



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ :

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

= برسم السنة المالية 2021 =

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2020 - 2021

= دورة أكتوبر 2020 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

محتوى التقرير

1. التقديم العام 1
- 2- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج 9
- العرض التقديمي للسيد الوزير والسيدة الوزيرة المنتدبة 17
 - المناقشة العامة 58
 - الجواب 66
- 3- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 72
- العرض التقديمي للسيد الوزير 78
 - المناقشة العامة 106
 - الجواب 111
- 4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني 115
- العرض التقديمي للسيد الوزير 121
 - المناقشة العامة 149
 - الجواب 155
5. المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 162
- العرض التقديمي للسيد المندوبي السامي 168
 - المناقشة العامة 240
 - الجواب 244
7. ملحق أوراق إثبات الحضور 248

بطاقة تقنية

■ رئيس اللجنة: المستشار محمد الرزمة

■ مقرر اللجنة: المستشار أحمد بولون

■ تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الجمعة 04 ديسمبر 2020

■ عدد الاجتماعات: 5

■ عدد ساعات العمل: 15 ساعة و 35 دقيقة.

■ الطاقم الإداري الذي أعد التقارير : تحت إشراف مقرر اللجنة

السيد : خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة)

- السيدة : كريمة الزياني

- السيدة: محجوبة امطغري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر موجزا حول التقارير التي اعدتها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمناسبة دراستها لمشروع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2021 ويتعلق الأمر بمشاريع الميزانيات الفرعية التالية :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.
- مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

إن السياق العام الذي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية تؤطره التوجهات الملكية السامية وتجسده مخططات البرنامج الحكومي في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والادتماعية الهادفة إلى النهوض بهذه القطاعات من

خلال سياسات جديدة تراعي الظرفية الوطنية والدولية وفق منطق يروم تحديد الأولويات.

بالنسبة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ونظرا لقيمته الحيوية والاستراتيجية فقد استأثر بالاهتمام البالغ من لدن السيدات والسادة المستشارين باختلاف انتماءاتهم كما شكل فرصة للإطلاع على السياسة الخارجية للمملكة في سياقات الوضع الإقليمي والجهوي والدولي ومكتسبات القرار الأممي 2548 ، والتطورات الدبلوماسية التي رافقت أحداث معبر الكركارات والمكاملة الهاتفية التي أجراها جلالة الملك محمد السادس نصره الله مع الأمين العام للأمم المتحدة وكذا تدخل القوات المسلحة الملكية الصارم والحكيم لإعادة تأمين حركة النقل التجاري والمدني بالمعبر الحدودي الكركارات.

ومن جهة أخرى تم الوقوف على برنامج عمل الوزارة في المجال الدبلوماسي وآفاقه وسبل تطويره حيث تم التركيز بالأساس على قضية الوحدة الترابية والدور الريادي الذي ما فتئت تلعبه الدبلوماسية المغربية بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، كما تمت الإشادة بالمقاربة الجديدة في التعاطي مع ملف الوحدة الترابية بالمحافل الدولية ولا سيما بمجلس الأمن، حيث خلص السيدات والسادة المتدخلون إلى ضرورة توحيد الخطاب الدبلوماسي واعتماد دبلوماسية استباقية هجومية مقدامة للتصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية، وكذا الرفع من الاعتمادات المالية وتأهيل الموارد البشرية والانفتاح وتنويع الشراكات والاهتمام بالدبلوماسية البرلمانية والاقتصادية وكافة أشكال العمل الدبلوماسي بغية الترويج للنموذج المغربي في أبعاده الإصلاحية والتنموية.

وفيما يخص قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج فقد تم استعراض مرجعيات عمل الوزارة المتمثلة أساسا في دستور 2011 والمرتبطة بالحقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج والتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة العمل على تعزيز

العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة وفق منطق عصري حديث يستند في مقوماته على المؤسسة، الحكامة والرقمنة بنفس احترافي جديد.

كما تم التأكيد على انخراط الوزارة في دعم وترسيخ الارتباط الروحي والحضاري، تسهيل المساطر القانونية والإدارية، استقطاب الكفاءات المغربية المتواجدة بالخارج، الاعتناء بالجاليات المغربية المقيمة خصوصا بالمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، تحفيز أفراد الجالية على الاستثمار والمساهمة في تنمية البلاد، تأطير جمعيات المجتمع المدني دوليا للدفاع عن قضية الوحدة الترابية هذا فضلا عن التأطير الديني دون إغفال حقوق الأجانب المقيمين بالخارج، حيث يتم العمل وفق منهج تراكمي يروم تيسير اندماجهم في النسيج المجتمعي.

وبخصوص مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية تم التأكيد على الاستراتيجية الهادفة إلى تأهيل الحقل الديني وتحصين الدولة من نوازع التطرف، وكذا الحفاظ على الهوية المغربية المتميزة بالوسطية والاعتدال انطلاقا من التوجهات السامية لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده حيث أضحي المغرب بفضل هذه الاستراتيجية نموذجا يحتذى به على المستوى الجهوي، القاري والدولي.

وفيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني تم الإجماع على أن هذا القطاع يستمد مقوماته من الاهتمام والرعاية التي يولمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية وما يقتضيه ذلك من العمل لتحقيق الفعالية والنجاعة والرفع من مستوى الكفاءة والجاهزية، حيث تمت الإشادة بتدخل القوات المسلحة الملكية والرزانة لتحرير معبر الكركارات وإعادة الوضع الأمني به من خلال تأمين حركة النقل التجاري والمدني ، كما تم الإلحاح على ضرورة رفع الإعتمادات المرصودة للقطاع لمواجهة التحديات المطروحة وكذا الاعتناء بالجانب

الاجتماعي لأسرة القوات المسلحة الملكية مقابل الخدمات الجليلة التي تقدمها والتضحيات الجسام لحماية أمن وسلامة الوطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك. ومن جهة أخرى تم التطرق للخدمة العسكرية كرافعة أساسية للتنشئة الاجتماعية لدورها في تكريس قيم المواطنة وتعزيز روح التضحية والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد. ونظرا للعناية التي يحظى بها قطاع المندوبية السامية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير فإن مشروع ميزانية 2021 سعى إلى مواصلة الجهود والمبادرات الهادفة إلى تأهيل هذا القطاع للنهوض بمهامه وأدواره في تحسين الأوضاع المادية والأحوال المعيشية والصحية لقدامى المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإنعاش وإخصاب الذاكرة التاريخية ونشر وإشاعة القيم الوطنية الحققة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ الجمعة 04 ديسمبر 2020 تم التصويت على مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2021 وفق النتائج المدرجة في الجدول التالي :

□

□ نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية

□

□

مجموع المصوتين	نتيجة التصويت			القطاع الحكومي	
	الممتنعون	المعارضون	الموافقون		
9	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية التسيير	وزارة الشؤون الخارجية
	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية الاستثمار	والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
	لأحد	لأحد	الإجماع	الميزانية برمتها	
9	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية التسيير	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية الاستثمار	
	لأحد	لأحد	الإجماع	الميزانية برمتها	
9	الإجماع			ميزانية التسيير	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
				ميزانية الاستثمار	
				الميزانية برمتها	
9	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية التسيير	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
	لأحد	لأحد	الإجماع	ميزانية الاستثمار	
	لأحد	لأحد	الإجماع	الميزانية برمتها	

إمضاء مقرر اللجنة

السيد أحمد بولون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

= برسم السنة المالية 2021 =

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2020 - 2021

= دورة أكتوبر 2020 =

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني

والمغاربة المقيمين في الخارج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2021.

خصصت اللجنة يوم الأربعاء 02 ديسمبر 2020 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة، وحضور السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مرفوقا بالسيدة نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

بداية، أتقدم للسيد الوزير والسيدة الوزيرة بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها والاستعداد الذي أبدياه لتكثيف التعاون حول مختلف

القضايا والملفات الدبلوماسية التي تهم المغرب على الصعيد الجهوي القاري والدولي.

وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا تطرق من خلاله لمرتكزات السياسة الخارجية وأولوياتها ومحددات عملها وتراكماتها الميدانية وقدرتها على التكثيف والاستشراف والمبادرة لتكريس الاشعاع الدولي للمغرب بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حيث أوضح أن الدبلوماسية المغربية تشتغل في سياق دولي معقد يتسم بتوالي وتسارع الأحداث والتغيرات والأزمات ولاسيما في ظل الظرفية الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا خلال هذه السنة والتي كان لها الأثر الكبير على الدول و الأفراد والمجتمعات وهو ما حتم تكيف طرق الاشتغال تماشيا مع الأولويات والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية كقضية الأمن الصحي التي أضحت تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي.

ومن جهة أخرى أشار للمقاربة المعتمدة للسياسة الخارجية المبنية على الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الدولية المتزايدة وتكريس قيم التضامن الفاعل والمثمر، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي، هذا فضلا عن مواصلة تحديث المنظومة الدبلوماسية وملائمتها وتطوير أدائها بغية التفاعل الفوري والفعال مع كل المستجدات صونا وخدمة للمصالح العليا للبلاد.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية استعرض أهم المعايير التي يواصل المغرب نهجها عبر سياسة الوضوح والحزم. من قبيل:

■ السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع المفتعل.

■ المشاركة الكاملة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي.

■ الاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ 2007.

■ رفض أي مقترح متجاوز لا يتماشى مع المرجعية التي اعتمدها مجلس الأمن.

■ ومن جهة أخرى ذكر بالمحددات التي أعاد مجلس الأمن الدولي التأكيد عليها والتي كرسها القرار 2548 الصادر في 30 أكتوبر 2020.

■ تحديد أطراف النزاع لإقليمي حول الصحراء المغربية حيث ذكرت الجزائر في القرار ما لا يقل عن 5 مرات.

■ أولوية مبادرة الحكم الذاتي لحل النزاع المفتعل.

■ إحصاء ساكنة مخيمات تندوف في الجزائر.

■ احترام البوليساريو لوقف إطلاق النار والوفاء بالتزاماتها بشأن الامتناع عن

الأعمال المزعزعة للاستقرار والماسة بالوضع القائم شرق -جنوب المنظومة

الدفاعية المغربية.

كما أشار لتطورات الوضع بمنطقة الكاركات والتدخل الشرعي للقوات المسلحة الملكية لإعادة تأمين حركة النقل المدني والتجاري بالمعبر الحدودي، وكذا دور الجهاز الدبلوماسي والعمل الدؤوب الذي يقوم به على الصعيد الإفريقي والعالم العربي، وقضايا الجوار ولاسيما مبادرة الحوار الليبي-الليبي في المغرب لتقريب وجهات النظر بين كافة الفرقاء السياسيين لحل الأزمة الليبية.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بأوضاع الجالية المغربية بالخارج أشادت السيدة الوزيرة المنتدبة بالأولوية والأهمية التي تولمها صاحب الجلالة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، كما ذكرت بالمرجعيات الأساسية التي تنهل من دستور 2011 واستراتيجية الوزارة لمواكبة مغاربة العالم وترسيخ ارتباطهم القوي ببلدهم وتشجيعهم على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وحماية حقوقهم ومصالحهم وتثمين الكفاءات وتعبئتها للانخراط في الأوراش التنموية للبلاد وكذا المحافظة على الهوية الوطنية في أبعادها الحضارية والثقافية والدينية كما تطرقت للوضع الاستثنائي المترتب عن الأزمة الصحية على مستوى العالم وما فرضته من مراجعة للمقاربات والأولويات الاستعجالية بهدف بلورة برامج متجددة تستوعب هذه التغيرات المتسارعة.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للقطاع فقد أوضح السيد الوزير أن الغلاف المالي المرصود للوزارة 3.461.479.000,00 درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021 أي 1.14% من ميزانية الدولة .

قصاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي:



← اعتمادات التسيير:

1-1 باب الموظفين:

2.378.720.000,00 درهم .

2-1 باب المعدات والنفقات المختلفة:

931.224.000,00 درهم .

← اعتمادات الاستثمار:

151.535.000,00 درهم .

مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة :

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية :

● ميزانية الاستغلال : 20.000.000,00 درهم

● قصاص الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين

بالخارج :

بلغ الغلاف المالي برسم السنة المالية 2021 : 485.218.000,00 درهم موزع

كالآتي:

1- باب الموظفين :

39.420.000,00 درهم .

2- اعتمادات التسيير : 347.600.000,00 درهم موزعة كالآتي :

← باب المعدات والنفقات المختلفة :

101.050.000,00 درهم .

← إعانة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج :

246.550.000,00 درهم .

3- اعتمادات الاستثمار :

98.198.000,00 درهم .



ويتضمن هذا التقرير :



✓ عرض السيد الوزير والسيدة الوزيرة المنتدبة ؛

✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين ؛

✓ الجواب.





عرض السيد الوزير

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي :

مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج

عرض معالي السيد ناصر بوريطة،
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين
بالخارج بخصوص الميزانية الفرعية للوزارة

الأربعاء، 2 أكتوبر 2020

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

1. سعيد جدا بحضوري بينكم في إطار تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2021.
2. لقاءنا، اليوم، بالإضافة إلى كونه موعدا سنويا مخصصا لبحث الميزانية المرصودة لهذا القطاع الذي أشرف بتدييره، انطلاقا من التوجيهات الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فهو مناسبة لأنقاسم معكم التحديات التي تشتغل في ظلها الدبلوماسية المغربية والانجازات التي حققتها والآفاق المستقبلية لها.
3. السياق الذي تشتغل فيه الدبلوماسية المغربية هذه السنة هو سياق استثنائي بكل المقاييس، ذلك أن الجائحة الصحية الكونية غير المسبوقة كان لها كبير الأثر على الدول والأفراد والمجتمعات، وهو ما حتم وفرض علينا، كجهاز دبلوماسي، تكييف طرق اشتغالنا.
4. لم يقتصر أثر الجائحة على إلغاء الاجتماعات والمؤتمرات الدولية فحسب، بل غيرت سيرورتها من الأولويات والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية، بحيث أصبحت قضية الأمن الصحي تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي.
5. ومع ذلك، ظلت الدبلوماسية المغربية، بتوجيهات ملكية سامية، وفيه لنهاها القائم على الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الدولية المتزايدة، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، واستقلالها السياسي.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

6. في هذا السياق الاستثنائي، تبقى قضية الصحراء المغربية على رأس أولويات الدبلوماسية المغربية، التي تتجند للدفاع عنها في كل الظروف داخل المحافل الدولية وتحشد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي كحل وواقعي للنزاع المفتعل في المنطقة المغربية.
7. يواصل المغرب نهج سياسة الوضوح والحزم في ما يخص القضية الوطنية الأولى بالتأكيد على أنه لا يمكن أن يكون حل سياسي نهائي إلا إذا كان يندرج في إطار المعايير الأساسية الأربعة التالية:

- السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع المفتعل.
 - المشاركة الكاملة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي.
 - الاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ 2007، وهي أن الحل لا يمكن إلا أن يكون سياسيا واقعيا وعمليا ودائما ومبنيا على التوافق؛
 - رفض أي اقتراح متجاوز، والذي أكد الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، منذ أكثر من عشرين سنة، بطلانه وعدم قابليته للتطبيق، والهادف إلى حرف المسلسل السياسي الحالي عن المعايير المرجعية التي اعتمدها مجلس الأمن .
8. هذه المحددات هي التي أعاد مجلس الأمن الدولي، قبل أيام، التأكيد عليها وكرسها في القرار 2548(30 أكتوبر 2020)، من خلال إبراز العناصر التالية:
- الحل السياسي، الواقعي، العملي والمستدام، القائم على التوافق.
 - الإشارة بالاسم إلى أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، حيث ذكر الجزائر 5 مرات، في حين لم تُذكر قط في القرارات السابقة لسنة 2016 واعترف بأن انخراطا قويا، ومستمرًا، وبناء للجزائر يُعد أمرا ضروريا طيلة العملية السياسية.
 - تعزيز مكاسب المغرب في القرارات السابقة بشأن أولوية مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف في الجزائر، ووجوب احترام "البوليساريو" لوقف إطلاق النار، والوفاء بالتزاماتها بشأن الامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار، والماسة بالوضع القائم شرق وجنوب المنظومة الدفاعية المغربية.
9. إن تبني مجلس الأمن لهذا القرار الهام، جاء في الوقت الذي يواصل فيه الأمين العام للأمم المتحدة مشاوراته لتعيين مبعوث شخصي جديد خلفا للسيد هورست كولر، وذلك في سياق يتسم بالموقف الواضح والحازم للمغرب وبثبات المرجعية الأممية المؤطرة للمسلسل واتباع الأطراف الأخرى استراتيجية استفزازية اتجاه بلادنا والأمم المتحدة.
10. لقد استبق الأمين العام للأمم المتحدة قرار مجلس الأمن وأكد في تقريره 2020/938 بتاريخ 23 شتنبر 2020، معطيات مُحينة حول الوضع في الصحراء المغربية، مما ينفد أكاذيب الجزائر و"البوليساريو". كما أشار إلى مضمون خطاب صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة المسيرة الخضراء، علاوة على الرسائل التي وجهها المغرب بخصوص القضايا التي شروح لها الجزائر وصنيتها البوليساريو والمتعلقة بوقف إطلاق النار وحقوق الإنسان والوضع الأمني. كما أوصى بتمديد ولاية بعثة المينورسو حتى متم 31 أكتوبر 2021.
11. في مقابل إشادته بتعاون المغرب مع بعثة المينورسو في شقها العسكري والمدني وتسليط الضوء على استثمارات المغرب في أقاليمه الجنوبية والجهود المبذولة للنهوض بتنميتها، أكد التقرير خروقات البوليساريو المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، شرق وجنوب المنظومة الأمنية.

12. ما يميز التقرير، كذلك، تجديد التأكيد على أن الهدف من المسلسل السياسي هو التوصل إلى حل سياسي واقعي براغماتي ودائم مبني على التوافق ودعوة جميع الأطراف إلى الانخراط، بحسن نية، في العملية السياسية، وهي نفس المبادئ التي تركز عليها المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

13. مواصلة للدينامكية التي أطلقتها بلادنا حول مغربية الصحراء، وإقناع مجموعة من الدول بسحب اعترافها بالكيان الوهمي، سحبت كل من السلفادور و بوليفيا اعترافهما بالجمهورية الوهمية ليصل بذلك عدد الدول التي لا تعترف بها إلى 164 دولة، علما بأن الاستراتيجية التي اتبعتها بلادنا اتجاه بعض الدول التي كانت تناصر وتدعم الجمهورية الوهمية قد أثمرت عن مراجعة 11 دولة من منطقة الكرايبي من أصل 14، لموقفها من قضية الصحراء المغربية وأصبحت تساند الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها على أقاليمها الجنوبية وتدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي .

14. واستمرارا في سياسة جعل مدينتي الداخلة والعيون قطبين دبلوماسيين بما يكرس سيادة ووحدة الأراضي المغربية ويسفه أطروحات الخصوم، تمكنت بلادنا خلال سنة 2020 من إقناع 16 بلدا إفريقيا بفتح قنصليات عامة بالمدينتين (جزر القمر، ليبيريا ساوتومي وبرانسبي والغابون والكوت ديفوار والرأس الأخضر وإفريقيا الوسطى وغينيا وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية والسنغال والملاوي وزامبيا والكامرون). وتعزز هذه النهج بفتح قنصلية جديدة لدولة الإمارات العربية الشقيقة في العيون التي احتضنت في شهر فبراير من هذه السنة المنتدى الوزاري الثالث " المغرب - دول جزر المحيط الهادي " والذي تبنى إعلانا سياسيا داعما لمغربية الصحراء ومبادرة الحكم الذاتي.

15. بموازاة ذلك، اعتمد المغرب قانونين يرومان تحيين حدود المياه الإقليمية للمملكة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وضم سواحل الصحراء المغربية.

16. من الواضح أن هذه السياسة التي تقودها بلادنا في هذا الملف، بتعليمات ملكية سامية، أغاضت الأطراف الأخرى وجعلها تلجأ إلى ممارسات يائسة لعرقلة لحركة المرور بمعبر الكركرات الحدودي، وهي ممارسات حمل المغرب الأمم المتحدة المسؤولية عن تبعاتها الاستفزازية. وسيواصل المغرب تشبثه بالعملية السياسية في إطار الاحترام التام لأسس الموقف المغربي، التي أكد عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء (يوم 6 نونبر 2017).

السيد رئيس اللجنة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

17. واصلت بلادنا أيضا إثارة الوضعية الإنسانية الأليمة التي تعيشها ساكنة مخيمات تندوف، التي فوضت الدولة المضيفة تسييرها إلى جماعة مسلحة انفصالية، في تحد صارخ لالتزاماتها الدولية

بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

18. ولم يتوان المغرب عن التنبيه إلى مصير سكان مخيمات تندوف، التي تدار منذ قبل جماعة مسلحة لا تحوز على أية صفة قانونية بحكم القانون الدولي، وأنه حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي قرارا حاسما من أجل دفع الدولة المضيفة إلى السماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء إحصاء وتسجيل لهاته الساكنة، وفق القانون الدولي الإنساني للاجئين والتجاوب مع النداءات الملحة التي نص عليها مجلس الأمن في كل قراراته منذ عام 2011. ومن شأن تسجيل قاطني مخيمات تندوف وضع حد للتحويل غير القانوني للمساعدات الإنسانية المستمرة منذ أكثر من أربعين عاما.

19. إن إحصاء وتسجيل ساكنة مخيمات تندوف من قبل المفوضية السامية للاجئين إجراء جوهري لضمان الحماية الدولية لهذه الساكنة وأن العراقيل التي تحول دون أداء المفوضية السامية للاجئين للمهام المنوطة بها دوليا، ومنها إجراء إحصاء لسكان مخيمات تندوف في أفق البحث عن الحلول الدائمة لوضعيتهم وفي مقدمتها العودة الطوعية إلى أرض الوطن، ترجع أساسا إلى تملص البلد المضيف من مسؤولياته السياسية والقانونية.

20. وتمثل الأهداف التي حددتها الوزارة في هذا الملف سنة 2021 في ما يلي:

- تكريس شرعية تمثيلية منتخب الصحران المغربية داخل الأمم المتحدة لجعلها ممارسة اعتيادية داخل لجنة الـ 24.
- توسيع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.
- الاستمرار في المطالبة بتسجيل وإحصاء ساكنة تندوف.
- مواكبة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية والجهوية المتقدمة.
- العمل على تحقيق المزيد من سحب الاعترافات بالجمهورية الوهمية.
- تعزيز الحضور المغربي داخل المنظمات الدولية، علما بأن المغرب تمكن للسنة الرابعة على التوالي من تحقيق 100% كمعدل نجاح الترشيحات المغربية في المنظمات الدولية والإقليمية.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

21. لا يسعنا إلا التعبير عن عميق الأسف من استمرار جمود اتحاد المغرب الكبير، بفعل واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغربي، وبقاء العلاقات المغربية الجزائرية في هذا الوضع غير الطبيعي وغير المقبول. وكما تعلمون، فقد أكد صاحب الجلالة نصره الله، استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية،

التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين واقترح لهذه الغاية إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور وبقائه منفتحاً على الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر، بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقتين.

22. وفي موضوع الأزمة الليبية، لا شك أنكم وأبتم الديناميكية والزخم اللذين أطلقتتهما بلادنا من أجل تجاوز حالة الاستعصاء ووقف معاناة الشعب الليبي الشقيق ودرء التدخلات الخارجية في شؤون هذا البلد المغاربي الشقيق.

23. فقد استضافت مدينة بوزنيقة جولتين للحوار الأولى بين الفرقاء الليبيين : الأولى يومي 6 و7 سبتمبر 2020 والثانية من 2 إلى 6 أكتوبر 2020، وذلك من أجل توحيد المؤسسات وإنهاء الانقسام والمضي نحو الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية.

24. بالإضافة إلى نتائج حوار بوزنيقة، الذي لقي إشادة واسعة من عواصم عربية ودولية ومن الأمم المتحدة، كانت بلادنا محجاً للمسؤولين الليبيين بمن فيهم رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة، وهو ما يعكس التقدير والمصادقة اللذين تتمتع بهما بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

25. مبادرة المغرب لجمع الفرقاء الليبيين على أرضه للخروج من حالة الانسداد التي لازمت الأزمة الليبية منذ سنوات ورهنت مستقبل الشعب الليبي الشقيق، جاءت من قناعتته بأن أمنه لا ينفصل عن أمن ليبيا، الدولة الشقيقة، وبالتالي فإن المساعدة على جمع الفرقاء الليبيين في المغرب والخروج بتفاهمات وتوافقات حول بناء المؤسسات الليبية وتوحيدها يدخل في إطار رؤية بلادنا للحل في هذا البلد والذي لن يكون إلا سياسياً ولا يمكن أن يأتي إلا من الليبيين أنفسهم، ولا يمكن أن يأتي من الخارج أو بإملاءات من أجندات خارجية.

26. في هذا السياق، واصلت بلادنا التأكيد في مختلف اللقاءات الدولية أو الجهوية على أن اتفاق الصخيرات يظل هو الإطار الدولي الوحيد المعترف به من قبل الأطراف الليبية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

27. بالرغم من ظرفية عربية وإسلامية صعبة، رهنت مستقبل العمل العربي والإسلامي المشترك، وجعلته متجاوزاً ويغلب عليه الاجترار السياسي وتغيب عنه الفعالية والطابع الملموس، واصل المغرب الاطلاع بمسؤولياته داخل منظومة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، مدافعاً عن إصلاح متدرج لهياكل هاتين المنظمتين لتسايرا المتغيرات الجوهرية من حولهما.

28. واعتبارا لكون المغرب يرأس، في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لجنة القدس التي تعد أهم اللجان الدائمة في منظمة التعاون الإسلامي، فقد واصل الدعوة إلى الحفاظ على الطابع القانوني والحضاري الفريد للمدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، تجسيدا لروح نداء القدس الذي وقعه صاحب الجلالة نصره الله بمعية قداسة البابا فرنسيس في الرباط في 30 مارس 2019.
29. وبالموازاة مع ذلك، واصلت وكالة بيت مال القدس الشريف كالية تنفيذية للجنة القدس، تحت إشراف جلالتها، إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، من أجل توفير سبل العيش الكريم لها، ودعم صمودها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية.
30. كما تستند رؤية المغرب للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إلى كون المقاربات الاقتصادية على أهميتها لا بد أن تكتمل بحل سياسي للقضية الفلسطينية وفق حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي.
31. وفي الأزمة الخليجية، لا يزال المغرب الذي يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، يحذوه أمل كبير في أن تتجاوز الدول الخليجية خلافاتها بأسرع وقت ممكن لتفعيل مسار الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي، تجسيدا لمنظور صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله الوارد في الخطاب الملكي السامي أمام القمة المغربية الخليجية التي عقدت بالرياض بتاريخ 2016/4/20.
32. وفيما يتعلق بالدول العربية التي تعاني ظروفًا سياسية وأمنية صعبة، يعمل المغرب باستمرار على إعلاء فضائل الحل السياسي المستند إلى روح التوافق والانخراط البناء مع كل الجهود الدولية، وبما يحافظ على استقلال وسيادة ووحدة هذه الدول وسيادتها في ظل تدخلات خارجية إقليمية ودولية سافرة وتنامي النزعة الانفصالية تحت يافطة الانتماء الطائفي والعرقي والمناطقية.
33. ضمن هذه الرؤية، يواصل المغرب الدعوة إلى ضرورة إيلاء الجانب الإنساني الأهمية القصوى، علما بأن استمرار تلك الأزمات خلف مآسي إنسانية تمثلت في أن المنطقة العربية تحتل الرتبة الأولى عالميا بـ 40 مليون لاجئ من أصل 60 مليون على المستوى العالمي.
34. وتكريسا لسياسة التضامن التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أقام المغرب وبتعليمات ملكية سامية مستشفى ميداني عسكري طبي جراحي في بيروت عقب انفجار مينائها في 4 غشت 2020، حيث قدم خلال فترة إقامته هناك التي امتدت لأكثر من شهرين، حوالي 60 ألف خدمة طبية و431 عملية جراحية. وشملت الالتفاتة التضامنية للمغرب مع الشعب اللبناني الشقيق مساعدات ومعدات طبية بما فيها تلك الخاصة بالكشف والوقاية من فيروس كورونا.

35. وعلى مستوى التضامن مع الأردن في مواجهة استضافة أعباء اللجوء السوري، أنهى المستشفى المغربي، الذي أمر جلالة الملك حفظه الله بإقامته في مخيم الزعتري منذ غشت 2012، خدماته هناك بتقديم أزيد من 1.5 مليون خدمة لفائدة اللاجئين السوريين.
36. وفيما يتعلق بالسودان واليمن، استجاب المغرب لطلب هذين البلدين برفع عدد الطلبة الممنوحين والمقاعد البيداغوجية، مع التركيز على المجالات التقنية والمهنية.
37. وانطلاقاً من ترؤسه لمجموعة العمل المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، يشرف المغرب على تكوين وتدريب الكفاءات العراقية في المغرب في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

السيد رئيس اللجنة، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

38. لئن كانت السنوات الماضية قد اتسمت بتكثيف الجهود الدبلوماسية لعودة المغرب إلى أسرته المؤسسية، وما تلا ذلك من تعزيز لتموقعه داخل مختلف هياكل المنظومة الإفريقية، تكللت بالظفر بعضوية مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، للفترة من 2018 إلى 2020، وبالمشاركة في العديد من الاستحقاقات القارية، فإن المرحلة الراهنة التي تعرف إصلاحات مؤسساتية مهمة، أَلقت علينا مسؤولية تكريس تلك العودة وتعزيزها بمواصلة التعبئة والانخراط في هياكل الاتحاد الإفريقي.
39. فقد واصل المغرب، الذي انتهت ولايته في مجلس السلم والأمن في مارس 2020، العمل بنشاط للدفاع عن أهمية قرار الاتحاد رقم 693 والاستشارة القانونية للمستشار القانوني للاتحاد بتاريخ فبراير 2019، التي لا تسمح لمجلس السلم والأمن بذكر أو الإشارة إلى قضية الصحراء المغربية بأي شكل من الأشكال وعلى أي مستوى.
40. وكان من نتائج نشاط المغرب داخل الاتحاد الإفريقي وبدعم ومؤازرة من أصدقائه الأفارقة، أن التقرير الخاص بحالة السلم والأمن في مجلس السلم والأمن لعام 2020، لم يشر، ولأول مرة، إلى قضية الصحراء المغربية، حيث أن قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في فبراير 2020 لم تتخذ، للسنة الثانية على التوالي، أي قرار يتعلق بقضيتنا الوطنية.
41. وإذا كان المغرب حقق في السنتين الأخيرتين مكاسب مهمة في شراكته مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما بالتوقيع على اتفاقية الصيد البحري في صيغتها الجديدة، مكرسا بذلك ولايته على كافة المياه المتاخمة للتراب الوطني، فقد شهدت هذه السنة اعتماد الإعلان السياسي حول "الشراكة الأوروبية المغربية للرضاء المشترك"، الذي أعاد الدينامية لشراكة الجانبيين، حيث تم بموجبه إطلاق خطة التنمية لفائدة المغرب وتنقيح سياسة الجوار الأوروبية التي ستعرف تعديلا جوهريا خلال سنة 2021.

42. غير أن الدينامية الجديدة التي أضفتها الشراكة المتجددة مع الشريك الأوروبي، تتطلب تعزيز التنسيق واليقظة في مواجهة بعض المبادرات التي من شأنها أن تقوض تلك الديناميكية، من قبيل اللجوء إلى الطعون ضد الاتفاقيات؛ وقوائم "الضرائب" و"غسل الأموال"؛ والقرارات الأحادية للمفوضية الأوروبية والبرلمان.

43. وبخصوص المسارات الجهوية، واصلت بلادنا مساهمتها في تفعيل الشراكة الأورو-متوسطة من خلال مشاركة بناء وفاعلة في العديد من اللقاءات التي تدخل في إطار "الاتحاد من أجل المتوسط" ومنتدى "حوار 5+5"، وذلك بهدف إعطاء دينامية جديدة لهذين المسارين الإقليميين في أفق إرساء فضاء أورو متوسطي يعمه السلام والاستقرار والازدهار المشترك.

السيد رئيس اللجنة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

44. تفعيلاً لرؤية جلالة الملك حفظه الله، التي تضع تعزيز التعاون وتقوية الشراكة مع الدول الإفريقية على رأس أولويات السياسة الخارجية للمملكة، يتم تتبع وتقييم مختلف الاتفاقيات الثنائية الموقعة خلال الزيارات الملكية الميمونة التي قادت جلالته، أيده الله، إلى العديد من الدول الإفريقية، بهدف تعقب التفعيل الجيد لهذه الاتفاقيات. وارتباطاً بتعزيز تلك الشراكة، برمجت الوزارة عقد 19 لجنة مشتركة للتعاون مع الدول الإفريقية في سنة 2021.

45. وتجسيدا لقيم التضامن الذي يعد ركنا أصيلا في السياسة الخارجية للملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأصل المغرب التزامه اتجاه القارة الإفريقية من خلال إقامة المستشفيات الميدانية العسكرية، وإرسال فرق الإغاثة ضد الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى، فضلا عن إرسال المساعدات الإنسانية وبناء القدرات في البلدان الإفريقية الشقيقة، حيث انخرطت الوزارة في تنفيذ التعليمات الملكية السامية بإرسال مساعدات طبية إنسانية لمواجهة جائحة كورونا لفائدة 15 بلدا إفريقيا (موريتانيا والسنغال وجزر القمر المتحدة والنيجر وتشاد، إلى جانب بوركينا فاسو والكامرون والكونغو وإسواتيني، وغينيا وملاوي والكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو وتنزانيا وزامبيا)، في مبادرة غير مسبوقة في القارة منذ انتشار الفيروس على المستوى العالمي.

46. كما تروم سياسة بلادنا تعزيز الشبكة الدبلوماسية عن طريق برمجة فتح مراكز دبلوماسية جديدة في إفريقيا خلال سنة 2021، وخاصة في غينيا بيساو وجزر القمر المتحدة، مع السعي إلى تعزيز هذا التوجه بإحداث مراكز دبلوماسية مقيمة جديدة خلال سنة 2021 (السيشل، المالوي، ليبيريا، السيراليون الرأس الأخضر....)

47. بموازة حرصها على حث دول إفريقية أخرى على فتح سفارات مقيمة لها في الرباط، منها جنوب السودان والسيراليون والرأس الأخضر وملاوي وتنزانيا ورواندا وكينيا ومدغشقر واتحاد جزر القمر، تكثفت جهود بلادنا بإقناع 3 دول إفريقية جديدة على فتح سفارات لها في الرباط وهي جزر القمر وزامبيا وإسواتيني، بما يحقق رؤية المملكة المغربية في جعل مدينة الرباط عاصمة إفريقية.

48. لأهمية بلادنا كشريك ذو مصداقية في القارة، وبالرغم من الظرفية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا التي حدت من التنقل، استقبل المغرب 15 وزيرا إفريقيا للخارجية في إطار زيارات عمل رسمية، حيث تم توقيع 30 نص قانوني لتعزيز التعاون مع الشركاء الأفارقة.

49. بنفس العزيمة والإصرار على خدمة المصلحة الوطنية العليا في منطقة الكاريبي، توأكب بلادنا تلك الدول في العديد من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتنموي. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على خمس اتفاقيات في الفترة ما بين 2019-2020، كان آخرها مع دولة أنتيغوا وباربودا أثناء زيارة وزير خارجيتها إلى المغرب في 10 يناير 2020.

50. كما أصبح المغرب يؤمن تغطية 50 % من أمريكا الوسطى أو الجنوبية عبر شبكته الدبلوماسية في 11 بلدا من أصل 22. وقد مكنت استراتيجية توسيع الشبكة الدبلوماسية في تلك المنطقة من تليين مواقف بعض الدول المناوئة، إضافة إلى ذلك عزز المغرب من حضوره في المنظمات الجهوية الأمريكية، حيث حصل على وضعية عضو مراقب في 75 % من المنظمات الجهوية في تلك الجهة.

51. ولأهمية تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقع المغرب اتفاقية تعاون في المجال العسكري، لتوطيد الأهداف الأمنية المشتركة، وتحسين درجة الاستعداد العسكري، وذلك بمناسبة زيارة وزير الدفاع الأمريكي السيد Mark Esper، إلى المغرب في بداية شهر أكتوبر 2020.

52. كما التزم المغرب وكندا بمناسبة زيارة وزير الخارجية الكندي السيد فليب شامبان بتعزيز حوار متعدد الأبعاد، والعمل على تطوير علاقاتهما الثنائية ورفعها إلى مستوى شراكة استراتيجية.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

53. على غرار السنوات الماضية، واصل المغرب تكريس دوره الريادي في قضايا أساسية في الأجندة الدولية من قبيل محاربة الإرهاب ونزع السلاح وحقوق الإنسان والمناخ والهجرة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب. واضطلعت الوزارة، في هذا الصدد، بالمسؤوليات المترتبة عن تبوء المغرب المواقع الريادية في الأجندة الدولية والتأكيد على محورية بلادنا كمنصة دولية وإقليمية موازاة مع مواصلة الترافع لدعم موقع القارة الإفريقية ومطالبها في القضايا المتداولة من قبل المنظمات والمسلسلات متعددة الأطراف.

54. وبالرغم مما فرضته الوضعية الوبائية على الساحة العالمية، أكدت بلادنا قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية التعاقدية والطوعية وأثبتت لشركائنا الدوليين فعالية ونجاعة الدبلوماسية المغربية لاسيما في السياقات الاستثنائية والصعبة.

55. ففي مجال حقوق الإنسان، يتم تعزيز التواصل والتفاعل مع الآليات الأممية المعنية، خاصة فيما يتعلق بمسألة البلاغات الفردية، والترويج للنموذج المغربي في أبعاده الحقوقية وضمان تطوير المنظومة الدولية على نحو يأخذ بعين الاعتبار الرؤى المغربية. وفي هذا الإطار، برز المغرب كمحاور ذي مصداقية في تطوير مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التوافق الدولي، وساهم في وضع الصيغ النهائية لتسع قرارات أممية في مجلس حقوق الإنسان، يتعلق جزء منها بحماية الصحفيين، حقوق الإنسان والفقر المدقع، الإخفاء القسري واللاإرادي، تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، تعزيز التعاون التقني والقدرات في مجال حقوق الإنسان.

56. تأكيدا لهذا الدور داخل المنظمات الدولية، أعيد انتخاب المغرب لرئاسة قسم الشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لدورة 2020 (ECOSOC)، وهي سابقة

في تاريخ هذا المجلس، حيث تم تتويج هذا الدور بإعلان النداء الإنساني الذي أطلقه المغرب من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19، بالحصول على دعم 90% من مجموع الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

57. موازاة لدورها في تكريس ريادتها في حقوق الإنسان، واصلت بلادنا التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية على مستوى المحافل والمنتديات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالاستغلال السياسي لورقة حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يحرص المغرب على ضمان تدفق مستمر لرسائل جوهرية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس الأمن لإيصال شهادات حية تتعلق بالطابع العادي لوضعية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف بالجزائر، علاوة على فضح أشكال استغلال مسألة حقوق الإنسان لغايات دعائية.

58. في سياق تكريس دور المغرب على مستوى القارة الإفريقية في مجال الهجرة والذي تجلى على الخصوص في منح جلالة الملك، حفظه الله، مسؤولية الريادة في هذا الملف، قدم المغرب في المنتدى الدولي لإحصاءات الهجرة، الذي انعقد في القاهرة من 19 إلى 22 يناير 2020 عرضا لمرصد الهجرة الإفريقي الذي أنشأه الاتحاد الإفريقي باقتراح من جلالة الملك محمد السادس نصره الله. وقد اعتمدت هياكل الاتحاد الإفريقي النظام الأساسي، في فبراير 2020، علما بأن المغرب تبرع بمبلغ 1.3 مليون دولار لتسريع تفعيل المرصد المذكور.

59. وعلى المستوى العربي، تم تعيين المغرب، البلد الوحيد عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للمشاركة في عملية البلدان "الرواد" (PaysChampion) لتنفيذ ورصد ومراجعة الاتفاق العالمي، كما أعد، خلال سنة 2020، مساهمة في الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

60. وفي مجال الأمن وحظر الأسلحة الكيماوية ومحاربة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة والمنظمة، تحظى المقاربة الوطنية باعتراف دولي، وقد تجلى هذا الاعتراف على الخصوص في إحداث الأمم المتحدة، بالمغرب، برنامجا لمكافحة الإرهاب والتكوين في إفريقيا، تابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، هو الأول من نوعه في إفريقيا.

61. وترسيخا لهذه المكانة الرائدة، اعتمد المغرب ومنظمة الحلف الشمال الأطلسي، للمرة الثالثة، في 19 يونيو 2020، برنامجا للتعاون الفردي والشراكة الجديدة بين الطرفين للسنتين المقبلتين، وبذلك يكون المغرب هو الشريك الوحيد من بين دول الحوار المتوسطي الذي تمكن في ظل الظروف الصعبة المرتبطة بالجائحة من تجديد هذا البرنامج الرامي إلى الارتقاء بالعلاقات المتميزة بين الطرفين من خلال الحوار السياسي المتوسطي وكذا التعاون العملي في مجالات ذات الطابع الأمني.

62. وتأكيذا لتجربة المغرب في مجال التعاطي مع الظاهرة الإرهابية، تم تمديد رئاسة المغرب للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لسنة إضافية إلى غاية 2022 لرئاسة المنتدى المشتركة مع كندا.

63. وفي ملف التنمية المستدامة، كانت سنة 2020 مناسبة استعرضت فيها بلادنا التقدم المحرز في هذا المجال، بعد مرور خمس سنوات من اعتماد برنامج 2030، كما قدم المغرب 31 مشروع قرار في إطار مجموعة 77 وأشغال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية المستدامة من قبيل "السياحة المستدامة و"مدونة أخلاقيات السياحة" وأحداث "اليوم العالمي لشجرة الأركان". وقد تم اختيار المغرب من بين 47 دولة مستفيدة من "الصندوق الائتماني متعدد الشركاء الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة بهدف إدماج الاستجابة السوسيو-اقتصادية لجائحة كوفيد-19، حيث استفاد المغرب ضمن الشطر الأول، من مبلغ مليون دولار.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

64. لقد فرضت جائحة كورونا تحديات غير مسبوقة على حوالي 5 ملايين من مغاربة العالم بسبب الوضعية الوبائية في بلدان الاستقبال والتدابير التي اتخذتها تلك الدول ومنها على الخصوص الحد من التنقل.

65. وكما لا يخفى عليكم، فإن المغرب اتخذ هو الآخر إجراءات صارمة لكنها ضرورية لحفظ الصحة العامة وضمان الأمن الصحي للمواطنين والمقيمين. وقد أكدت الوزارة، عبر 155 خلية، إجراءات إغلاق الحدود الوطنية والدولية واتخذت التدابير، التالية:

- توفير الإيواء والتغذية لفائدة 6573 مواطنا،
- التكفل بالعلاج لفائدة 320 مواطنا.
- تنظيم عمليات الترحيل الإنساني على نفقة الدولة لفائدة 11235 من المواطنين العالقين بالخارج عبر 74 رحلة جوية أمنتها الخطوط الملكية المغربية.
- تنظيم عمليات ترحيل 600.000 مواطن أجنبي من السياح عبر رحلات جوية وبحرية.
- ضمان عودة 72.000 مواطن مغربي مقيم بالخارج إلى بلدان إقامتهم الاعتيادية.
- نقل جثامين المواطنين المغاربة المتوفين بالخارج الذين كانوا في حالة عوز أو توفوا نتيجة ظروف خاصة (كوارث طبيعية، حوادث قتل). وقد كلفت عملية الإغاثة والترحيل 2.041.490,51 درهم.

66. وينبغي التذكير هنا بأن أن عملية الترحيل سواء للمغاربة الذين علقوا بالخارج أو أفواج الأجانب الذين تواجدوا ببلادنا، اتسمت بشيء من التعقيد- امتزج فيها السياسي بالقانوني والتجاري بالإنساني، وهو ما عملت الوزارة على تدليله وإنجاح العملية في الاتجاهين.

67. وبخصوص ورش تجويد الخدمات القنصلية للمرتفقين، واصلت الشبكة الدبلوماسية والقنصلية تقديم خدمة القرب وتبسيط وتوحيد المساطر وتعزيز القدرات لفائدة أطرها وعصرنة المراكز القنصلية وتأهيلها، وتتبع طلبات وملتمسات المواطنين وعموم المرتفقين، حيث سجل مركز

الاتصال القنصلي بالرباط خلال سنة 2020 وإلى غاية 27 أكتوبر الفائت ما مجموعه 1.245.255 اتصال.

68. وعلى المدى المنظور، ستستكمل الوزارة مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية، حتى يتسنى الرفع من جودة وسرعة الخدمات المرتبطة بهذا المجال، بالإضافة إلى التحضير للتخلي بصفة نهائية عن الطابع الورقية Timbres et vignettes الخاصة بالرسوم القنصلية.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

69. كما هو واضح أمامكم، تم رصد مبلغ 3.461.479.000,00 درهما، لهذه الوزارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021 أي بواقع 1,14٪ من الميزانية العامة للدولة.

70. ومقارنة بميزانية السنة الماضية، سجل انخفاضا بنسبة 3,32 بالمائة في ميزانية السنة المقبلة. ونظرا لانخفاض ميزانية الاستثمار بنسبة 39,38%، أعادت الوزارة ترتيب الأولويات في تنفيذ الميزانية بتوقيف إنجاز عدد من المشاريع وتجميد العديد من الأشغال المبرمجة خلال هذه السنة مع الحرص على مواصلة تتبع استكمال وتسلم بعض المركبات الدبلوماسية في كل من من ليبروفيل وملابو وواكادوكو وباماكو ونيامي وتأهيل بنايات الدولة في القاهرة وبيكين وستوكهولم علما بأنه تم تسلم وافتتاح مقر القنصلية العامة في دنيبوش.

71. وبرمجت الوزارة كراء مقر القنصلية والإقامة في أوطاوا، فضلا عن فتح سفارتين في كل من السالفادور وغينيا بيساو.

72. ويجدر التذكير في هذا الباب إلى أن الوزارة قامت بتسديد جميع الالتزامات المالية وكافة مستحقات العقود مع جميع شركائها سواء داخل الإدارة المركزية أو بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية، بما فيها صفقات بناء المركبات الدبلوماسية بإفريقيا وإصلاح مباني الدولة، كما تم أداء جميع التزامات الوزارة تجاه المنظمات والهيئات الدولية التي انخرطت فيها بلادنا.

73. وبخصوص الاستثمار في العنصر البشري، تولي الوزارة أهمية للتكوين والحوافز المادية والمواكبة الاجتماعية. وقد واصلت، في هذا الصدد، تسوية وضعية الأعوان المحليين المتعلقة بأداء متأخرات الانخراط في أنظمة التغطية الاجتماعية والتقاعد ببلدان الاستقبال، علما أنه تم تحسين وضعيتهم المادية عبر الرفع من الأجر الصافي بنسبة 15% منذ فاتح ماي 2019. كما تمت مراجعة شاملة للتعويضات اليومية للموظفين في الخارج همت 96% من التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية، أخذا في الاعتبار التصنيف المرجعي للدول حسب مؤشرات تكلفة الحياة وكذا الظروف الصعبة لبعض الدول، علما بأن التعويضات الخاصة ببعض الدول لم تتم مراجعتها منذ أزيد من 19 سنة.

.74 وعلى مستوى تحسين الظروف الاجتماعية لأطر وأعاون الوزارة، سيتم الانتهاء قريبا من تنزيل الآليات التنظيمية الضرورية لاشتغال "مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية"؛ في أفق الشروع في تقديم الخدمات الاجتماعية.

السيد رئيس اللجنة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

.75 يشكل البعد الاقتصادي والثقافي رافدا مهما في سياستنا الخارجية، حيث تروم تلك السياسة في بعدها الدبلوماسي الاقتصادي دعم الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص والترويج لعلامة المغرب، وتقوية تموقع المملكة كقوة اقتصادية إقليمية ودولية، فضلا عن إبراز مقوماتها من أجل تعزيز جاذبيتها للاستثمارات المباشرة الأجنبية ودعم الصادرات المغربية.

.76 وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهدته أنشطة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال فترة الحجر الصحي (من 16 مارس إلى 11 يونيو 2020)، فقد ساهمت الوزارة في الترويج لاقتصادنا الوطني، ولا سيما تسويق الكمادات والمعدات الطبية الواقية من الجائحة وإبراز مدى قدرة القطاعات الإنتاجية الوطنية على التكيف لمواجهة تحديات هذا الوباء.

.77 وفي مجال التعليم، وضمنا لمصادقية الشهادات الجامعية الأجنبية التي تسلم للطلبة المغاربة في الخارج، عملت الوزارة على التأكد من 2424 شهادة جامعية صادرة من مختلف الدول، تصدرها الدول الأوروبية ب 1461 طلب. كما وأكبت، زيارات 21 بعثة ثقافية وتربوية وعلمية و 14 لمسؤولين أجانب في نفس المجال و 190 تظاهرة ثقافية ورياضية.

.78 وفي الأخير، ويرغم الظرفية الاستثنائية التي عاشتها بلادنا مع سائر بلدان العالم بسبب جائحة كورونا فإن الدبلوماسية المغربية استطاعت أن توظف إمكانياتها البشرية والمالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمضي قدما في تحقيق مكتسبات جديدة تركز شرعية موقفه بالنسبة لقضيته الوطنية. كما لعبت وزارة الخارجية دورها في إطار التضامن الحكومي من أجل مؤازرة القطاعات المعنية بمكافحة الوباء سواء في استجلاب المواد الطبية الضرورية أو في التخفيف من حدة الآثار الجانبية لحالة الطوارئ الصحية على مواطنينا بالخارج.

.79 كل هذه المكتسبات تفتح أمام بلادنا آفاقا واعدة أظنها ستكون موضوع مآزرة ودعم من طرف مجلسكم الموقر، بهدف تمكين المملكة المغربية من تعزيزها فيما يخص مصالحها وقضاياها الحيوية وتثبيت إشعاعها على المستوى الدولي وتخطي الصعاب الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها هذه الظرفية غير المسبوقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عرض السيدة الوزيرة المنتدبة

قطاع الوزارة المنتدبة المكافئة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⴰ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⵜ



المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين
بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

Royaume du Maroc
Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Étrangères,
de la Coopération Africaine et des Marocains Résident
à l'Étranger, Chargé des Marocains Résident à l'Étranger

مشروع الميزانية الفرعية

للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

تقديم حصيلة العمل برسم سنة 2020

والآفاق والخطوط العريضة لبرنامج العمل برسم سنة 2021

أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين

مداخلة السيدة الوزيرة المنتدبة

2 دجنبر 2020

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدات والسادة أطر مجلس النواب وأطر الوزارة

يسعدني وبشرفي أن أقدم أمامكم أهم المحاور والخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2021.

في البداية، لا بد من التذكير بالمرجعيات والمنطلقات الأساسية التي تؤطر استراتيجية عمل الوزارة في مجال تدبير شؤون المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، والذي يناهز عددهم 5 ملايين مواطن ومواطن، تجسيدا للرؤية الإستراتيجية والعناية المولوية السامية بالمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وبقضايا الهجرة، وتفعيلا للمقتضيات الدستورية، وكذا تطورا للأداء الحكومي ووفاء بالالتزامات الدولية للمملكة.

ويتعلق الأمر بالأساس ب:

- توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الواردة في مجموعة من الخطب الملكية السامية (خطاب 6 نونبر 2005، بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، وخطابي العرش لسنتي 2015 و2019، حيث شكل خطاب العرش لسنة 2015 منعظا حقيقيا فيما يخص الاهتمام بالخدمات الإدارية والقنصلية بالخارج ورسم خارطة طريق للترقي بها، وخطاب 20 غشت 2016، بمناسبة الذكرى 63 لثورة الملك والشعب...):
- مقتضيات دستور المملكة وخاصة الفصل 16 منه (المتعلق بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج) والفصل 17 (الخاص بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات) والفصل 18 (المتعلق بالمشاركة في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحددها الدستور أو القانون) والفصل 163 (المتعلق بإبداء رأي مجلس الجالية المغربية بالخارج بخصوص توجهات السياسات العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج).
- مضامين البرنامج الحكومي (2016-2021) خاصة المحور الخامس الذي يخص حماية الهوية الثقافية والدينية للجالية المغربية بالخارج؛
- التزامات المملكة في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة.

المنطلقات الأساسية والمبادئ التوجيهية والأولويات المؤطرة للعمل

إن العمل من أجل فتح مداخل و آفاق جديدة لتحسين الإنجازات وتطوير الأداء العمومي يهدف بالأساس إلى اعتماد مقارنة متجددة تستحضر مختلف التحولات الديمغرافية والسوسيو-ثقافية والاقتصادية العميقة التي عرفتها الجالية المغربية بالخارج خلال العقود الأخيرة. ومن أهم هذه التحولات هناك:

- توسع انتشار الهجرة المغربية لتتجاوز الحدود الأوربية وتغطي القارات الخمس، فاسحة المجال للتأنيث المستمر والذي سجلت من خلاله المرأة المغربية حضورا بنسبة 52 بالمائة، معززا بظاهرة التشبيب المتزايد والذي أصبح معه عمر قرابة 70 بالمائة من المغاربة المقيمين بالخارج أقل من 45 سنة.
- توجه عام نحو استقرار واندماج في مجتمعات الإقامة وظهور أجيال جديدة لها طموحات وانتظارات مغايرة.
- تحول نوعي للبنية سوسيو-مهنية مع بروز نسبة مهمة من الكفاءات والخبرات العالية والمتخصصة في مجالات متعددة بدول الإقامة وحاجة المغرب للعديد من هذه الكفاءات للمساهمة في التنمية الوطنية. وأكدت نتائج الدراسة التي أنجزتها الوزارة المنتدبة، بتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سنة 2016، أن 500.000 (حوالي 17 بالمائة) من المغاربة المقيمين بالدول التابعة لهذه المنظمة هم حاصلين على شواهد عليا (باكالوريا + 5).
- جالية مغربية متعددة الخصائص اللغوية والسوسيو-ثقافية بفعل تواجدها في مجالات جغرافية متعددة.
- بلوغ الأجيال الأولى من المهاجرين سن الشيخوخة والتقاعد وما يتطلب ذلك من احتياجات خاصة.
- بروز فئات في أوضاع اجتماعية واقتصادية هشّة، خاصة في ظل الأزمات.
- التحول الحاصل في سياسات دول الاستقبال في ميدان الهجرة جراء الأزمات التي يعيشها العالم وخاصة تلك المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

إضافة إلى ذلك، توجد بلادنا حاليا في منعطف هام يتميز بالإصلاحات الهيكلية التي تم إعطاء انطلاقتها في الآونة الأخيرة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والهادفة إلى مواجهة تداعيات جائحة كورونا، في أفق خلق نموذج تنموي تنافسي يرتكز على وضع الأسس البشرية واللامادي في صلب المشروع المجتمعي، من خلال سياسات عمومية متجددة وبرامج عمل تهدف إلى مواجهة التحديات والاستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة، بما فهم المقيمين بالخارج.

ومن أجل بلورة وتنفيذ البرامج المسطرة، يتم استحضار الأبعاد التوجيهية التالية:

- استثمار التراكمات والعمل في إطار استمرارية الرؤية الاستراتيجية.
- تحسين المنجزات وتعزيز زيادة واستثنائية التجربة المغربية.
- تحديد الأولويات العملية والسهرة على مأسسة الالتقائية والتكامل في السياسات والبرامج.
- تطوير ورقمنة أساليب العمل والتوظيف الأمثل لسياسة القرب والخدمات عن بعد.

- مقارنة تشاركية وإدماجية ناجعة لجميع الفاعلين سواء داخل المغرب أو خارجه ومن بينهم الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.

وتندرج الأولويات المسطرة ضمن المحاور التالية:

- النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم والاستجابة لمتطلباتهم وتطلعاتهم وتطوير وتجويد وتقريب الخدمات الموجهة إليهم بالمغرب وبالخارج.
- تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتعزيز مساهمتها في الأوراش التنموية الوطنية.
- المحافظة على الهوية الوطنية وترسيخها لدى المغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة الأجيال الصاعدة، وجعل العرض الثقافي الموجه للخارج رافعة لتثمن الرصيد الحضاري المغربي وإسهامه في إشعاع المملكة بالخارج.

من أجل ترجمة هذه الأولويات على أرض الواقع، اعتمدت الوزارة على مقاربة ومنهجية عمل تستند على مرتكزين أساسيين:

- البرمجة والتخطيط مع إيلاء أهمية خاصة لمأسسة واستدامة المخططات والبرامج المعتمدة.
- وكذا تعزيز حكامه والتقائية السياسات والبرامج، أخذا بعين الاعتبار الهندسة والتموقع المؤسساتي الجديد لملف شؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وكذا الطابع الأفقي للملف.

الوضع الاستثنائي لسنة 2020 واستشراف التداعيات

لقد فرض الوضع الاستثنائي والمعقد المترتب عن الأزمة الصحية على مستوى العالم خلال سنة 2020 مراجعة للمقاربات والأولويات من أجل الاستجابة للحاجات الاستعجالية التي أملتها المرحلة ومن أجل بلورة برامج متجددة تستوعب هذه التغيرات المتسارعة، وذلك في إطار استمرارية التوجهات الأساسية المبنية على تلبية متطلبات المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم وإشراكهم في المجهود التنموي الوطني.

وفي هذا السياق، لا بد من استحضار نجاعة الرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة والقيادة الاستراتيجية للمرحلة وبالتعامل الراقي للشعب المغربي مع الجائحة والذي طبعته تعبئة وطنية من طرف الجميع تفاعلا مع الوضع الاستثنائي مما مكن بلادنا من تحقيق نتائج مهمة في التعاطي مع تداعيات هذه الأزمة.

من ناحية أخرى، فيقدر ما أن هذه الأزمة كرسست مجموعة من إجراءات التباعد الاجتماعي فإنها أتاحت الفرصة للانفتاح على استعمال الوسائط الالكترونية عن بعد وتحديث وتطوير آليات العمل والتواصل الاجتماعي. وقد شكلت هذه المرحلة فرصة لتزكية المقاربة المعتمدة في بعدها المؤسساتي والمرتكزة أساسا على تعزيز الالتقائية والحكامه المؤسساتية ورقمنة وتحديث آليات العمل بإشراك الكفاءات الوطنية بالداخل والخارج لخدمة مصالح المغاربة المقيمين بالخارج وأيضا لتعزيز مساهمتهم في الأوراش التنموية الوطنية.

مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج خلال وبعد الظرف الاستثنائي والطابع الاستعجالي المترتب عن جائحة كورونا

في خضم التعبئة الوطنية، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، في إطار تموقعها المؤسسي والصلاحيات والمهام المخولة لها بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، على وضع تدابير آنية لضمان استمرارية الخدمات وفي نفس الوقت صياغة برنامج استعجالي لمواكبة الأزمة وتبعاتها على كافة المستويات. وقد عملت على ضمان استمرار الخدمات الأساسية المقدمة خاصة في مجال الشكايات والاستشارات القانونية، بتعاون مع كل المتدخلين.

وفي هذا الإطار، تم:

إحداث خلايا اليقظة والمواكبة والرفع من مستوى التواصل مع المغاربة العالقين بالخارج والمغاربة المقيمين بالخارج من أجل مواكبتهم ودعمهم، خلال فترة تفشي جائحة كورونا، حيث:

- تلقت خلية الأزمة واليقظة، على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ما يفوق 3200 مكالمات هاتفية، كما تجاوبت الخلايا المحدثة على مستوى سفارات المملكة ومراكزها القنصلية (حوالي 155 خلية) مع ما يفوق 150 ألف و368 اتصال؛ وعالج مركز الاتصال القنصلي أزيد من 487 ألف اتصال هاتفي.
- توصلت خلية اليقظة والرصد والتوجيه، بالوزارة المنتدبة، بأكثر من 4090 مراسلة إلكترونية، عبر الموقع الرسمي للوزارة وبريدها الإلكتروني، وكذا من خلال صفحتها الرسمية على "الفايسبوك".
- توصلت خلية تلقي وتتبع ومعالجة الشكايات ب 5173 مكالمات هاتفية وشكاية من مواطنينا المقيمين بالخارج وكذا المواطنين الذين كانوا يتواجدون خارج أرض الوطن. وتم التجاوب مع المتصلين وتوجيههم ومواكبتهم.
- تفاعلت خلايا اليقظة المحدثة على مستوى المصالح اللامركزية للوزارة مع 2798 طلب.

التكفل بنفقات دفن 259 جثمان من جثامين موتى مواطنينا المقيمين بالخارج المعوزين والذين لا يتوفرون على تأمين خاص بهذا الشأن

حيث تم التكفل بنفقات دفن 259 جثمان بمقابر أو مبرعات إسلامية بمقابر بدول الاستقبال، بتنسيق تام مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج، وذلك للتعذر المؤقت لعملية ترحيل الجثامين لتواري الثرى بأرض الوطن، نظرا للتداعيات التي أفرزتها الإجراءات المتخذة من طرف مجموعة من الدول لمواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا. وقد اندرج هذا الإجراء في إطار ملائمة آلية التكفل بمصاريف ترحيل الجثامين التي تشرف عليها الوزارة مع الأوضاع التي أفرزتها الجائحة.

وهنا لا بد من التذكير بأنه منذ أواخر شهر يوليوز الماضي، اتخذت السلطات المغربية قرار السماح بترحيل جثامين المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج من طرف ذويهم الراغبين في دفنهم بأرض الوطن، وذلك تحت إشراف سفارات وقنصليات المملكة بالخارج ووفق شروط محددة.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للوفيات خلال فترة الجائحة وصل إلى 1354 منها 471 ممن قضاوا بسبب فيروس كورونا و883 لأسباب أخرى.

القيام بمبادرة تضامنية وتشاركية مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومؤسسات التأمين لفائدة المواطنين المغاربة المتواجدين بالخارج

عبر اتخاذ عدد من التدابير من طرف هذه الهيئة تروم تقديم المواكبة والمساندة اللازمين لهم، سواء أكان محل إقامتهم بالمغرب أو بالخارج، وذلك من خلال التكفل بالنسبة للمغاربة المتواجدين بالخارج، القاطنين بالمغرب والمتوفرين على عقود تأمين بمصاريف الاستشفاء والتطبيب بالخارج، وإذا ما قدر الله، بمصاريف الدفن دون تحديد أي سقف لهذه المصاريف مع تمديد أجل سريان عقود التأمين المبرمة وفتح إمكانية تجديدها بأداء ما يناهز سمة اكتباب ثلاثة أو ستة أشهر.

مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج للعودة إلى بلدان إقامتهم

- تكليف لجنة مركزية لمواكبتهم والسهر على إدماج أكبر عدد منهم ضمن الرحلات الخاصة التي تنظمها الدول الأجنبية عبر سفاراتها وقنصلياتها لإعادة مواطنيها العالقين في المغرب، وذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية؛
- تمكين ما يفوق 72.000 مواطنة ومواطن من المغاربة المقيمين بالخارج الذين كانوا يتواجدون بأرض الوطن من الالتحاق ببلدان إقامتهم عبر مختلف الرحلات التي نظمتها السفارات والقنصليات الأجنبية؛
- معالجة مجموعة من الملفات والمواضيع التي أملتتها هذه الوضعية الاستثنائية وإيجاد حل لها، بالتنسيق وتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية وشبكات الكفاءات المغربية بالخارج كالسماح بتسوية الوضعية الجمركية للسيارات خارج الأجال القانونية المحددة لنظام القبول المؤقت بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، الذين كانوا يتواجدون بأرض الوطن ولم يستطيعوا العودة بسبب إغلاق الحدود، من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛ والتكفل الصحي ببعض المرضى منهم بعد التوصل بشكايتهم، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة على المستوى الجهوي.

تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج لمواكبة المواطنين المقيمين بالخارج خلال جائحة كورونا

وفي هذا الإطار، تم:

- تعبئة شبكة الكفاءات الطبية المغربية بالعالم لتقديم المساعدة الطبية والنفسية بشكل مجاني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، خلال فترة الحجر الصحي وطيلة مدة جائحة كورونا، حيث تم تعبئة 40 طبيبا ومختصا متطوعا وتقديم 562 استشارة طبية والنفسية.
- تعبئة شبكة المحامين المغربية ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج لتمكين المغاربة المقيمين بالخارج من استشارات وتوجيهات قانونية مجانية عن بعد خلال جائحة كورونا، حيث تم تعبئة أزيد من 56 محامية ومحام ب 14 دولة وتم تقديم حوالي 6500 استشارة.
- تعبئة شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية التي قامت بمبادرة إصلاح أجهزة التنفس الاصطناعي بالمستشفيات المغربية.

إعداد مخطط عمل استعجالي لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج

لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وفي إطار مقاربتها الاستباقية والتشاركية والتضامنية، أعدت الوزارة مخطط عمل استعجالي يتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية الاستباقية والعاجلة، على المدى القصير والمتوسط، لمواكبة ودعم مواطنينا المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية صعبة أو هشاشة ومساعدتهم على رفع التحديات التي ستواجههم بفعل التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الحالية والمحتملة لهذه الجائحة.

وتم تقديم وتدارس مشروع هذا المخطط خلال الاجتماع الاستثنائي (الاجتماع السادس) للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، يوم 15 ماي 2020. وبتاريخ 10 يوليوز 2020، تم عرض مشروع المخطط على اللجنة الوزارية التي أصدرت بشأنه مجموعة من التوصيات.

وقد شرعت الوزارة في تنفيذ هذه التوصيات من خلال إعداد مشروع قانون لوضع نظام للحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالدول التي لا تجمعها والمملكة اتفاقيات في هذا المجال، بشراكة مع وزارة الشغل والادماج المهني، والبدء في وضع فضاء رقمي خاص بالخدمات الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج بمختلف منصات الخدمات الرقمية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بتعاون مع وكالة التنمية الرقمية، وأيضا الشروع في إحداث منصة رقمية جديدة خاصة بالكفاءات المغربية بالخارج وأخرى خاصة باستثمار المغاربة المقيمين بالخارج.

دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكويت ديفوار

واصلت الوزارة تنفيذ برنامج الدعم المدرسي لفائدة الأطفال المنحدرين من أسر معوزة بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بكل من الجزائر، وتونس، والكويت ديفوار. وقد استفاد، خلال الموسم الدراسي 2019-2020، ما يقارب من 1800 تلميذ وتلميذة موزعة على النحو التالي: الجزائر 1024 مستفيد(ة)، تونس 657 مستفيد(ة) والكويت ديفوار 119 مستفيد(ة). وبالنسبة للموسم الدراسي 2020-2021، تم إطلاق البرنامج لنفس البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

تحويل المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج

تم تحويل 1000 منحة على المستفيدين مع إيلاء الأولوية للطلبة المقيمين بالدول التي تعيش أزمات اقتصادية كإسبانيا (333)، وإيطاليا (193) وبيعض الدول التي تعرف وضعية خاصة: الجزائر (328)، وتونس (107)، والمملكة العربية السعودية (17)، والأردن (08)، والسنغال (03)، وأوكرانيا (3)، وسلطنة عمان (02)، وتركيا (02)، ومصر (01)، وجنوب إفريقيا (01)، والسودان (01)، وبلغاريا (01)، وذلك بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

لقد شهد الموسم الدراسي 2019-2020 تغييرا ملحوظا في قيمة المنح الجامعية، حيث تم استصدار مرسوم رقم 2.18.512 بتاريخ 9 رمضان 1440 (15 مايو 2019)، بناء على مقتضياته، تم الرفع من قيمة المنحة الدراسية بالنسبة لأسلاك: الإجازة (10740.84 درهم عوض 10120.00 درهم)، الماستر والدكتوراة (16632.00 درهم عوض 15672.00 درهم)، وتبعاً لذلك تم تخصيص 870 منحة جامعية.

دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

للتخفيف من تداعيات كورونا على المغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة منهم الفئات الهشة، ستواصل الوزارة تنفيذ برنامج دعم الجمعيات المهتمة بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وفق دفتر تحملات جديد ينظم مجال الشراكة والدعم الموجه لهذه الجمعيات مع الأخذ بعين الاعتبار المجالات ذات الأولوية كاللعموم الدراسي للأطفال، ومواكبة الشباب والارتقاء بالعيش المشترك، ومواكبة بعض الفئات في وضعية صعبة كالسجناء والنساء، والارتقاء بأوضاع المرأة المغربية بالخارج. وقد أطلقت الوزارة طلب عروض مشاريع الذس يمتد من 11 شتنبر إلى 11 دجنبر 2020.

برامج متجددة تلي الحاجيات وتستوعب التغيرات والتحولات التي تعرفها الجالية المغربية

تهم البرامج المنفذة خلال سنة 2020 المحاور التالية:

- المحور الأول: النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم والاستجابة لمتطلباتهم وتطلعاتهم وتطوير وتجويد وتقريب الخدمات الموجهة إليهم بالمغرب وبالخارج
- المحور الثاني: تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتعزيز مساهمتها في الأوراش التنموية الوطنية.
- المحور الثالث: المحافظة على الهوية الوطنية وترسيخها لدى المغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة الأجيال الصاعدة، وجعل العرض الثقافي الموجه للخارج رافعة لتثمين الرصيد الحضاري المغربي وإسهامه في إشعاع المملكة بالخارج.

فيما يخص المحور الأول، في شقه المتعلق بتطوير وتجويد الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج لتلبية حاجياتهم والاستجابة إلى تطلعاتهم فقد قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات أهمها:

- تنفيذ مخططا إصلاح المنظومة القنصلية الذي يهدف إلى تجويد وتقريب الخدمات القنصلية للمغاربة المقيمين بالخارج وتبسيط المساطر واعتماد التديير الرقمي وتحسين ظروف الاستقبال. ومن المرتقب قبل نهاية هذه السنة أن يتم العمل ببعض المراكز القنصلية بتقديم الخدمات القنصلية بالمواعيد عبر تطبيق خاص بذلك، كما سيتم إطلاق منظومات رقمنة الخدمات القنصلية وتيسير ولوج المرتفقين إليها عبر البوابة الالكترونية، لاسيما الحالة المدنية، وتوفير خدمة تجديد جواز السفر البيومتري عن بعد، وأداء الرسوم بالبطاقات البنكية، واعتماد التتمبر الالكتروني، والحفظ الالكتروني للوثائق.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

هذا الورش الإصلاحي سيضع حدا لا محالة لمجموعة من الاكراهات والشكايات التي ترد من مواطنينا بالخارج، وسيتم تخفيف العبء عليهم لا سيما في مجال تدبير الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تعرفها الجالية المغربية في عدد من دول الاستقبال.

وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة القنصلية تعززت بعدد من المراكز القنصلية بهدف تقرب الخدمات من المغاربة المقيمين بالخارج كان آخرها فتح قنصلية في تورونتو بكندا.

- تم وضع ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها، سواء عبر البوابة الوطنية للشكايات chikaya.ma أو عبر مختلف وسائل التواصل الأخرى، تفعيلا لمقتضيات المرسوم رقم 265.17 بتاريخ 23 يونيو 2017 بتحديد كفاءات تلقي ملاحظات واقتراحات المرتفقين ومعالجة وتتبع شكاياتهم، ولاسيما المادة 13 منه؛
- تم تجويد خدمة البوابة الوطنية للشكايات chikaya.ma الموجهة لمغاربة العالم، بإدراج هذه الفئة تحت اسم "مواطن مغربي مقيم بالخارج" باستمارات تقديم الشكايات لدى الإدارات العمومية على مستوى هذه البوابة بهدف التتبع الأفقي لشكاياتهم وإعداد تقارير شاملة حولهم؛ بالتنسيق مع كل من الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية ووكالة التنمية الرقمية؛
- اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقبي للمراسلات الإدارية من أجل التدبير الإلكتروني لتدفقات المراسلات الواردة والصادرة بهدف تقليص التبادل المادي للمراسلات والوثائق الإدارية. وتمكن هذه الآلية المغربية المقيمين بالخارج، كما باقي المواطنين والمؤسسات والهيئات الوطنية والأجنبية، من إيداع مراسلاتهم، بما فيها شكاياتهم وتظلماتهم، مقابل وصل رقبي بتأكيد الاستلام، مما سيساعد على تيسير وتسريع الخدمات وتقليص أو تجنب التنقل؛
- العمل على توحيد قنوات تلقي ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج وتم إصدار دورية بهذا الشأن (مصالح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، ...) وتعزيز التنسيق مع المتدخلين في معالجة هذه الشكايات؛
- إحداث فضاء خاص بالوزارة لاستقبال المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تمت دراسة ومعالجة أزيد من 585 شكاية برسم السنة الجارية، في إطار تفعيل هذه المنظومة 2020؛
- إحداث آلية الديمومة لتلقي شكايات مغاربة العالم عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وباقي منصات التواصل الأخرى خلال فترة الحجر الصحي ببلادنا، منذ العاشر من مارس 2020، حيث تم الإنصات و توجيه وإرشاد العالقين منهم إثر إجراءات الحجر الصحي ببلادنا وباقي دول العالم، وقد تلقت الخلية المكلفة بذلك ما يزيد عن 1557 مكالمة. ولا زال العمل بهذه الآلية ساريا؛
- إحداث آلية للتواصل واليقظة تتولى مواكبة وتتبع شكايات وطلبات مغاربة العالم على مستوى مواقع التواصل ووسائل الإعلام محليا ودوليا، والعمل على التجاوب مع شكاياتهم في الحين؛

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

- الاشتغال حاليا على تعيين بروتوكول التعاون مع مؤسسة وسيط المملكة بهدف تعزيز الالتفائية في تدبير ومعالجة الشكايات وتتبعها والتنسيق بشأنها مع باقي المتدخلين؛
- إحداث آلية تروم المواكبة الاجتماعية لفائدة المغريبات المقيمات بالخارج والمتواجدات منهن في وضعية هشّة عبر تلقي طلباتهن إلكترونيا من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة [؛\(https://marocainsdumonde.gov.ma\)](https://marocainsdumonde.gov.ma)
- إحداث خلية بمصلحة مقارنة النوع بالوزارة بهدف مواكبة النساء وتقديم التوجيه والإرشاد لهن حسب الحالات ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية والقانونية والإدارية، في تنسيق تام مع المراكز القنصلية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة. كما تم تخصيص أرقام هاتفية لذلك: 0767392079 و 0767254812
- الشروع في تصميم فضاء رقمي خاص بالخدمات التي تضعها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجماعات الترابية رهن إشارة المغاربة المقيمين بالخارج، بما في ذلك خدمة تلقي ومعالجة الشكايات، في إطار تنفيذ توصيات اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المنعقدة يوم 10 يوليوز 2020، وذلك بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية. وسيمكن هذا الفضاء من تيسير وتسريع الولوج إلى هذه الخدمات وتجنب التنقل؛
- إبرام اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية ADD، قصد مواكبة الوزارة المنتدبة في تسريع وثيرة رقمنة خدماتها الموجهة لمغاربة العالم، وتجويد المنصات والخدمات الرقمية الراهنة، بما في ذلك خدمة تلقي ومعالجة الشكايات؛
- بالنسبة للخدمات القضائية، يتم الاشتغال حاليا، في إطار لجنة مختلطة تضم وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، على تعيين مضامين الدورية المشتركة عدد س/812 الصادرة بتاريخ 9 شتنبر 2016 بشأن تيسير تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة والنصوص ذات الصلة بالمغاربة المقيمين في الخارج، لمعالجة بعض القضايا ذات الصلة بهذا الموضوع التي ما زالت تطرح خلال تطبيق هذه الدورية؛
- العمل في إطار لجنة تضم عدة قطاعات حكومية على معالجة عدد من الإشكالات القانونية التي تعترض قضاة التوثيق والعدول العاملين في إطار خطة العدالة بسفارات وقنصليات المملكة بالخارج، خاصة تلك المرتبطة بالزواج، الطلاق، كفالة الأطفال المهملين، التوثيق العدلي ونظام الحالة المدنية، وتبسيط الإجراءات والمساطر الواجب اتباعها من طرف المغاربة المقيمين بالخارج؛
- بالنسبة لتقديم الاستشارات والتوجيهات وكذا المواكبة القانونية للمغاربة المقيمين بالخارج ببلدان الاستقبال، تم وضع تصور جديد لنظام المساعدة القانونية والقضائية بشكل يتماشى مع الرؤية الجديدة للوزارة ويستجيب لتطلعات هذه الفئة من المواطنين وبأخذ بعين الاعتبار التحولات

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

الديموغرافية والسوسيو-ثقافية التي يعرفونها. ويتم تنفيذ هذا النظام بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وسفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج.

- تعزيز خدمة القرب وتتبع ومواكبة مغاربة العالم في مساعيهم الإدارية والقانونية، بتنسيق مع المؤسسات الوطنية المعنية، من خلال إحداث مصلحة بمدينة خريبكة، بالإضافة إلى المصالح الموجودة بكل من الناظور وبي ملال وتزنيت.

وخلال سنة 2021 سنقوم بمواصلة تنزيل ورش تطوير وتجويد الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج مع إيلاء أهمية خاصة لرقمنتها لتلبية حاجياتهم والاستجابة إلى تطلعاتهم.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق بتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتعزيز مساهمتها في الأوراش التنموية الوطنية، فقد تم إعداد مجموعة من البرامج والقيام بعدد من المبادرات نذكر منها بالأساس:

- بلورة مشروع البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، بهدف مأسسة هذه العملية ووضع إطار حكامه وتصور مندمج ومستدام يمكن من تسهيل وتأطير تعبئة هذه الكفاءات وتعزيز مساهمتها في مختلف الأوراش الوطنية ذات الأولوية، عبر تيسير انخراطها في تنفيذ المخططات والبرامج الوطنية، وخاصة في فترة ما بعد جائحة كورونا، وكذا في إطار مسلسل تنفيذ مضامين النموذج التنموي الوطني الجديد الذي يوجد في مرحله الأخيرة من الإعداد. وسيتم تقديم هذا البرنامج وتدارسه خلال اجتماع اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في أواخر سنة 2020، في أفق عرضه بعد ذلك على اللجنة الوزارية السالفة الذكر. وسيتمكن هذا البرنامج من تعبئة 10.000 كفاءة مغربية مقيمة بالخارج في أفق 2030، علما أننا اليوم استطعنا التعرف على 4500 كفاءة.

- إطلاق برنامج جديد "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج" (MRE Academy)، في يونيو الماضي، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. ويهدف هذا البرنامج إلى تعبئة شبكات الكفاءات المغربية حول العالم لصالح التنمية الاقتصادية والمستدامة للمملكة من خلال نقل الخبرات والمعرفة في عدة مجالات، لدعم طلبه التكوين المهني بالمغرب بالمهارات اللازمة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومع توجهات المكتب في تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتأهيل وتطوير وتحديث التكوين المهني ببلادنا، تماشيا مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الواردة في خطاب العرش لسنة 2015. وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تم:

- توقيع اتفاقية الشراكة الإطار مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في 24 يونيو 2020،
- يجري حاليا تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، من خلال توقيع اتفاقيات خاصة بهم خمس شبكات الكفاءات المغربية بكل من أمريكا وكندا وأوروبا. ويتعلق الأمر بكل من شبكة الكفاءات الطبية لمغاربة العالم، وجمعية الأطر المغربية بسويسرا، وشبكة الكفاءات المغربية بألمانيا، وشبكة الكفاءات في مجال صناعة الطيران بكندا، وشبكة الكفاءات المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية.
- الشروع في تنفيذ البرنامج من خلال إعداد والشروع في تنفيذ برنامج مفصل للتكوين (تكوين المكونين وتكوين الطلبة) في مجالات صناعة الطيران، والسيارات، والصحة، والذكاء الاصطناعي،

والتعليم عن بعد، مما سيمكن الطلبة من ملائمة تكوينهم مع حاجيات سوق الشغل وبالتالي المساهمة في التنمية المجالية الوطنية.

وتتنوع مساهمة شبكات الكفاءات في عدة ميادين، من بينها:

- هندسة التكوين وتكوين المكونين.
- المشاركة في إثراء وتكييف برامج التكوين.
- التبرع بأجهزة ومعدات بيداغوجية لصالح مؤسسات التكوين المهني.
- تنشيط ندوات وحلقات دراسية حول التقنيات الجديدة.
- تقديم المشورة والمساعدة بشأن بلورة مناهج تعليمية محددة.
- نقل المهارات في مجال التعلم الإلكتروني.
- إستراتيجيات التحول الرقمي نحو نظام التعليم الإلكتروني.
- تدريبات قصيرة الأمد للطلبة.
- الشروع في تكوين المكونين من بداية هذا الشهر (نونبر 2020).
- إحداث فرق عمل Task forces من مختلف الشبكات في مجال التعليم عن بعد والصحة.

- إطلاق إنجاز مشروع "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج في مجال الاقتصاد الأخضر" "GREEN MRE ACADEMY"، مع معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة (IRESEN)، بهدف تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج للمساهمة في أورش البحث والابتكار في مجال البيئة والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة على المستوى الوطني. وتم في إطار هذا المشروع إطلاق طلب مشاريع خاص بالابتكار في هذا الميدان. وسيتم كذلك إنشاء قاعدة معطيات وشبكة للخبراء المغاربة المقيمين بالخارج في مجال الطاقات المتجددة.

- توقيع اتفاقية إطلاق الصيغة الجديدة من برنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج "فينكوم"، بشراكة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وذلك من أجل تجويد هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وإشراكها في مجهودات التنمية ووضع خبرة الكفاءات رهن إشارة الجامعات ومؤسسات التكوين والبحث العلمي العمومية، إضافة إلى تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف المجالات. وسيتمكن هذا البرنامج من تعبئة حوالي 100 خبير مغربي مقيم بالخارج سنويا.

- الإعداد لإطلاق منصة جديدة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، وأواخر هذه السنة، والتي ستمكن من جرد هذه الكفاءات ومجالات خبرتها، وكذلك خلق فضاء للتواصل بينها وبين مختلف الفاعلين الوطنيين، مما سيسهل تعبئتها للمساهمة في الأورش التنموية الوطنية. كما تم بهذه المنصة إحداث فضاء خاص بالمتقنين والفنانين وكذا فضاء خاص بالمحامين المغاربة ومن أصل مغربي الممارسين بالخارج بهذه المنصة.

- القيام بتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتجاوز تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث تم:

- تعبئة شبكة الكفاءات الطبية المغربية بالعالم لتقديم المساعدة الطبية والنفسية بشكل مجاني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، خلال فترة الحجر الصحي وطيلة مدة جائحة كورونا، حيث تم تعبئة 40 طبيبا ومختصا متطوعا وتقديم 562 استشارة طبية والنفسية.
- تعبئة شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج لتمكين المغاربة المقيمين بالخارج من استشارات وتوجيهات قانونية مجانية عن بعد خلال جائحة كورونا، حيث تم تعبئة أزيد من 56 محامية ومحام ب 14 دولة وتم تقديم حوالي 6500 استشارة.
- تعبئة شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية التي قامت بمبادرة إصلاح أجهزة التنفس الاصطناعي بالمستشفيات المغربية.
- مواصلة تنفيذ برنامج التواصل مع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تعبئتها والتعريف بها، حيث تم القيام بمجموعة من المبادرات منها:
 - تنظيم لقاء مع الكفاءات المغربية بمدير (ما يقرب من 50 كفاءة)، إسبانيا، يوم 3 دجنبر 2019، وكان اللقاء مناسبة للإنصات إلى هذه الكفاءات وإخبارها بأهم الأوراش الوطنية وبحث سبل تعزيز تعبئتها للمساهمة في التنمية الوطنية.
 - تنظيم لقاءين مع الكفاءات المغربية بمونتريال وأوطاوا، بكندا، يومي 29 فبراير وفتح مارس 2020. وشكل هذان اللقاءان فرصة للاطلاع على انشغالات واهتمامات الكفاءات المغربية المقيمة بكندا وبحث سبل الشراكة والتعاون بينها وبين مختلف الشركاء الوطنيين في عدد من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمغرب. وحضر أشغال هذين اللقاءين 140 كفاءة: 80 كفاءة مغربية مقيمة بمونتريال و60 كفاءة مغربية مقيمة بأوطاوا؛
 - تنظيم لقاء دراسي حول "تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الأوراش التنموية الوطنية"، بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر، يوم 10 غشت 2020، في مجالات تهم البيئة والتنمية المستدامة والتكوين والتدريب والتقنيات الحديثة ومجال الطب والبحث العلمي، وكذا التحول نحو الحكومة الإلكترونية وتحديث الإدارة والأفاق المفتوحة بالتقنيات الرقمية، وأيضا استثمارات مغاربة العالم، بهدف تنزيل استراتيجيات عمومية موجهة لتعبئة وتوجيه رؤوس أموال المغاربة المقيمين بالخارج إلى قطاعات إنتاجية واعدة ومبادرات مواكبة، ودعم العمل لمرافقة ودعم الشباب المغربي المقيم بالخارج من حاملي المشاريع.
 - التعريف بالكفاءات المغربية بالخارج عبر مختلف وسائل الإعلام حيث تم إنجاز مجموعة من البورتريهات المرئية والمكتوبة للتعريف بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والمشاريع التي تشرف عليها، إضافة إلى ترتيب مشاركة العديد منها في برامج إذاعية وتلفزية.
 - تنظيم "منتدى الكفاءات المغربية بآسيا"، يومي 25 و 26 نونبر الجاري، بهدف تعبئة المغاربة المقيمين بالدول الصاعدة في القارة الآسيوية والعاملين في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كالمهندسة المالية والتكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لحثهم على إفادة بلدهم الأصل بمهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم. وشارك في أشغال هذا المنتدى حوالي 50 كفاءة.

• إعداد مشروع مرسوم بإحداث "الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج": تمنح سنويا تقديرا لإسهاماتها في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب، وفي إشعاعها بالخارج والدفاع عن قضاياها الاستراتيجية. وكذا اعترافا بمبادراتها وجهوداتها في خدمة قضايا المغاربة المقيمين بالخارج. تشمل "الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج" على مبالغ مالية وجوائز تقدير واعتبار، قيمتها المادية مليون درهم موزعة بالتساوي على أصناف التميز العلمي، وأحسن إبداع ثقافي أو إعلامي، وأحسن مبادرة اجتماعية، والتفوق الرياضي، وأحسن مبادرة استثمارية.

وفي مجال تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب، فكما تعلمون، تميزت السنوات الأخيرة بارتفاع مهم في عدد المقاولات التي أنشأها المقاولون والمستثمرون المغاربة المقيمون بالخارج، كما أكدت نتائج دراسة قامت بها الوزارة المنتدبة، بدعم من طرف الاتحاد الأوروبي، أن الارتباط بالمغرب ثابت لدى الاجيال الصاعدة، إذ أن 62 في المائة من المستجوبين، في إطار الدراسة، صرحوا أنهم يعتزمون الاستثمار ببلدهم الأم. ولمواكبة وتشجيع هذه الدينامية الايجابية وتعبئتهم للمساهمة في الأوراش التنموية الوطني، وضعت الوزارة ضمن أولوياتها خلق الإطار المؤسسي والمناخ المناسب لذلك من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات أهمها:

• إعداد مخطط عمل لمواكبة وتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالمغرب، بشراكة مع "الجهة الثالثة عشر" التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك بهدف مواكبة وتحفيز المستثمرين المغاربة بالخارج، ومواكبة الكفاءات الاقتصادية المغربية المقيمة بالخارج وتعبئتها من أجل المشاركة في أوراش الإقلاع الاقتصادي للمملكة. ويطمح هذا المخطط إلى تعبئة خمسمئة ألف (500.000) مستثمر في أفق سنة 2030. وفي إطار تنزيل هذا المخطط سيتم قريبا:

- إطلاق طلبات لتلقي عدد من المشاريع الاستثمارية من طرف المغاربة المقيمين بالخارج، مع إعطاء الأهمية للبعد الترابي لهذه المشاريع؛
- الشروع في تنفيذ برنامج عمل سنوي مهم تنظيم لقاءات وورشات دورية ومنظمة بين الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني والكفاءات الاقتصادية والمستثمرين من المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تعزيز التواصل والتشبيك بينهم، وتشجيع رجال الأعمال المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في بلدهم الأصلي.

• إطلاق مشروع لتعبئة المستثمرين المغاربة في بلجيكا "Maghrib Belgium Impulse"، بهدف تعبئة الكفاءات المغربية أو ذات أصل مغربي في بلجيكا للاستثمار في بلدها الأصل والمساهمة في تنميته. وسيتم في إطار هذا المشروع تحفيز ومواكبة حوالي 40 مشروعا الذين سيستفيدون من دورات تكوينية وتدريب، بكل من المغرب وبلجيكا، وسيتم مصاحبتهم خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم، في أفق وضع منظومة استثمار مستدامة لفائدتهم بين البلدين.

• الشروع في إحداث منصة خاصة لمواكبة المستثمرين من مغاربة العالم، وسيتم في إطاره:
- وضع نظام معلوماتي يمكن من التوجيه والمواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج والراغبين في الاستثمار بوطنهم الأصل بدء من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء؛

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

- وضع قاعدة بيانات ومعطيات تمكن المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج من الولوج إلى المعلومات والتعرف على المساطر ذات الصلة بالاستثمار بالمغرب، وكذا الفرص المتاحة والآليات والوسائل التحفيزية، وأيضا الاستعلام عن مناخ الأعمال والاستثمار، وذلك بشراكة مع كل المؤسسات الوطنية المعنية.
- تيسير الولوج الى تمويل صندوق MDM Invest المخصص لدعم المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالمغرب، حيث:
 - تم الشروع في إعادة النظر في شروط الولوج إلى هذا الصندوق لتصبح أكثر مرونة، مع تبسيط مسطرة الاستفادة منه، وكذا تعبئة المجموعة المهنية للأبنك للتعريف به والتحسيس بأهميته لدى جميع الأبنك داخل وخارج الوطن.
 - كما سيتم العمل على توسيع لائحة المجالات المستفيدة من التمويل لتشمل المجالات المتعلقة بالفلاحة والخدمات والاقتصاد الأخضر إلى جانب القطاعات الحالية وهي الصناعة والتعليم والفندقة والصحة.
- القيام بعمليات الإعلام والتواصل حول الاستثمار بالمغرب، من خلال:
 - إنتاج فيديوهات توضيحية تزود حاملي المشاريع مغاربة العالم بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المقاولات؛
 - توسيع مساحة عرض برنامج " الاستثمار " المدرجة بالبوابة الإلكترونية للوزارة لتقديم المعلومات للراغبين في الاستثمار بالمغرب من مغاربة العالم (المساطر الإدارية، التحفيزات، الأوراش الكبرى للاستثمار...);
 - وتحيين نظام المعلومات الخاص بمواكبة المستثمرين من المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب المدرج بالبوابة الإلكترونية للوزارة.

وخلال سنة 2021 سيتم مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، في شقيها الخبراتي والاستثماري، من أجل تعزيز مساهمتها في الأوراش التنموية الوطنية.

وفيما يخص المحور الثالث، تم التركيز على تعزيز حكمة وتجويد العمل الثقافي والتربوي ... لتقوية الارتباط والمحافظة على الهوية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والمساهمة في إشعاع المملكة.

ونظرا لأهمية مسألة الثقافة وارتباطها الوجودي بالهوية الوطنية ودورها المحوري في تحقيق التنمية البشرية الشاملة، باعتبارها إحدى مكونات الرأسمال اللامادي، وبالنظر للمكانة المحورية التي تحتلها الثقافة في تكوين الهوية المغربية خاصة لدى الأجيال الصاعدة من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تعتبر عاملا في توثيق ارتباطهم بوطنهم الأصل كما هي عامل تقارب بين الحضارات، واصلت الوزارة تنزيل سياستها الثقافية عبر العديد من الأنشطة والبرامج الموجهة لهذه الفئة من أجل مساعدتها على التصدي لمختلف التحديات المعاصرة التي تواجهها ببلدان الإقامة وإثراء معارفها بما تزخر به الثقافة المغربية من تنوع وغنى بما يسهم في تعزيز قيم التسامح والاعتدال.

وقد عرفت سنة 2020 إعطاء أولوية قصوى لتقييم وتطوير الحكامة المؤسسية للعرض الثقافي في مختلف مجالاته، بما يضمن التناغم والتنسيق والنجاح في التدبير، ويستجيب لحاجيات وتطلعات الأجيال المتعاقبة، لا سيما الجيل الناشئ الذي يحتاج إلى آليات تواصل متطورة. وفي هذا الإطار، تم:

تنفيذ برنامج الجامعات الثقافية

الذي يهدف إلى الحفاظ على الهوية الوطنية للأجيال الجديدة من أبناء مغاربة العالم، وتقوية روابطهم ببلدهم الأصل، والمساهمة في الحفاظ على وشائجهم الإنسانية وكذا مساعدتهم على الاندماج ببلدان الاستقبال. ويتم تنفيذه بشراكة مع الجامعات المغربية التي تسهر على تأطير المشاركين وتوفير فضاء جامعي وأكاديمي يشجع على التواصل وتبادل المعارف. وفي هذا الصدد، تم، خلال الفترة الممتدة ما بين شهر نونبر 2019 وشهر أكتوبر 2020، على تنظيم جامعتين ثقافيتين، لفائدة الطلبة من أبناء مغاربة العالم، المتروحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة.

- الدورة الثالثة للجامعة الشتوية (دجنبر 2019)، بشراكة مع جامعة الأخوين، بمدينة إفران، أيام 21 و22 و23 دجنبر 2019، حول موضوع "العيش المشترك" كشعار قار لهذه الجامعة الشتوية، باعتباره منظومة قيم تنبني على تقوية التفاعل الثقافي وترسيخ مبادئ المواطنة في إطار فضاء متعدد، فضلا عن الدفاع على القيم الحضارية المبنية على السلم والتسامح وقبول الآخر. وعرفت هذه الدورة مشاركة 86 طالبة وطالب من شباب مغاربة العالم، يمثلون تسعة (09) بلدا للاستقبال، مع حضور طلبة مغاربة وأجانب يتابعون دراساتهم بالمغرب.

- الجامعة الصيفية "الافتراضية" برسم سنة 2020، اعتبارا للطرفية الاستثنائية التي شهدتها بلادنا ومختلف أقطار العالم إثر تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وفي إطار ملاءمة البرامج التي تسهر الوزارة المنتدبة على تنفيذها مع الوضع الصحي العام الذي أملته هذه الجائحة. وقد عرفت هذه الجامعة مشاركة 64 شابة وشباب والمنحدرين من 11 دولة من بلدان الإقامة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، ألمانيا، المملكة المتحدة، هولندا، الصين، تونس، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية).

- ستتنظم الوزارة الدورة الرابعة للجامعة الشتوية ب"صيغة افتراضية" يومي 21 و22 دجنبر 2020، بمدينة الداخلة، نظرا لاستمرار التدابير الاحترازية لمنع تفشي وباء "كوفيد 19"، وذلك بشراكة مع جامعة الأخوين.

وخلال سنة 2021، ستواصل الوزارة تنفيذ برنامج الجامعات الثقافية لفائدة شباب مغاربة العالم.

المراكز الثقافية المغربية بالخارج

لتعزيز الارتباط مع الوطن، عملت الوزارة على بلورة سياسة ثقافية شاملة عمادها المراكز الثقافية المغربية "دار المغرب" بالخارج المحدثة في عدد من العواصم العالمية، كفضاء لتأطير أبناء الجالية المغربية وتعريفهم بالثقافة

المغربية المختلفة والإسهام في الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها المختلفة. وفي هذا الصدد، واصل المركز الثقافي المغربي "دار المغرب" بيمونتريال برسم سنة 2020 أنشطته الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بكندا. أما المركز الثقافي المغربي بأمستردام فقد تم إنهاء أشغال تهيئته في انتظار افتتاحه وانطلاق برامجه. كما تقوم الوزارة بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الثقافية بشراكة مع حكومات دول الاستقبال وبعض المؤسسات الثقافية كدار الثقافات المغربية الفلامانية ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية.

حكاية العرض الثقافي المغربي بالخارج

يهدف تقييم وتطوير الحكامة المؤسساتية للعرض الثقافي الموجه للخارج لتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة المغربية، انعقد يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 الاجتماع التنسيقي لأعضاء لجنة الإشراف وتتبع المراكز الثقافية المغربية بالخارج، وذلك من أجل النظر في تطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج وملاءمته بما يمكن من تقوية روابط الأجيال الصاعدة من مغاربة العالم ببلدهم المغرب والمساهمة في تحسين صورة المغرب وضمان إشعاع ثقافته بالخارج.

وتم خلال الاجتماع مناقشة إطار حكاية المناسب من أجل تكثيف التنسيق وتنظيم عمل الفاعلين المعنيين بتنفيذ السياسة الثقافية وعرض ثقافي للمملكة المغربية بالخارج. وتم اقتراح سيناريوهات تتجلى في أن يعهد تسيير العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج إلى "مجموعة ذات نفع عام (Groupement d'intérêt public)" أو وكالة وطنية لإنعاش وتسيير العرض الثقافي المغربي بالخارج أو لجنة قيادة تضم مختلف المتدخلين في الشأن الثقافي المغربي بالخارج، أو خلية مركزية لتسيير العرض الثقافي المغربي بالخارج، وذلك من أجل الارتقاء بالعرض الثقافي المغربي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج بما يضمن التنسيق المحكم بين كل المتدخلين، وذلك بناء على خلاصات الدراسة التقييمية للعرض الثقافي التي قامت بها الوزارة وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و2017 فيما يخص "تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج، والتي عبر عنها ب "ضعف آليات التنسيق بين المتدخلين المؤسساتيين".

وتقوم الوزارة حالياً بإعداد مشروع مرسوم لتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.14.817 الصادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) القاضي بإحداث وتنظيم مراكز ثقافية مغربية بالخارج كما جرى تعديله بالمرسوم رقم 2.18.243 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1440 (22 نوفمبر 2018)، وذلك من بهدف إحداث لجنة قيادة تحمل اسم "لجنة الإشراف وتتبع العرض الثقافي المغربي بالخارج" عوض "لجنة الإشراف وتتبع المراكز الثقافية المغربية بالخارج"، يعهد إليها بالأساس الإسهام في إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالعرض الثقافي المغربي بالخارج وضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين وتتبع تنفيذ المخططات والبرامج ذات الصلة بالعرض الثقافي وبالإشعاع الثقافي للمملكة بالخارج.

ومرة أخرى، لا بد من التركيز على الطابع الأفقي والمتعلق بالحكاية المؤسساتية والشراكة والتعاون الدولي ... من أجل تقوية الالتفانية في السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة بشكل عام، وذلك من خلال:

تعزيز الشراكة مع المؤسسات العمومية والجماعات الترابية:

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

في هذا الإطار، تم تعزيز التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية ومع الخواص من أجل التنسيق حول مجموعة من القضايا والإشكالات التي تعترض مغاربة العالم وإيجاد حلول لها، سواء في مجال النقل، أو الحماية الاجتماعية، أو الجمركية، أو في إطار الخدمات الإدارية، أو تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.

بالإضافة إلى ذلك تم العمل على تفعيل الرصيد الاتفاقي للوزارة مع الهيئات العمومية وذلك عبر متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة (ال عمران، الوسيط، ...)، مع المساهمة في الانخراط في تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال توثيق شراكات مع الجماعات الترابية، التي سعت الوزارة من خلالها إلى تنزيل مختلف برامجها على المستوى الترابي وتنفيذ عمليات في إطار الشراكات التي تم عقدها مع مجموعة من جهات المملكة كجهة الشرق وجهة بني ملال-خنيفرة.

وسيتم خلال سنة 2021 مواصلة تعزيز هذه الشراكة مع مختلف الفاعلين على المستوى الوطني والترابي من خلال إبرام اتفاقيات مع عدد من الشركاء وتنفيذ مقتضياتها.

تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج

يعتبر برنامج الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم إحدى الحلقات الأساسية التي تستند عليها استراتيجية الوزارة في مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج والاستجابة لتطلعاتهم، وإطارا لتجسيد سياسة القرب في تنفيذ المشاريع الموجهة إليهم. وفي إطار تعزيز حكمة هذا البرنامج وتقوية التعاون مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، قامت الوزارة خلال هذه السنة ب:

- إعداد دفتر للتحملات يؤطر الشراكة بين الوزارة وهذه الجمعيات والذي يحدد مختلف الجوانب المرتبطة بتدبير هذه الشراكة، لاسيما الإطار المرجعي، والفئات المستهدفة، والتمويل المشترك للشراكة، وأشكال التنفيذ، والتزامات الأطراف وكذا منهجية التتبع والتقييم. وقد تم إعداد دفتر التحملات هذا بناء على نتائج تقييم هذا البرنامج الذي قامت به الوزارة من قبل، وكذا أخذ بعين الاعتبار توصيات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره برسم سنتي 2016-2017 بخصوص تنفيذ هذا البرنامج.
- الإعلان عن "طلب عروض مشاريع" موجه لفائدة الجمعيات المغربية بالخارج العاملة لفائدة الشباب المغربي أو من أصل مغربي خلال شهر شتنبر الماضي والذي يمتد إلى 11 دجنبر 2020.

تعزيز التعاون الدولي

يندرج التعاون جنوب-جنوب مع الدول الأفريقية الصديقة في إطار العمل على تجاوز التحديات المتعلقة بحكومة الهجرة ووضع برامج لفائدة الجاليات المقيمة بالخارج والتحديات المرتبطة بحماية المهاجرين وتشجيع الهجرة والتنمية كرافعة لبناء اقتصادات الدول المستقبلية.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

وفي هذا الصدد تم التركيز خلال السنوات الماضية على الاطلاع على التجربة المغربية في ميدان الهجرة والتنمية. حيث تم التوقيع على مذكرات للتفاهم في مجال تدبير الهجرة بين المغرب وساحل العاج - والسنغال - ومصر- وتونس -والسودان ومالي وجزر القمر.

وفي هذا الإطار، واصلت الوزارة تنفيذ مشروع التعاون جنوب-جنوب الذي يهدف الى تعزيز التعاون بين المملكة المغربية ودول السنغال ومالي وساحل العاج في مجال حكامه الهجرة وذلك عبر تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة بين هذه الدول في هذا المجال. ويعتبر هذا المشروع الذي جاء بمبادرة مغربية محضة فرصة لهذه الدول من أجل تعزيز التعاون فيما بينها في مجالات الهجرة والتنمية لا سيما الشق المتعلق بتعبئة كفاءات واستثمارات الجاليات المقيمة بالخارج من أجل تنمية بلدانهم الأصلية، حماية حقوق المهاجرين.

وتجسيدا للبعد الترابي للمشروع، تم عقد لقاءات وشركات بين مجموعة من الجهات في مختلف الميادين على غرار التعاون بين جتي سوس ماسة و "سان بيدرو" بساحل العاج في مجال تنمية السياحة القروية بهذه الجهة أو في مجال التنزيل الترابي لسياسة الهجرة بين جهة "كاي" بمالي وجهة الشرق.

وخلال سنة 2021، سيتم مواصلة تنفيذ جميع المشاريع والمبادرات التي تمت بلورتها مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين والعمل على وتطوير الشراكة مع المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني المغربي بالخارج، وكذا تعزيز التعاون الدولي.

شؤون الهجرة

وفيما يخص شؤون الهجرة، واصلت الوزارة، في إطار ممارسة المهام والاختصاصات الموكولة إليها، تتبع تنفيذ جميع البرامج والإجراءات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، من خلال نظام الحكامة المعتمد مع جميع المتدخلين والفاعلين في إطار تدبير مندمج ومسؤولية مشتركة.

وهنا لا بد من التذكير بالإجراءات والجهود المبذولة من طرف بلادنا في مجال ضمان وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تتجلى من جهة، في تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء المقيمين بمختلف جهات المملكة، والتي يترتب عنها توفير الحماية اللازمة لهم تماشياً مع مضامين الوثيقة الدستورية ووفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في هذا الإطار، ومن جهة أخرى، الحق في الاندماج وتيسير الولوج للخدمات العمومية على قدم المساواة بنظرائهم المغاربة.

وفي إطار تنفيذ مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تم القيام بمجموعة من المبادرات وعمليات إدماج المهاجرين واللاجئين، لاسيما في مجالات التعليم والصحة والسكن والتكوين المهني والشغل والتوجيه القانوني والمساعدة الاجتماعية والإنسانية، حيث تم:

- تمكين الأطفال المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج التربية والتعليم، ووضع إجراءات عملية لإدماجهم في التعليم النظامي وغير النظامي بغض النظر عن وضعيتهم الإدارية، حيث تم تسجيل 3636 طفلا أجنبيا بمختلف الأسلاك التعليمية بالمغرب برسم الموسم التربوي 2018-2019، وتسجيل 3204 طفلا برسم الموسم التربوي 2019-2020؛
- تقديم الدعم من طرف الوزارة لفائدة الجمعيات الشريكة قصد تمكين الأطفال المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج التكوين الأساسي (التربية غير النظامية والتعليم الأولي، والدعم المدرسي)، حيث استفاد حوالي 819 طفلا من برنامج الدعم التربوي و701 طفل من برنامج التربية غير النظامية، و338 طفل من التعليم الأولي برسم المواسم التربوية 2017-2018 و 2018-2019 و 2019-2020؛ واستفاد كذلك 353 طفلا أجنبيا من برامج التربية غير النظامية برسم الموسم التربوي 2018-2019 بدعم من وزارة التربية الوطنية؛
- تمكين أبناء المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج الشباب والترفيه (500 مستفيد من المخيمات الصيفية برسم سنة 2017 و600 مستفيد برسم سنة 2018 و535 برسم سنة 2019)؛
- تمكين التلاميذ الأجانب من الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي ومحاربة الهدر المدرسي على غرار نظرائهم المغاربة من خلال إدماجهم في برامج الدعم الاجتماعي وفي منظومة مسار وتكييف هذه الأخيرة لتشمل فئة التلاميذ المهاجرين واللاجئين. وقد مكن هذا البرنامج من استفادة 468 من أبناء المهاجرين من برنامج تيسير و505 من برنامج مليون محفظة على غرار نظرائهم المغاربة برسم الموسم التربوي 2018-2019؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين من فئة الكبار من الاستفادة من برنامج محو الأمية وتعليم اللغات والثقافة المغربية (1615 مستفيد برسم الموسم التربوي 2017-2018 و280 مستفيد مسجل برسم موسم 2018-2019 و710 مستفيد برسم الموسم التربوي 2019-2020) عن طريق الدعم المقدم من طرف الوزارة للجمعيات الشريكة العاملة في هذا المجال؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين و أفراد أسرهم من الولوج للخدمات الصحية بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة وتشجيع عمل الجمعيات في مجال الصحة، حيث تم إدماجهم في منظومة الصحة العمومية والبرامج الوطنية (أكثر من 15606 مستفيد سنة 2017 وأكثر من 22900 مستفيد خلال سنة 2018 وأكثر من 23758 مستفيد خلال سنة 2019)؛
- تنظيم قوافل وحملات طبية بمختلف جهات المملكة لفائدة المهاجرين واللاجئين وأبنائهم بمساهمة جمعيات المجتمع المدني الشريكة للوزارة وبدعم من السلطات العمومية المختصة (2650 مستفيد خلال سنتي 2017-2018)؛
- إعداد البرنامج الوطني الخاص بالتهوض بصحة المهاجرين الذي يغطي الفترة 2019-2023؛
- إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج السكن الاجتماعي والاقتصادي المدعمة من طرف الدولة وفقا للشروط المتوفرة للمغاربة، وذلك في إطار تعديل المادة 247 من قانون المالية 2015 الذي شمل استفادة الأجانب المقيمين بالمغرب من برامج السكن المنخفض التكلفة العقارية والسكن الاجتماعي؛
- استفادة المهاجرين واللاجئين و أفراد أسرهم من برنامج السكن الاستعجالي يسهر على تنفيذ الشركاء الدوليون وخاصة المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، للإيواء المؤقت للمهاجرين واللاجئين في وضعية صعبة واستعجالية (380 مهاجرو 78 لاجئا

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

- استفادوا من المبيت المؤقت، و99 لاجئاً من ذوي الاحتياجات الخاصة استفادوا من المبيت لمدة أطول، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2019)؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين و أفراد أسرهم من الحصول على الرعاية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية والمواكبة والتوجيه القانوني والاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف مراكز التعاون الوطني بمختلف جهات المملكة، حيث مكن هذا البرنامج من استفادة 3588 مهاجراً ولاجئاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2019؛
 - تقديم الدعم التقني والمادي للجمعيات الشريكة العاملة في مجال التوجيه والمواكبة القانونية والمساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين واللاجئين (2673 مستفيد خلال سنتي 2018 و2019)؛
 - تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية والاجتماعية المقدمة لفائدة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم بمعوية مختلف المتدخلين الوطنيين والدوليين وذلك أثناء فترة الحجر الصحي المعتمد جراء انتشار فيروس كورونا المستجد ببلادنا من أجل حمايتهم من انتشار الفيروس والتخفيف من تداعياته الاجتماعية والإنسانية،
 - تمكين المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى مراكز التكوين المهني التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث تم تسجيل 54 مهاجراً ولاجئاً سنة 2017-2018، وتسجيل 44 مهاجراً ولاجئاً سنة 2018-2019، وكذا تسجيل 401 مهاجراً ولاجئاً سنة 2017-2018 وتسجيل 334 مهاجراً ولاجئاً سنة 2018-2019 بـمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني بمختلف جهات المملكة؛
 - تسهيل وولوج المهاجرين واللاجئين إلى خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات وإلى برامج إنعاش التشغيل التي لا تستوجب الجنسية المغربية، حيث تم تسجيل 2226 مهاجراً ولاجئاً- 878 مستفيداً من ورشات البحث عن شغل- 709 طلب عمل- 68 مهاجراً ولاجئاً تمكنوا من ولوج سوق الشغل وذلك خلال الفترة الممتدة 2015-2019؛
 - إعفاء المهاجرين واللاجئين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية من شرط الأفضلية الوطنية في ميدان التشغيل وتطوير الخدمة الإلكترونية "تأشير" لتسريع وتسهيل طلبات التأشير على عقود العمل الخاصة بالأجراء الأجانب بالمغرب، حيث تم التأشير على 437 عقد عمل خلال الفترة ما بين 2015-2019. كما تم التأشير على 164 عقد عمل لفائدة العاملات والعمال المنزليين؛
 - تمكين المهاجرين واللاجئين من إحداث تعاونيات ومن صفة المقاول الذاتي، حيث تمت مواكبة العديد من المستفيدين للحصول على هذه الصفة وإنشاء تعاونيات وأنشطة مدرة للدخل؛
 - إعداد دليل عملي لتشغيل الأجانب بالمغرب بشراكة مع وزارة الشغل والإدماج المهني من أجل تحسيس المقاولات حول تكافؤ الفرص في الشغل لفائدة المهاجرين واللاجئين، ووضع تطبيق الهاتف "مرحباً أنا بيك" (WelcomeANAPEC) خاص بالمهاجرين واللاجئين.
 - ووعياً من هذه الوزارة بأهمية ونجاعة الشراكة مع مختلف المتدخلين والفاعلين الترابيين في تفعيل مسلسل اندماج المهاجرين واللاجئين داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي الجهوي ودعم الإجراءات المتخذة من أجل تمتعهم بكافة حقوقهم، عملت هاته الأخيرة على تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج النموذجية على المستوى الجهوي تسرد من بينها على سبيل المثال:

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

- مواكبة مجالس جهات الشرق، سوس-ماسة وطنجة-تطوان-الحسيمة على تعزيز حكامه قضايا الهجرة والمهاجرين، وذلك من خلال التركيز على وضع الآليات الكفيلة بتعزيز قدراتها في إدماج المهاجرين المقيمين بكل جهة على حدة، مع مراعاة خصوصيات كل مجال ترابي.
- اعتمادا منهج تشاركي مع مختلف المتدخلين المعنيين (مؤسسات منتخبة، مصالح الولاية، المصالح اللامركزية، المجتمع المدني، المنظمات الدولية)، حيث تم وضع آليتين أساسيتين للحكامه الجهوية للهجرة: برنامج عمل جهوي لتنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وآلية حكامه جهوية. يتضمن برنامج العمل الجهوي للعمليات المرتبطة بمختلف الفاعلين المنخرطين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنزيل مضامين الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

أعطت الوزارة، خلال سنة 2020، أهمية كبيرة لتعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، بشراكة مع الفاعلين الترابيين، وذلك من خلال:

- الشروع في تنفيذ المشروع النموذجي للتنزيل الترابي لسياسة الهجرة الذي يجري إنجازه على مستوى ثلاث جهات وهي الشرق وخنيفرة بني ملال وسوس ماسة والذي يصبو إلى تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج بكل مكوناتهم، وخاصة منهم الكفاءات والمستثمرين، للمساهمة في البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الترابي.
- وضع تصور عملياتي للتنزيل الترابي لمضامين الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء يتضمن مشروع برنامج عمل جهوي ومشروع منظومة حكامه جهوية لقضايا الهجرة تروم صمان التنسيق بين مختلف المتدخلين، على المستويين المركزي والترابي، وكذا تتبع وتقييم تنزيل مختلف البرامج والأنشطة ترابيا، وذلك في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الموارد البشرية والمالية:

الموارد البشرية:

يهدف تحسين تدبير الموارد البشرية وتعزيز قدراتها لمواكبة أورايش وبرايم الوزارة سيتم خلال سنة 2021 القيام ب:

- إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛
- إعداد مخطط للتكوين المستمر خاص بالوزارة؛

- تعزيز الموارد البشرية وذلك عبر توظيف مجموعة من الأطر العليا من اختصاصات مختلفة وذلك في حدود 10 مناصب (برسم سنة 2020).

الموارد المالية

الغلاف المالي الذي خصص للوزارة برسم السنة المالية 2021 يبلغ **485.218.000,00** مليون درهم موزعة كما يلي:

1/ نفقات الموظفين و الأعران: 39.420.000 درهم

1/ اعتمادات التسيير:

تبلغ اعتمادات التسيير ما قدره: **347.600.000** درهم موزعة كما يلي:

معدات ونفقات مختلفة: **101.050.000** درهم

إعانة لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج **246.550.000,00** درهم

2/ اعتمادات الاستثمار: 98.198.000 درهم.

تطور ميزانية الوزارة

النسبة % (B-A)/A	السنة			نوعية الميزانية	
	2021 (B)	2020 (modif)	2020 (A)		
-33%	76 050 000	84 310 000	113 233 000	المعدات والنفقات المختلفة	ميزانية التسيير بالدرهم
0%	246 550 000	246 550 000	246 550 000	مؤسسة الحسن الثاني	
-17%	25 000 000	25 000 000	30 000 000	صندوق الحساب الخاص	
-11%	347 600 000	335 860 000	389 783 000	المجموع	
-11%	98 198 000	98 338 000	110 000 000	ميزانية الاستثمار بالدرهم	
-11%	445 798 000	434 198 000	499 783 000	المجموع العام بالدرهم	
	0	10	10	المناصب المالية	

المجلس التشريعي
السلطة الوطنية
للحريات
والمغاربة
المقيمين
في الخارج

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج فرصة أكد من خلالها السادة المستشارون التعبئة الوطنية والتوحد وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حول القضايا الحيوية للبلاد وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية مبرزين انخراط البرلمان في دعم جهود الدبلوماسية الرسمية عبر الدبلوماسية البرلمانية.

هذا وقد استأثر النقاش بعدة قضايا همت الحقل الدبلوماسي :

● قضية الوحدة الترابية وأحداث معبر الكركارات :

تمت الإشادة بالمكتسبات التي كرسها القرار 2548 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2020 الذي أقر من خلاله مجلس الأمن مسؤولية الجزائر كطرف في هذا النزاع المفتعل وإقبار مخطط الاستفتاء واعتبار الحكم الذاتي كأرضية جدية ذات مصداقية تتطلب اعتماد مقاربة تفاوضية توافقية لكافة الأطراف لضمان استدامة العملية السياسية لهذا الملف.

أما فيما يخص أحداث معبر الكركارات فقد نوه كافة المتدخلين بالمكاملة الهاتفية لجلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة والرسائل التي حملتها للمنتظم الدولي حيث ثمنوا عاليا تدخل القوات المسلحة الملكية السلي لإعادة تأمين حركة النقل المدني والتجاري بالمعبر الحدودي الكركارات والتصدي

لاستفزازات ميليشيات البوليساريو، والانعكاسات الإيجابية لهذا التدخل في تكريس عزلة الجزائر وصنيتها البوليساريو دوليا، وفي هذا الإطار أعربوا عن تقديرهم لعمل الآلة الدبلوماسية المغربية.

وذلك من خلال تسارع وثيرة فتح القنصليات والتمثليات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة – مدينتي العيون والداخلة -.

ومن جهة أخرى تساءلوا حول الوضع الراهن بالمعبر الحدودي الكركارات ودور قوات المينورسو في الحفاظ على الأمن والسلم بالمنطقة العازلة.

كما طالبوا بضرورة تنزيل الحكم الذاتي ميدانيا من خلال تنمية وإعمار منطقة الكركارات وتنظيم زيارة ميدانية لفائدة أعضاء اللجنة.

هذا فضلا عن مواصلة الضغط في المحافل الدولية والمنتديات لفضح المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها المحتجزون في مخيمات تيندوف.

● الميزانية:

أجمع جل المتدخلين على محدوديتها نظير الأعباء والأعمال المنوطة بالجهاز الدبلوماسي وفي هذا الإطار نوهوا بالتدبير الجيوستراتيجي لأزميتين دوليتين طارئتين كجائحة كورونا ومعبر الكركارات حيث أكدوا على ضرورة تأهيل الموارد البشرية

ومدها بالإمكانيات اللازمة للقيام بواجبها في أحسن الظروف، هذا فضلا عن اعتماد مقارنة النوع في الوظائف الدبلوماسية عبر إشراك العنصر النسوي.

● علاقات المغرب مع محيطه القاري، الجهوي والدولي :

بخصوص محور العلاقات الدولية للمملكة المغربية تمت الإشارة لأسس ومرتكزات السياسة الخارجية للمملكة وتموقعها في المنتظم الدولي والعلاقات الاستراتيجية لها مع الفاعلين الدوليين كالصين وروسيا كقوى عظمى وأوروبا كذلك، في إطار التعاون والشراكة، وكذا ثبات ووضوح مواقف المغرب في علاقته مع العالم العربي، هذا فضلا عن التعاون الإفريقي – جنوب ، جنوب- والأبعاد الإنسانية له خلال جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بالحوار الليبي ثمنوا الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في حل الأزمة الليبية وبحث سبل إعادة الاستقرار السياسي والأمني لهذا البلد، من خلال دعم كافة الفرقاء السياسيين الليبيين للتفاهم وفق أجندة ليبية صرفة دون تدخل في الشأن الداخلي لهذا البلد.

رغم إقصاء المغرب من الحضور في لقاء برلين ومحاولات الجزائر الضغط لإفشال احتضان المغرب لمبادرة الحوار والصلح بين الأطراف الليبية.

ومن جهة أخرى تم التساؤل حول العلاقات المغربية الأمريكية في ظل الانتخابات الأمريكية الحالية وطبيعة العلاقات المغربية الإيرانية الراهنة وكذا علاقات المغرب مع موريتانيا من بعد أحداث معبر الكركارات.

وبموازاة ذلك أجمع جل المتخلين على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للنموذج التنموي للبلاد، وأكدوا دعم الدبلوماسية البرلمانية لكافة الجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية الرسمية.

● أما فيما يخص قطاع الجالية :

فقد شكل هذا المحور صلب اهتمامات السيدات والسادة المستشارين حيث تم التطرق لاستراتيجية عمل الوزارة في دعم ومواكبة أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج في ظل الظروف الدولية الراهنة المتسمة بجائحة كورونا وموجات الكراهية المتصاعدة دوليا.

وفي هذا الإطار طرحت عدة قضايا تراوحت بين الإشادة والمطالب والاستفسارات :
بخصوص الإشادة نوه جل المتدخلين بالعمل الميداني الجبار الذي قامت به الوزارة فيما يتعلق بملف عودة المغاربة العالقين بالخارج في ظل جائحة كورونا وما فرضته من إغلاق شامل للحدود.

- تعزيز الارتباط الهوياتي والروحي لمغاربة العالم.
- دور أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج في التصدي لاستفزازات خصوم الوحدة الترابية للمملكة : أحداث القنصلية المغربية في مدينة فلنسيا الإسبانية.
- دور المنصات الرقمية التفاعلية في تجميع الكفاءات المغربية على الصعيد الدولي واستثمار نجاحاتها اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وصحيا لخدمة البلاد.
- كما تمت المطالبة بضرورة :
- تأهيل وتنويع العرض القنصلي وتبسيط المساطر الإدارية.
- رقمنة الخدمات والرفع من أعداد المراكز الثقافية.
- إشراك مغاربة العالم في الحياة السياسية "التمثيلية السياسية"
- تعليم أبناء الجالية المغربية بالخارج اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.
- تحيين الاتفاقيات الثنائية ولاسيما في المجال القضائي لحماية النساء فيما يخص حالات الطلاق.
- توفير الحماية السياسية ضد التمييز العنصري والتطرف.
- التصدي للقوانين الجديدة التي من شأنها المساس بحقوق ومكتسبات أفراد الجالية بدول المهجر أوروبا كنموذج.

- تحديث البنيات الاستقبالية بالخارج من الناحية العمرانية والجمالية.
 - إشراك النقابات في الهيئات والمراصد المختصة بشؤون الهجرة.
 - تجميع البرامج في وعاء واحد بغية توحيد الرؤى والأهداف المسطرة.
 - الاهتمام بالهجرة غير الشرعية وفق مقاربة حديثة.
 - إحداث وكالة وطنية لتدبير وتجميع الكفاءات بشكل مؤسسي.
 - إخراج القانون 66.12 الخاص باللجوء قصد الملائمة مع المواثيق الدولية.
 - تعديل روح وفلسفة القانون 02.03 الخاص بإستراتيجية الهجرة دون المساس بالهاجس الأمني.
- وفيما يتعلق بالاستفسارات والتساؤلات فقد وردت كالاتي :
- الوضعية الحالية لسياسة الهجرة واللجوء.
 - تقييم مشروع الإدماج ومستوياته.
 - مستجدات الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحقوق المتقاعدين إيطاليا على سبيل المثال لا الحصر.
 - المعايير المعتمدة لدعم الجمعيات ومستوى الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات نظير الدعم الذي تتوصل به.
 - مشكل القاصرين المغاربة في دول المهجر والتداخل القانوني والحقوق في هذا الإطار.

- تصاعد وثيرة هجرة الكفاءات خارج أرض الوطن.
- تقييم دور الجهة 13 وأثرها على الجانب الاقتصادي والاستثماري.
- تعدد المراسد المستقلة في مجال الهجرة.
- وضعية المهاجرين الأفارقة واللاجئين في المغرب خلال فترة الحجر الصحي.
- الإشكاليات التي تطرحها عقود العمل بالنسبة لليد العاملة المغربية خارج أرض الوطن من ناحية التغطية الصحية والحقوق المادية مسألة الكفيل في دول الخليج على سبيل المثال لا الحصر.

البيانات

خلال جوابها أشارت السيدة الوزيرة المنتدبة إلى التحولات العميقة التي رافقت سياسة الهجرة طيلة 30 سنة الماضية وتطور هذا المسار على المستوى العالمي وتبلور آليات الاندماج من جيل لآخر، وفي هذا السياق أعربت عن اعتزازها باندماج أفراد الجالية المغربية بالخارج وتموقعها في المؤسسات والهيئات والمسؤوليات كالبرلمان وعمادة المدن : فرنسا بلجيكا على سبيل المثال، حيث أشارت لعمل الوزارة في مواكبة هذه الدينامية وبخصوص الكفاءات المغربية بالخارج أبرزت العمل التراكمي في هذا المجال ودور المنصات الرقمية "6" في تعبئة واستقطاب الكفاءات، هذا فضلا عن الفضاء الرقمي المشترك بين الوزارات لتسريع وثيرة العمل والاستجابة لتطلعات وطموحات أفراد الجالية المقيمة بالخارج أضف إلى ذلك ملف تدبير الشكايات.

وفيما يخص المجهود المبذول لعودة المغاربة العالقين بالخارج أقرت بصعوبة وتداخلات وإكراهات تدبير هذا الملف على الصعيد الدولي، ومن جهة أخرى أشارت للعمل الميداني لأطر الوزارة من خلال تعبئة المحامين والأطباء ودور مراكز الاتصال 155 خلية اتصال داخل القنصليات والسفارات خلال فترة الحجر الصحي أضف إلى ذلك المجهود الحكومي الجماعي خلال فترة الأزمة التي لازالت مستمرة بكل تداعياتها وما تفرضه من تجند دائم ومواكبة مستمرة.

وحول التعاون القضائي أكدت على التقائية البرامج والعمل المشترك في هذا المجال لتوفير الحماية القانونية للمرأة المغربية.

وبالنسبة للإستراتيجية الوطنية لسياسة الهجرة واللجوء أبرزت الزخم التراكمي لهذه السياسة والتطور المؤسسي لها وطنيا ودوليا.

وحول الجهة 13 أشارت للعمل المشترك مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكافة لجانه لمواكبة المستثمرين وتحريك عملية الاقلاع الاقتصادي.

أما فيما يخص ورش الإصلاح القنصلي فقد استعرضت التطور الرقمي في تجويد الخدمات والجهود التي تبذلها الموارد البشرية لتبسيط المساطر وتقريب الإدارة من أفراد الجالية.

ومن جهة أخرى أبرزت أن المرسوم الخاص بالحماية الاجتماعية قد أصبح جاهزا، وعلاقة بالموضوع طالبت البرلمان بممارسة وظيفته التشريعية لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لأفراد الجالية المغربية بالخارج عبر سن تشريعات لهذه الغاية.

في إطار جوابه أوضح السيد الوزير أن الدبلوماسية المغربية تشتغل وفق رؤية وزخم تراكمي طويل يعتمد أسلوب التوازن والمبادرة والتدبير الاستباقي في إطار ثوابت ومحددات واضحة المعالم تنهل من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصر الله وأيده.

وبخصوص أحداث الكركرات استعرض سياقات الوضع بهذا المعبر حيث أفاد أنه منذ سنة 2016 والاستفزات تتكرر أمام انظار مجلس الأمن وقوات المينورسو والمنتظم الدولي، وفي هذا السياق استحضر حيثيات قرار مجلس الأمن الصادر سنة 2018 والتي نصت على الانسحاب النهائي من هذه المنطقة.

ومن جهة أخرى أشاد بالمكاملة الهاتفية لجلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، وبتدخل القوات المسلحة الملكية الصارم لإعادة تأمين حركة النقل المدني والتجاري بالمعبر الحدودي.

وفيما يتعلق بمطلب تنظيم زيارة ميدانية لأعضاء اللجنة بمعبر الكركرات اقترح التنسيق مع وزارة الداخلية باعتبارها جهة مخاطبة في هذا الإطار، كما أكد أن هذه الزيارة من شأنها تمكين السيدات والسادة المستشارين من الوقوف عن كتب على الوضعية الراهنة بالمنطقة، واستخلاص الدلالات من تسلسل الهجمات العدائية الرامية لفرض واقع جديد بالمنطقة من طرف ميليشيات البوليساريو المدعومة من قبل الجزائر، في محاولات يائسة لقطع الروابط والامتداد المغربي

نحو إفريقيا، هذا فضلا عن الإشارات الممكن بعثها من قبيل إذكاء الروح الوطنية والإجماع الوطني حول عدالة ومشروعية قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وحول المرصد الإفريقي للهجرة ثمن عاليا الموافقة الملكية السامية لاحتضان مقر هذا المرصد بالمغرب حيث أوضح أنه مرصد تابع للاتحاد الإفريقي من حيث التمويل والموظفين الدوليين افتتاحه سيتم في شهر مارس المقبل موجه أساسا لخدمة قضايا الهجرة في القارة الإفريقية، وعلاقة بالموضوع ذاته طالب بضرورة تدقيق الأرقام والمعطيات حول الهجرة الإفريقية لتلافي السقوط في المغالطات.

وبالنسبة لمشكل القاصرين تطرق للعمل الميداني والمجهود المبذول بتنسيق وتعاون بين وزارة الخارجية ووزارة الداخلية في تناغم مع الأحكام القضائية القاضية بإرجاع القاصرين، وفي هذا الإطار ذكر بالصعوبات التي واجهت عملية استرجاع القاصرين فرنسا وإسبانيا نموذج لذلك بسبب اعتراض قاضي القاصرين الفرنسي ومن جهة أخرى أبرز أن القاصرين يحكمهم القانون الدولي الإنساني، كما أن المملكة المغربية تطالب باستمرار حماية القاصرين والعناية بهم لتفادي السقوط في شبكات المخدرات والاستغلال بشتى أنواعه.

وحول طبيعة العلاقات المغربية الأمريكية بعد الانتخابات أكد أن حدث الانتخابات حدث عادي، وأن علاقات المغرب الدولية مبنية على ثوابت وتقيدتها مصالح مشتركة.

أما بالنسبة للعلاقات المغربية الإيرانية فقد أكد أن مستوى العلاقات بين البلدين لم يتغير كما أن المملكة المغربية لم تتلقى التوضيحات الكافية حول الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع.

وحول العالم العربي والقضية الفلسطينية أكد على الموقف الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية ووضوح ومصداقية الخطاب الدبلوماسي وفق المنهجية الملكية السامية.



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية = برسم السنة المالية 2021 =

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2020 - 2021

= دورة أكتوبر 2020 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان

مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021 .

خصصت اللجنة يوم الأربعاء 25 نونبر 2020 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد نبيل الأندلوسي الخليفة الخامس لرئيس اللجنة، وحضور السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بداية أتقدم للسيد الوزير بالشكر الجزيل على التوضيحات والبيانات التي قدمها، وكذا الأجوبة على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا ركز فيه على محورين أساسيين، الأول يتعلق بمنجزات الوزارة والأوراش المفتوحة للسنة المالية 2020، والثاني يهتم البرامج والخطط المزمع إنجازها خلال السنة المقبلة.

مبرزاً أن الوزارة عملت على مواصلة إصلاح وتأهيل الحقل الديني، وإرساء قواعد تطويره وتجديده، وحفظ الهوية المغربية الإسلامية، التي تتسم بالوسطية والاعتدال وتحصينها من نوازع التطرف، بفضل القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القائمة على المذهب المالكي ووحدة الثوابت الدينية، مما يعزز استقرار الأمة ويجعل المغرب نموذجاً يحتذى به على المستوى الإفريقي والدولي.

هذا فضلاً عن تأطير مغاربة العالم بإرسال بعثات إلى دول إفريقية وأوروبية. أما فيما يخص التكوين والتعليم الديني، فقد عملت الوزارة على تطوير قطاع التعليم العتيق وتأهيل القيميين الدينيين وتكوين الأئمة وتأطيرهم، وكذا تكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح وتجويد المنظومة التربوية وإعطاء الأولوية لتشديد المركبات الثقافية والدينية للأوقاف، وتوحيد الخطاب الديني على صعيد مساجد المملكة دون إغفال برامج محو الأمية من خلال المواكبة والتواصل عن بعد انسجاماً مع التدابير الاحترازية والخطوات الاستباقية للوقاية من فيروس كورونا المستجد، وبموازاة ذلك واصلت الوزارة تشجيع وتطوير وسائل التأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام. حيث تم استحضار دور مؤسسة محمد السادس لتكوين الأئمة، هذا فضلاً عن الاهتمام بالموارد البشرية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للقيمين

الدينيين وذوهم، وإرساء قواعد النظم المعلوماتية وتحديث وسائل التدبير باعتماد الحلول الرقمية كبديل أساسي في ظل الأوضاع الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني الذي يهم الخطط والبرامج المزمع إنجازها برسم السنة المالية 2021 فقد أشار السيد الوزير إلى الظروف الاستثنائية التي تم الإعداد فيها لمشروع الميزانية، التي شهدت انتشار جائحة كورونا على الصعيد العالمي والتي خلفت أثرا سلبيا خاصة بعد فرض حالة الطوارئ الصحية.

كما أكد السيد الوزير على مواصلة الجهود في تفعيل الإستراتيجية القائمة على التوجيهات الملكية السامية المرتكزة على الحفاظ على سلامة العقيدة وإشاعة قيم الإسلام الوسطى وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وصيانة الأماكن الدينية والروحية وترميمها وتأهيل قطاع التعليم العتيق والارتقاء بمستوى التدبير الإداري لمنظومة الموارد البشرية.

وبخصوص الميزانية أشار للاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة

المالية 2021 التي جاءت موزعة كالآتي:

← 1- اعتمادات التسيير:

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير، في مجملها

3.922.636.000,00 درهم بما فيها:

- باب الموظفين والأعوان: 871.983.000,00 درهم التي عرفت هذه

السنة زيادة مقارنة مع السنة المالية 2020 والتي بلغت

38.347.000,00 درهم نتيجة إحداث 400 منصب مالي.

- باب المعدات والنفقات المختلفة: 3.050.653.000,00 درهم.

- ← 2- اعتمادات الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2021

موزعة كالاتي:

- اعتمادات الأداء : 1.057.239.000,00 درهم

- اعتمادات الالتزام : 900.000.000,00 درهم



ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير؛
- ✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين؛
- ✓ جواب السيد الوزير.

عرض السيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.**

يطيب لي أن ألتقي بأعضاء لجنتم الموقرة مجددا في هذه المحطة التشريعية لتسليط الضوء على أهم المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز بالنسبة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية الحالية، وما هو مبرمج برسم السنة المقبلة.

وغير خاف عليكم أن سنة 2020 عرفت ظروف استثنائية جراء انتشار الوباء العالمي فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد، الذي خلف تداعيات على عدة مجالات بسبب فرض حالة الطوارئ الصحية، ولم يسلم هذا القطاع كذلك من الآثار السلبية لهذه الجائحة.

ورغم ذلك فإن الوزارة ماضية في تنفيذ جميع الأوراش المندرجة بالاستراتيجية العامة لتأهيل الحقل الديني، وتطويره، وتجديده، حريصة أشد ما يكون الحرص على التدبير الأمثل للموارد المالية، وفي هذا الإطار أعد مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021، تماشيا مع التوجيهات الرئيسية الواردة بالرسالة التأسيسية للسيد رئيس الحكومة، مع استحضار التوجيهات الملكية السامية في خطب جالته الأخيرة.

وأتناول في المحور الأول أهم منجزات السنة المالية التي نودعها، وفي المحور الثاني البرامج والمشاريع المقترحة إنجازها خلال السنة المالية 2021.

المحور الأول: منجزات السنة المالية 2020

أولاً: برنامج التأطير الديني.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

في إطار إرساء وتفعيل استراتيجية الوزارة المستلهمة من الخطاب الملكي التوجيهي بتاريخ 30 أبريل 2004، المرتكزة على الحفاظ على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتعميق الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا واصلت الوزارة دعم إصلاح الحقل الديني آخذة بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي تمر منها بلادنا كباقي دول العالم في ظل جائحة كورونا وما صاحبها من فرض حالة الطوارئ الصحية في البلاد؛ تلكم الجائحة التي حالت دون تحقيق الوزارة للعديد من الأنشطة العلمية والبرامج المسطرة لسنة 2020، نذكر منها:

✚ الدروس الحسنية الرمضانية التي تلقى في حضرة أمير المؤمنين نصره الله وأيده وكذا الأنشطة الثقافية والعلمية المنظمة على هامشها بمختلف مساجد المملكة والمؤسسات الثقافية والعلمية؛

✚ معارض الكتب المنظمة في ساحات كبريات المساجد ببعض المدن؛

✚ الدورات التدريبية والحصص التطبيقية والدروس التوعوية التي كانت مسطرة لفائدة المواطنين المقبلين

على أداء مناسك الحج.

وقد قامت الوزارة، أثناء الفترة التي سبقت مرحلة الحجر الصحي، **على صعيد التوعية الدينية**، بإحياء بعض المناسبات الدينية والوطنية من خلال توجيه الخطباء والوعاظ والمرشدين والمرشدات لتناول مواضيع تتعلق بهذه المناسبات، واتسلاص العبر المستفادة منها، بالتنسيق بين المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية وبين المجالس العلمية المحلية.

وتسعى الوزارة من خلال ذلك إلى تجسيد عمق الهوية الوطنية، وإبراز محطات الصمود التي خلدها سجل التاريخ المغربي، في ظل التلاحم بين مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاياه الأوفياء. كما قامت الوزارة بتتبع برامج الأنشطة الدينية المقامة على صعيد المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية بالمملكة من خلال التقارير الدورية للدروس والمحاضرات والندوات التي يوطرها علماء ومرشدون ومرشدات بالتنسيق مع السادة رؤساء المجالس العلمية المحلية بالمساجد والزوايا ودور الثقافة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ودور إيواء السجناء.

واعتباراً لما يكتسبه منبر الجمعة من أهمية في حياة المواطنين وارتباطه بقضاياهم وانشغالاتهم، عملت الوزارة، تزامناً مع الخطوات الوطنية الاستباقية للوقاية من فيروس كورونا، على تعميم خطبة منبرية موحدة على صعيد مساجد المملكة يوم الجمعة 13 مارس 2020 تضمنت توجيهات وقائية من هذا المرض المستجد من

خلال ربط مفهوم النظافة بفكرة الطهارة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تحقيقاً لتهارة المسلم في روجه وبدنه وبيئته. كما أكدت على ضرورة الالتزام بقواعد النظافة العامة واتباع النصائح الطبية الصادرة عن الجهات المختصة.

وفي المجال الإعلامي، أعدت الوزارة برنامج إعلامي ديني بعنوان "نفحات أنس مع مغاربة المهجر"، وهو برنامج موجه **لأفراد الجالية المغربية بالخارج**، بث تزامناً مع فترة الحجر الصحي. كما سهرت الوزارة هذه السنة على إنجاز برامج سمعية وبصرية بتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، ساهم فيها علماء مغاربة بارزون، بثت منها القناة الأولى (29) حلقة من برنامج حديث الصائم، و (10) ندوات تتعلق ببعض المناسبات الدينية والوطنية. كما أعدت الوزارة (104) حلقات من برنامج ومضات على الطريق، و(52) حلقة من برنامج آفاق إسلامية، وكذا (52) حلقة من برنامج "هدى الإسلام".

وفي مجال إحياء التراث الإسلامي قامت الوزارة هذه السنة، بإصدار خمسة عشر (15) مؤلفاً يتطرق إلى مواضيع حيوية ذات قيمة علمية ومعرفية عالية في حقول معرفية مختلفة، و ثلاثة (03) أعداد من مجلة دعوة الحق، بالإضافة إلى نصوص الدروس الحسنية الرمضانية التي ألقىتها بحضرة أمير المؤمنين لعام 1440هـ مطبوعة بالعربية و مترجمة إلى اللغات الفرنسية والإسبانية والإنجليزية. كما عملت على إصدار تسجيلاتها على وسائط إلكترونية، صوتية (CD) و (MP3) ومرئية (DVD).

واستكمالاً لدور مراكز التوثيق والأنشطة الثقافية، قامت الوزارة باقتناء مجموعة جديدة من أوعية المعلومات بهدف وضعها رهن إشارة الباحثين والطلبة داخل فضائي الطفل والشباب بالمركب الديني والإداري والثقافي للأوقاف بسلا.

وسعى إلى **تنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي**، والاطلاع على ما استجد في عالم النشر والكتاب، شاركت الوزارة في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته السادسة والعشرين المنعقد بالدار البيضاء، خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 16 فبراير 2020، ونظمت على هامشه أنشطة ثقافية اشتملت على تنظيم ندوتين، وتقديم وتوقيع ستة (06) مؤلفات من إصدارات الوزارة، وورشات في فن الخط المغربي والزخرفة المغربية على الورق وفن الحروفية لفائدة الأطفال.

وفي إطار تعميم نشر الثقافة الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي وتجميع الأرشيف الحبسي على المستوى الوطني، سهرت الوزارة خلال سنة 2020 على توفير وسائل البحث بمراكز التوثيق والأنشطة الثقافية مع إنجاز عمليات توثيقية لما تعزز به رصيد المراكز من أوعية المعلومات من كتب ودوريات ووسائط متعددة وإعداد الفهارس.

ومن جهة أخرى عملت الوزارة، في إطار الجهود التي تبذلها في مجال حفظ المخطوطات والعناية بها، على الشروع في عملية معالجة صور مخطوطات الزاوية العياشية بميدلت التي تمت رقمتها السنة الماضية في أفق وضعها رهن إشارة الطلبة والباحثين على الأنترنت.

كما سهرت الوزارة خلال سنة 2020 على متابعة عملية تحيين الاحصائيات الخاصة **بالزوايا والأضرحة** وتصنيفها حسب الجهات.

ومواصلة للعناية الفائقة التي يوليها سيدنا المنصور بالله أعزه الله **لكتاب الله العزيز**، قامت الوزارة، بالتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، بطبع **600.000** نسخة من المصحف المحمدي الشريف المخصص للمساجد وزعت على مختلف جهات وأقاليم المملكة، وكذا على عدد من الهيئات الحكومية وجمعيات من المجتمع المدني والمديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، وجمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المساعدة، والقنصليات وسفارات المملكة المغربية بالخارج، والعديد من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة.

وفي السياق ذاته، عملت الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة على طبع **خمس وخمسين ألف (55.000)** نسخة من المصحف المحمدي الشريف المفرق، و**مائة ألف (100.000)** نسخة من المصحف المحمدي (جوامعي) الخاص بضعاف البصر، و**ثلاثة آلاف (3.000)** نسخة من المصحف المحمدي الشريف بطريقة برايل، و**عشرين ألف (20.000)** نسخة من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الفرنسية والكمية ذاتها من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الإنجليزية. إضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة بتسجيل خمسة أحزاب بالقراءات السبع بصوت مجموعة من القراء المغاربة من ذوي الاختصاص.

وفي مجال تنظيم الحج، وبناء على البلاغ الذي صدر عن سلطات المملكة العربية السعودية نتيجة انتشار جائحة كورونا ومراعاة لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس البشرية أولاً، اجتمعت اللجنة الملكية للحج بشكل استثنائي يوم الثلاثاء 23 يونيو 2020 وقررت إرجاع مصاريف الحج كاملة للمواطنين الذين سبق لهم إيداعها بوكالات بريد بنك سواء المنتقلين في لائحة التنظيم الرسمي أو لائحة وكالات الأسفار السياحية، والاحتفاظ بنتائج عملية القرعة (لوائح المنتقلين ولوائح الانتظار بالنسبة للتنظيم الرسمي وتنظيم وكالات الأسفار السياحية) الخاصة بموسم حج 1441هـ/2020م لاعتمادها برسم موسم حج 1442هـ/2021م.

كما عملت الوزارة على اتخاذ جميع التدابير العادية والاستثنائية خلال هذه السنة من أجل مواصلة **تدبير شؤون القيميين الدينيين** وتنظيم المهام الدينية والمهام المساعدة وتوفير قيمين دينيين مؤهلين لمزاولة هذه المهام القادرين على المساهمة في تنفيذ برامج إعادة تأهيل الحقل الديني.

واهتماماً بالأوضاع المادية للقيمين الدينيين المكلفين، خصصت الوزارة غلفاً مالياً سنوياً قدره **1.414.510.935,00 درهماً** بإضافة اعتماد مالي قدره **187.000.000,00 درهم** مقابل زيادة **300,00 درهم** سنوياً لكل إمام من فاتح يناير 2019 إلى غاية دجنبر 2022 تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية القاضي بتحسين وضعية أئمة المساجد.

أما عن القيميين الدينيين المتعاقدين، فوصل عددهم بتم غشت 2020، **2242** إماماً مرشداً و**1000** مرشدة من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وتم التعاقد مع القيميين الدينيين المزاولين لمهمة الإمامة أو مهمة الإمامة والخطابة الحاصلين على شهادة الإجازة والمتوفرين على أربع سنوات على الأقل من الأقدمية بهذه الصفة، وقد وصل عددهم **100** قيم ديني إلى غاية سنة 2019، تعزيزاً لدورهم في تفقد المساجد وتأطير الأئمة والخطباء والمؤذنين حفاظاً على ثوابت المملكة ومقومات الهوية المغربية للمساجد وكذا استثمار معارفهم فيما ينفع الناس .

واهتماما بالتأطير الديني المحلي تتواصل الوزارة مع الأئمة المرشدين من خلال المنظومة المعلوماتية المندمجة المحدثة لهذا الغرض، تربط بين خمسة أطراف، وهي المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية ومندوبيات الشؤون الإسلامية والأئمة المرشدون والوزارة عبر الأنترنت.

والقبت **دروس الكراسي** العلمية خلال شهري يناير وفبراير من هذه السنة بـ **11** مسجدا من المساجد الكبرى على الصعيد الوطني، استفاد منها **306** طلاب وطالبا، غير أن هذه الدروس وكذا **برنامج الوعظ والإرشاد عبر التلفاز** توقف بسبب الوضعية الوبائية التي تعيشها البلاد التي اقتضت إغلاق المساجد.

واهتماما بالأوضاع الصحية للقيمين الدينيين يرتقب أن يستفيد من التغطية الصحية عند نهاية سنة 2020 ما مجموعه **272.136** مستفيدا، وقد بلغ الاعتماد المرصود بالميزانية العامة للدولة لتسديد واجبات انخراط القيمين الدينيين وذوي حقوقهم بنظام التغطية الصحية برسم هذه السنة ما مجموعه **219.008.850,00** درهما.

وفاء منها بالتزاماتها التي سطرته ضمن خطتها الاستراتيجية الثلاثية 2018-2020، استطاعت **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين** خلال سنة 2020 تكييف برامجها وخدماتها الموجهة للقيمين الدينيين وذويهم في ظل حالة الطوارئ الصحية المعلنة على إثر الجائحة الصحية التي أمتت ببلادنا بعد تفشي فيروس كورونا المستجد عالميا، كل ذلك في ظل إكراهات مالية حقيقية، سجل على إثرها عجز مالي برسم سنة 2020 تتجاوز قيمته **ستين مليون 60.000.000,00** درهم، الشيء الذي نجم عنه التوقف التام عن صرف جملة من الإعانات والمساعدات التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للقيمين الدينيين وذويهم.

كلفت **المساعدات والإعانات النقدية المباشرة** التي تمنحها المؤسسة للقيمين الدينيين وذويهم غلفا ماليا إجماليا قارب **126.500.000,00** درهم، مفصلة كما يلي:

✚ **إعانة العجز:** صرفت المؤسسة إلى حدود شهر يوليوز 2020 مبلغا ناهز **34.000.000,00**

درهم لفائدة **4500** من القيمين الدينيين الذين تأكد عجزهم عن مزاولتهم مهامهم.

ومن المرتقب أن يصل إجمالي المبلغ المصروف لقاء إعانة العجز في نهاية السنة الجارية إلى **58.000.000,00** درهم لـ **5300** قيم ديني عاجز؛

✚ **إعانة الوفاة:** مكنت المؤسسة **540** مستفيدا ومستفيدة من إعانة الوفاة، بمبلغ مالي قدره

4.900.000,00 درهم، ومن المتوقع أن يبلغ مجموعهم نهاية سنة 2020، **1000** مستفيد، بغلاف مالي

إجمالي يقدر **8.000.000,00** ملايين درهم؛

✚ **إعانة عيد الأضحى:** بلغ عدد المستحقين لإعانة عيد الأضحى **76000** من القيمين الدينيين

وذويهم برسم سنة 2020، بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ **38.000.000,00** درهم، وصرفت هذه الأعانة لفائدة

3000 مستفيد قبل حلول عيد الأضحى بمبلغ مالي وصل إلى **15.000.000,00** درهم؛

- ✦ **إعانة الزواج لأول مرة:** تم صرف إعانة الزواج لفائدة 760 من القيمين الدينيين حديثي الزواج، إلى حدود شهر غشت 2020، بمبلغ مالي ناهز **1.900.000,00 درهم**، ومن المتوقع أن يبلغ نهاية السنة الحالية، **1200** مستفيد بغلاف مالي إجمالي يقدر ب **2.700.000,00 درهم**؛
 - ✦ **إعانة التمدرس:** قدمت المؤسسة إعانة التمدرس برسم الموسم الدراسي 2019/2018 لفائدة **12000** من أبناء القيمين الدينيين المتمدرسين، بميزانية حددت في **14.000.000,00 درهم**؛
 - ✦ **منحة التفوق:** استفاد **500** متفوق ومتفوقة من تجديد المنحة، بغلاف مالي قدره **5.000.000,00 درهم**؛
 - ✦ **إعانة السكن:** مكنت **40** قيما دينيا خلال سنة 2020 من الاستفادة من إعانة السكن، بميزانية قدرت ب **600.000,00 درهم**؛
 - ✦ **المساعدات الاستثنائية (المشاريع المدرة للدخل):** مكنت المؤسسة **100 فردا** من بين أرامل القيمين الدينيين، إلى جانب ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المنخرطين من قروض حسنة، بغاية ضمان استقلالهم المادي، وخلق تنوع على مستوى مداخيل هذه الفئة، بميزانية عادلته **200.000,00 درهم**. وتحرص المؤسسة على تحسين مستوى **الخدمات الصحية** التي شملت عددا من القيمين الدينيين وأزواجهم وأبنائهم، وقد كلفت في مجموعها ميزانية إجمالية قدرت ب **10.400.000,00 درهم**، مفصلة كما يلي:
 - ✦ **المساعدات الطبية الاستثنائية:** منحت المؤسسة إلى حدود شهر غشت 2020 مساعدات طبية استثنائية لتغطية مصاريف بعض الأمراض الخطيرة والمستعصية لفائدة **96** مستفيدا، وذلك بكلفة مالية بلغت **600.000,00 درهم**، على أن تصل عند نهاية هذه السنة إلى **180** مستفيدا بغلاف مالي إجمالي يقدر ب **1.600.000,00 درهم**؛
 - ✦ **النقل الطبي والمساعدة الطبية:** استفاد من خدمة النقل الطبي والجنائزي **5000** مستفيد إلى حدود شهر غشت 2020 بميزانية قيمتها **3.500.000,00 درهم**، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع المستحقين لخدمة النقل الطبي والمساعدة الطبية **13000** مستفيد، بكلفة مالية تقدر ب **7.000.000,00 درهم**؛
 - ✦ **التدخل الطبي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة:** استفاد **230** من المستفيدين بكلفة مالية بلغت **1.000.000,00 درهم**؛
 - ✦ **الحملات الطبية والتضامنية:** استفاد من الحملات التضامنية والطبية المتعددة التخصصات التي نظمتها المؤسسة بمختلف ربوع المملكة، **3200** فرد، بغلاف مالي يقدر ب **800.000,00 درهم**.
- وسيرا على ما دأبت عليه المؤسسة خلال السنوات الفارطة، فقد أبت إلا أن تواصل إقامة **أنشطة وبرامج اجتماعية** في صيغة استثنائية فرضتها هذه الظروف العصيبة، بلغت تكلفتها الإجمالية **6.600.000,00 درهم**، وهمت المجالات التالية:
- ✦ **المجالس القرآنية الرمضانية:** نظمت المؤسسة **30** مجلسا قرآنيا خلال شهر رمضان المعظم لعام 1441 هـ، في صيغة استثنائية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكلفت هذه المجالس المؤسسة غلafa ماليا قدر **30.000,00 درهم**؛

✦ **مؤنة رمضان:** وزعت المؤسسة إعانة غذائية على 15000 من القيمين الدينيين العاجزين والمعوزين وأرامل المتوفين منهم، بالتنسيق وتعاون مع السلطات المحلية، بغلاف مالي بلغ **4.000.000,00 درهم؛**

✦ **الإصطيف (المخيم الرقمي لفائدة أبناء القيمين الدينيين):** استفاد 400 من أبناء القيمين الدينيين من مخيمات رقمي، وفق برامج تربية هادفة وأنشطة تواصلية عن بعد، بكلفة مالية قدرت **500.000,00 درهم،** ومن المتوقع أن تصل كلفة تنظيم الأنشطة الموازية (مشروع الكفاية المدرسية، صبحيات للأطفال، جامعات موسمية...) لفائدة أبناء القيمين الدينيين المتمدرسين والمتفوقين برسم سنة 2020 إلى **2.500.000,00 درهم؛**

✦ **أنشطة ثقافية:** نظمت المؤسسة تظاهرات اجتماعية وثقافية احترمت فيها التدابير الاحترازية، كلفت في مجموعها ميزانية بقيمة **70.000,00 درهم.**

وصلت التكلفة الإجمالية **للأنظمة الخاصة** التي تتحمل مصاريفها المؤسسة إلى **2.500.000,00 درهم،** وهي على النحو التالي:

✦ **النقل الطرقي:** إلى حدود شهر غشت 2020، استفاد **7000** قيم ديني من التنقل عبر حافلات شركة ستيام بأثمنة تفضيلية، بكلفة مالية إجمالية وصلت إلى **350.000,00 درهم،** على أن يتجاوز مجموع المستفيدين من النقل الطرقي **13.000** قيم ديني، بغلاف مالي إجمالي يبلغ **600.000,00 درهم؛**

✦ **استبناك المنخرطين:** صرفت المؤسسة مبلغا ماليا يقدر **1.900.000,00 درهم** لقاء عملية استبناك **91.000** فرد من القيمين الدينيين الممارسين والعاجزين وأراملهم، عبر فتح حسابات بنكية مجانية لدى البريد بنك، تتحمل المؤسسة مصاريفها.

يعكس مشروع الميزانية الفرعية **للمؤسسة العلمية** الاستراتيجية الوطنية لتدبير الشأن الديني محليا وجهويا ووطنيا، من أجل تحقيق غايات سامية، من أهمها حفظ الدين، وصون تدين المغاربة في ظل ثوابتهم الدينية بمبلغ إجمالي قدره **161.200.000,00 درهم،** خصص منه مبلغ **30.089.400,00 درهم، لترشيد الوعظ وإحكام تنظيمه.**

✦ **ودعما لتحفيظ القرآن الكريم والمراكز القرآنية** عملت المؤسسة العلمية على فتح عدد كبير من هذه المراكز بمختلف المساجد في المدن والقرى.

كما عملت المؤسسة العلمية بالتعاون مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم على بث مجموعة من حلقات **الدروس الحديثة** والتي بلغت منذ انطلاقتها إلى غاية 23 يوليوز 2020، **123** حلقة منها **10** تهم الدروس التمهيديّة العامة، و **49** من الدروس التوجيهية التوضيحية، و **64** من الدروس التوضيحية التفاعلية.

ثانيا: برنامج الأماكن الروحية والثقافية

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أجلت الوزارة عددا من المشاريع المبرمجة خلال سنة 2020 إلى سنة 2021 وما بعدها، وخصصت سنة 2020 لمواصلة المشاريع الجارية وخصوصا المدرجة منها باتفاقيات موقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وكذا مساهمة الوزارة في تهيئة وتثمين الممتلكات الوقفية المدرجة باتفاقيات الشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية الأخرى.

وخلال هذه السنة واصلت الوزارة **بناء مجموعة من المركبات الدينية والثقافية** بعدد من المدن سلا، أكادير، القنيطرة، ابن جرير، العرائش، تاوريرت، الحسيمة، وقلعة السراغنة، وتتغير، وسيدي بنور، وكذا بالعاصمة التشادية بتكلفة إجمالية قدرها **576.50 مليون درهم**.

وفي إطار **برنامج بناء المقرات الإدارية** تمت الانتهاء من بناء وتجهيز مقر المجلس العلمي الأعلى بالرباط بمبلغ 90 مليون درهم، ومقر المجلس العلمي المحلي بطنجة بمبلغ **6.5 مليون درهم**، وواصلت بناء المقرات الإدارية لكل من معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط، والمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ومقر المجلس العلمي المحلي بكل من بركان وتطوان، بتكلفة إجمالية قدرها **75.60 مليون درهم**.

كما تميزت سنة 2020 بمواصلة **إنجاز مشاريع ترميم الممتلكات الوقفية** سواء من خلال التدخل المباشر أو عبر إبرام اتفاقيات مع مجموعة من القطاعات الحكومية، كترميم مدرسة بنيوسف بمراكش، وضريح مولاي علي بوغالب بالقصر الكبير، والزواوية التيجانية بتطوان، وترميم ضريح سيدي مكحول بالصويرة، وضريح سيدي بنعاشر بسلا بتكلفة إجمالية قدرها **75.53 مليون درهم**.

كما ساهمت الوزارة بمبلغ **24.80 مليون درهم** في إطار اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بترميم وتأهيل المآثر التاريخية لمدينة فاس، وتأهيل ورد الاعتبار لكل من مدنتي مكناس وفاس.

خصصت الوزارة **للمساجد** برسم سنة 2020 غلafa ماليا قدره **918.605.000,00 درهم** منه:

❖ **95.370.000,00 درهم** لتسيير المساجد وصيانتها؛

❖ **823.235.000,00 درهم** لبناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها وتأهيل المتضرر منها.

وشمل تنفيذ الخطة، المحاور الرئيسية التالية:

1 - توسيع شبكة المساجد: شيدت الوزارة **10** مساجد جديدة فتحت في وجه المصلين، وناهزت تكلفتها **80.7 مليون درهم**، كما أعطت الانطلاقة لبناء **10** مساجد بمبلغ **110 ملايين درهم**، وستعلن خلال هذه السنة عن طلبات عروض أشغال بناء **(2)** مسجدين: الأول بالمدينة الجديدة تامنصورت بمراكش بمبلغ **20 مليون درهم**، والثاني بالمدينة الجديدة زناتة بالمحمدية بمبلغ **15 مليون درهم**. وتندرج هذه المشاريع ضمن البرامج التالية:

➤ البرنامج الاستعجالي لبناء المساجد بالأحياء الهامشية الذي يهدف إلى القضاء نهائيا وبشكل تدريجي على الأماكن غير اللائقة للعبادة؛

➤ برنامج بناء المساجد بالأحياء الحضرية لسد الخصاص من المساجد في الأحياء التي تفتقر لها؛

➤ برنامج بناء المساجد بالعالم القروي.

وبموازاة مع تنفيذ هذه البرامج، درست الوزارة 8 مشاريع تصاميم التهيئة والتنمية المجالية للمدن والمراكز الحضرية والقروية لإدماج المساجد في المخططات العمرانية.

ووعيا من الوزارة بالفارق بين الإنتظارات وندرة الموارد المالية المخصصة لبناء المساجد، أولت اهتماما خاصا لهذه المسألة وأرست سياسة تشاركية تروم إلى:

← ترشيد استعمال الموارد المتوفرة؛

← التحكم في كلفة البناء؛

← تشجيع المحسنين والفاعلين المحليين على المساهمة في بناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها من خلال:

➤ تقديم 51 إعانة مالية بمبلغ 10.200.000,00 مليون درهم لتشجيع المحسنين والجمعيات على بناء المساجد وإصلاحها خاصة بالعالم القروي.

➤ وضع 7 قطع أرضية رهن إشارة الجمعيات والمحسنين لفائدة بناء مساجد ومرافقها وتسليمها للأوقاف العامة.

2 - بناء المساجد بالخارج: واصلت الوزارة بناء المساجد الكبرى التي أعطى انطلاقتها مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، وبلغ تقدم أشغالها كما يلي:

- إنهاء أشغال بناء مسجد محمد السادس بدار السلام بجمهورية تانزانيا بتكلفة 125 مليون درهم؛
- إنهاء أشغال بناء مسجد محمد السادس بكوناكري بجمهورية غينيا بتكلفة 130 مليون درهم.
- الشروع في أشغال الحصص التقنية والثانوية لبناء مسجد محمد السادس ومرافقه بأبيدجان بتكلفة تناهز 102 ملايين درهم.

3 - تأهيل المساجد المغلقة: بلغ حجم تمويل برنامج التأهيل منذ سنة 2011 حوالي 1.890.000.000,00 درهم، ويمكن من تأهيل 1096 مسجدا، وإعادة فتحها في وجه المصلين، وبقيت 1452 مسجدا يتطلب تأهيلها توفير اعتماد مالي قدره حوالي ملياري درهم سيتم العمل على تعبئة جزء مهم منه خلال السنوات الثلاثة المقبلة.

4 - صيانة المساجد برسم سنة 2020، تم افتتاح كفاءة بنايات 150 مسجدا. باشرت الوزارة عمليات الصيانة ل 64 مسجدا منها بمبلغ 19.3 مليون درهم وهو اعتماد يبقى دون الانتظارات في هذا المجال.

5 - برنامج المحافظة على المساجد التاريخية، شمل هذا البرنامج ترميم 8 مساجد تاريخية بتكلفة 41.7 مليون درهم، وإعطاء الانطلاقة لأشغال ترميم 9 مساجد تاريخية بمبلغ 41 مليون درهم.

6 - تحسين جودة أماكن العبادة:

سهرت الوزارة على توفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة في أماكن العبادة، كما حرصت على تقديم خدمات مسجدية لائقة لروادها وعملت بالخصوص على تحقيق ما يلي:

✚ مواصلة برنامج كهربية المساجد بالعالم القروي؛

✚ مواصلة برنامج الوقاية من الحرائق والهلع بتجهيز 2783 مسجدا بـ 8195 طفاية حريق يدوية

بمبلغ 3,75 ملايين درهم؛

✚ تفريش 474 142 مترا مربعا همت 410 مساجد بمبلغ 33,2 مليون درهم؛

✚ مواصلة برنامج النجاعة الطاقية في المساجد الذي شمل 1603 مساجد بكل من جهة طنجة تطوان

الحسيمة، جهة فاس مكناس، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة مراكش آسفي، جهة الدار البيضاء سطات،

وجهة العيون الساقية الحمراء بغلاف مالي قدره 22.100.000,00 درهم.

7- التدابير المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد:

بعد الفتوى الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى القاضية بإغلاق المساجد أمام نفسي جائحة كورونا، أعادت الوزارة فتح 5000 مسجد في 15 يوليوز 2020 كمرحلة أولى، تحت إجراءات احترازية وتدابير وقائية صارمة حفاظا على صحة وسلامة مرتادي المساجد وتجنب خلق بؤر وبائية داخلها منها إطلاق عملية واسعة لنظافة وتعقيم المساجد وتوفير أجهزة قياس الحرارة والمعقات الكحولية بمدخلها. وإحداث لجان للسهر على تنفيذها.

وفي 15 أكتوبر 2020 فتحت 5000 مسجد إضافي للصلوات الخمس مع استئناف إلقاء الخطبة بعشر آلاف مسجد مفتوح.

8- تطوير تقنيات ووسائل تدبير حظيرة المساجد:

بإرساء قواعد تدبير محاسبي للأصول غير المنقولة والمنقولة للمساجد، وتطوير أنظمة معلوماتية جديدة خاصة بها، واعتماد نظام ISO 9001

لإدارة الجودة من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة الضروريين لعمل الوزارة في مجال المساجد.

ثالثا: برنامج التكوين والتعليم الديني.**السيد رئيس اللجنة المحترم،****السيدات والسادة المستشارون المحترمون.**

اتخذت الوزارة خلال هذه السنة، مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تطوير قطاع التعليم العتيق بمختلف جوانبه التربوية والتدبيرية والمادية، فقد وصلت بناء وإصلاح وتجهيز مجموعة من مدارس التعليم العتيق والكتاتيب القرآنية بكل من أقاليم الريفات، تاونات، زاكورة، الحسيمة، شفشاون، الصويرة، والقنيطرة، وكذا المدارس القرآنية لحفظ القرآن بإقليم ورزازات، ومدرسة الشيخ محمد المعطي بن صالح الشرقي

بأبي جعد، ومدرسة القايد العيادي بابن جرير، ومدرسة الزاوية التاغية بابن احمد، بالإضافة إلى إصلاح وتأهيل كتابيات قرآنية بمراكش بكلفة إجمالية بلغت **79.90 مليون درهم**.

قامت الوزارة خلال هذه السنة كذلك، **بتسوية الوضعية القانونية لمدارس التعليم العتيق**، حيث تم إصدار **04** رخص للمدارس العتيقة منها **03** رخص لفتح مدارس جديدة ورخصة للاستمرار في المزاولة، كما تم إصدار **596** رخصة للكتابيات القرآنية، منها **147** رخصة للفتح بالنسبة للكتابيات التي تم إحداثها بعد صدور قانون التعليم العتيق 13.01، و**449** رخصة للتدريس، وذلك إلى غاية 31 غشت 2020.

كما قامت بتكليف مراقبي الكتابيات والمفتشين الإداريين بغرض الإحاطة بكافة جوانب المراقبة وذلك تنفيذ استراتيجية الوزارة الرامية إلى **إقرار آليات مراقبة ناجعة وتفتيش إداري فعال لمؤسسات التعليم العتيق**. كما عملت بالتنسيق مع مصالح الوقاية المدنية على القيام بزيارات تفقدية لمؤسسات التعليم العتيق من أجل الوقوف على مدى توفر شروط السلامة اللازمة بهذه المؤسسات.

واهتماما **بتحسين الأوضاع المادية للمديرين والأطر التربوية**، قامت الوزارة إلى متم غشت 2020 بتخصيص **262** مكافأة شهرية لفائدة مديري مؤسسات التعليم العتيق بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره **9 ملايين و90 ألف درهم** و**680** مكافأة شهرية لفائدة المدرسين بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره **8 ملايين و160 ألف درهم** و**3218** مكافأة شهرية لفائدة مدرسي مؤسسات التعليم العتيق بغلاف مالي سنوي إجمالي قدره **111 مليون و150 ألف درهم**. كما عملت على تخصيص **2283** مكافأة شهرية لفائدة الأطر الإدارية والمستخدمين العاملين بمؤسسات التعليم العتيق باعتماد مالي سنوي قدره **44 مليون و736 ألف درهم**. وقامت بتخصيص **289** مكافأة شهرية لفائدة مراقبي الكتابيات القرآنية و**93** مكافأة شهرية لفائدة المفتشين الإداريين والتربويين بمؤسسات التعليم العتيق ورصد لهذه العملية غلاف مالي سنوي قدره **7 ملايين و434 ألف درهم**.

وسعى إلى **تحسين ظروف الحياة المدرسية الخاصة بالمتدرسين** رصدت الوزارة اعتمادات مالية قدرها **60 مليون درهم** لصرف المنح لـ **35.371** متمدرسا بمدارس التعليم العتيق، كما رصدت **17 مليون درهم** لاقتناء المواد الغذائية ولوازم التسيير لفائدة التلاميذ والطلبة، كما عملت الوزارة على تأمين تلاميذ وطلبة مدارس التعليم العتيق المحتضنة وكذا جميع التلاميذ والطلبة الأجانب المتدرسين بالمملكة.

واستكمالاً **لورش مراجعة برامج ومقررات التربية الدينية** ببلادنا، أنجزت الوزارة المرحلة الرابعة من إصدار **عشرة (10)** كتب مدرسية في الرسم والضبط والتجويد وأصول الفقه وعلوم القرآن والتوحيد والسيرة النبوية والفرائض وعلوم الحديث والمنطق والتوقيت، كما قامت بإعداد مشاريع خمسة كتب مدرسية أخرى، وذلك وفق المقاصد المؤطرة لمنهاج العلوم الشرعية (الوجودي والجودي والكوني والحقوقي).

وفي إطار الإجراءات الاستباقية والاحترازية من مخاطر تفشي هذا الوباء، والتي استعدت ابتداء من يوم الإثنين 16 مارس 2020 توقيف الدراسة الحضورية بجميع مؤسسات التعليم العتيق، وحرصا على ضمان الاستمرارية البيداغوجية بهذا القطاع، وتمكين التلاميذ والطلبة من تتبع ومواكبة دروسهم، اتخذت الوزارة التدابير الآتية:

- إحداث منصة "دروسي" للتعليم عن بعد خاصة بالتعليم العتيق لفائدة تلاميذ وطلبة هذا القطاع بدأ الولوج إليها فعليا ابتداء من يوم الأربعاء 25 مارس 2020، تتضمن مسطحات رقمية (1734 درسا مصورا تهم 239 مادة ومكونا دراسيا)، وملخصات مكتوبة وأنشطة داعمة تشمل المقرر الدراسي للنصف الثاني من الدورة الثانية للسنة الدراسية 2020/2019 بجميع أطوار ومستويات التعليم المدرسي والنهائي العتيق؛

- وضع المادة الإلكترونية للكتب المدرسية الصادرة عن الوزارة في مواد العلوم الشرعية على موقع الوزارة، لتكون رهن إشارة تلاميذ التعليم المدرسي العتيق؛

- تعبئة الأساتذة لاستعمال مختلف وسائل التواصل عن بعد لمواكبة تلامذتهم وطلبتهم وتقديم مختلف أشكال الدعم لفائدتهم؛

- التنسيق مع شركات الاتصالات التي مكنت تلاميذ وطلبة التعليم العتيق من الاستفادة المجانية من الخدمات التربوية والتعليمية والعلمية التي توفرها المنصة الرقمية "دروسي" للتعليم العتيق عن بعد.

أشرفت الوزارة بواسطة 85 مفتشا ومرشدا تربويا على **المراقبة التربوية** للإرتقاء بالأداء المهني للمدرسين وتقييم عملهم في مختلف الوحدات التعليمية المقررة، عن طريق تنظيم 1694 زيارة صفية، و 189 درسا تطبيقيا و 215 ندوة تربوية. كما **نظمت الوزارة دورات تكوينية** لفائدة 130 مستفيدة ومستفيدا، منهم (61) منشطة ومنتشرة تربوية.

وفي إطار الجهود التي تبذلها لخدمة كتاب الله العزيز وتحفيز القائمين على الكتابات القرآنية، **نظمت الوزارة الدورة الثامنة عشرة لجائزة محمد السادس للكتابات القرآنية**، شارك فيها 350 معلمة ومعلما للقرآن الكريم.

وضمامنا لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، وحفاظا على سلامة صحتهم في ظل الوضعية الوبائية التي تعيشها بلادنا، اتخذت الوزارة، في شأن تدبير الامتحانات الإشهادية بهذا القطاع، القرارات الآتية:

✚ إلغاء الامتحانات الموحدة على الصعيد الوطني الخاصة بالسنتين السادسة من التعليم الابتدائي العتيق والثالثة من التعليم الإعدادي العتيق بالنسبة للمترشحين الرسميين، على أن يعتمد في هاتين السنتين، للانتقال إلى المستوى الموالي، على نتائج المراقبة المستمرة والامتحان الموحد على صعيد المؤسسة؛

✚ إلغاء الامتحانات الموحدة على صعيد المؤسسة بجميع المستويات غير الإشهادية بالتعليم المدرسي والنهائي العتيق. ويعتمد في هذه السنوات، للانتقال إلى المستوى الموالي، على نتائج المراقبة المستمرة فقط؛

✚ إجراء الامتحانات الموحدة على الصعيد الوطني بالتعليم العتيق لنيل شهادتي التعليم الابتدائي والإعدادي العتيق بالنسبة للمترشحين الأحرار، وشهادة بكالوريا التعليم الثانوي العتيق بالنسبة للمترشحين الرسميين والأحرار، وشهادة العالمية في التعليم العتيق ابتداء من 31 غشت 2020.

ومن أجل تنظيم الامتحانات الموحدة على الصعيد الوطني في ظروف تربية آمنة، اتخذت الوزارة تدابير وإجراءات احترازية بالتنسيق مع القطاعات الحكومية المتدخلة في تدبير ملف جائحة وباء كورونا (وزارتنا الداخلية والصحية) بمراكز الامتحانات كل حسب مجال تدخله، بما فيها القيام بعملية تعقيم شاملة لجميع مرافق لهذه المراكز، وإجراء اختبارات قبلية للتأكد من عدم الإصابة بفيروس كورونا لفائدة أعضاء الطاقم التربوي والإداري المتدخلين في عملية تدبير الامتحانات، بما فيهم المستخدمين والمكلفين بالطبخ بالداخليات.

وهكذا، فقد بلغ عدد الناجحين الرسميين في نهاية الأطوار الدراسية والجامعية بالتعليم العتيق برسم السنة الدراسية 2020/2019 ما مجموعه **7164** تلميذا(ة) وطالبا(ة) يتوزعون كالآتي: **1947** تلميذا(ة) بنهاية الطور الابتدائي العتيق بنسبة نجاح بلغت **98,50%**، و **2102** تلميذا(ة) بنهاية الطور الإعدادي العتيق بنسبة نجاح بلغت **99,39%**، و **1014** تلميذا(ة) بنهاية الطور الثانوي العتيق بنسبة نجاح بلغت **76,47%**، و **101** طالبا(ة) بنهاية الطور النهائي العتيق بنسبة نجاح بلغت **97,12%**.

وفي **مجال الرعاية الصحية بالتعليم العتيق**، يواصل تلاميذ وطلبة هذا القطاع الاستفادة من البرنامج الوطني للصحة المدرسية من خلال الحملات الطبية التي تشرف على تنظيمها مصالح وزارة الصحة، إذ بلغ عدد الأنشطة والحملات الطبية والتوعوية **905** نشاطات وحملات طبية.

كما نظمت الوزارة **4075** نشاطا تربويا لفائدة التلاميذ والطلبة أشرف عليها **124** منشطا تربويا همت مختلف المجالات الثقافية والرياضية والترفيهية والبيئية والحقوقية...

وبالنسبة لبرنامج **محو الأمية بالمساجد** فقد استفاد منه خلال المدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، **3.627.626** مستفيدا. وبلغ عددهم برسم الموسم الدراسي 2020/2019 ما مجموعه **298.875** مستفيدا، تشكل نسبة الإناث منهم **91,46%**، ونسبة المستفيدين بالعالم القروي **44,77%**.

وبلغ عدد المسجلين في المستوى الأول **219.127** مستفيدا. وتمثل نسبة الإناث منهم **89,37%**. وبلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي **49,78%**. وتعلم في المستوى الثاني **79748** مستفيدا، تمثل نسبة الإناث منهم **97,22%**. وبلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي **31,01%**. وأشرف على تأطير المستفيدين حوالي **10.000** إطار تربوي من منشطي الدروس ومشرفين ومكونين تربويين.

وجهزت الوزارة لتأطير الدروس **7009** مساجد بالمعدات والوسائط التعليمية اللازمة وزودت المستفيدين والأطر التربوية بالأدوات والكتب بالمجان.

وملائمة لطرائق التأطير الأندراغوجي مع التدابير الاحترازية التي تتخذها بلادنا ضد فيروس كورونا المستجد، استثمرت الوزارة برنامج **محو الأمية بواسطة التلفاز** وواكبت تعلم المستفيدين عن بعد وحقق نتائج مشرفة.

واستجابة للتحديات التي أفرزها تفشي فيروس كورونا، فقد أنتجت الوزارة برنامجا جديدا للتعلم عن بعد في المستوى الأول، وذلك لتقريب أسباب التعلم إلى العموم وضمان استمرارية انخراطهم في مشروع التعلم الذاتي مدى الحياة.

تأثرت **جامعة القرويين** هذه السنة، جراء انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19، على المستويين الميزانياتي والتدبير، فعلى المستوى التدبيري توقفت الدراسة الحضورية منذ 16 مارس 2020 وتواصلت عن بعد بكافة مؤسسات ومعاهد الجامعة إلى غاية متم شهر يونيو 2020، باستثناء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالرباط الذي اعتمد التعليم الحضوري لما له من خصوصيات ومؤهلات، أما بالنسبة للشق الميزانياتي وارتباطا بانتشار تفشي وباء كورونا وانعكاساته السلبية على تسيير وتدبير الجامعة، فقد انخفضت ميزانية الجامعة بشكل عام بنسبة بلغت **34,06%**، مما أثر ذلك سلبا على مجموعة من المشاريع التي كان مقررا إنجازها هذه السنة.

وبسبب الحالة الوبائية الطارئة، وفي إطار البرنامج العلمي والثقافي لسنة 2020 الذي تعده **مؤسسة دار الحديث الحسنية**، فقد تم تنظيم نشاطين اثنين، وعقدت المؤسسة مشروع اتفاقية جديدة مع جامعة كانكيري كاراتيكين بتركيا، وتجديد اتفاقية مع المدرسة العليا للأساتذة بجامعة محمد الخامس، كما عملت مؤسسة دار الحديث الحسنية بالنظر للحالة الوبائية الطارئة التي عرفتها بلادنا على اقتناء منصة للتعليم والتكوين عن بعد خاصة بالمؤسسة لضمان الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الحجر الصحي.

كما رصدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية اعتمادا ماليا قدره **84436310.38 درهما** لفائدة **معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات**، لتقديم عدة خدمات لفئة الطلبة بالمعهد، نذكر من أهمها:

- ✚ منح الطلبة باعتماد مالي قدره **20000000.00** درهم؛
 - ✚ الإيواء والإطعام ومصاريف الاستقبال باعتماد مالي قدره **26000000.00** درهم؛
 - ✚ نقل البعثات الأجنبية باعتماد مالي قدره **7600000.00** درهم؛
 - ✚ تعويضات الأساتذة عن الساعات الإضافية باعتماد مالي قدره **2000000.00** درهم؛
 - ✚ الحراسة والنظافة **5500000.00** درهم؛
 - ✚ مصاريف أخرى مختلفة **23336310.38** درهما؛
- ولقد بلغ عدد الطلبة المكونين بالمعهد خلال سنة 2020، **910** طلاب وطالبات، موزعين كالاتي:
- ✚ المغرب **250** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **100** مرشدة؛
 - ✚ غينيا كوناكري **96** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **10** مرشدات؛
 - ✚ كوت ديفوار **97** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **7** مرشدات؛
 - ✚ فرنسا **37** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **11** مرشدة؛
 - ✚ السنغال **280** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **5** مرشدات؛
 - ✚ تشاد **41** إماما مرشدا؛

✚ نيجريا الاتحادية 56 إماما مرشدا ومرشدة من بينهم 10 مرشدات؛

✚ النيجر 34 إماما مرشدا ومرشدة من بينهم 4 مرشدات؛

✚ الغابون 19 إماما مرشدا ومرشدة من بينهم 2 مرشدتين.

كما قام **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** بتكوين طلبة المعهد في مجالي القراءات والدراسات القرآنية.

وفي إطار **تأهيل القيمين الدينيين**، فقد تم خلال شهري يناير وفبراير والأسبوع الأول من شهر مارس تنفيذ **برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء** برسم سنة 2020 بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية، غير أن الحالة الوبائية وحالة الحجر الصحي التي اقتضت إغلاق المساجد فرضت تعليق هذا البرنامج الذي رصد له اعتماد مالي قدره **104.500.000,00 درهم** بالميزانية العامة للدولة.

ولتنفيذ المرحلة الثالثة من **المخطط الثلاثي للتكوين (2018-2020) لفائدة القيمين الدينيين**، اقتصر التكوين هذه السنة على اكتساب تقنيات لغة الإشارة عبر أقسام افتراضية لفائدة الأئمة المرشدين والمرشدات بمدينة مكناس، في إطار التواصل الفعال مع ذوي الاحتياجات الخاصة على أساس تعميمه على باقي أقاليم المملكة.

رابعا: برنامج دعم وقيادة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وفي **مجال الإدارة**، ومواصلة لدعم الوحدات الإدارية لاسيما بعد استمرار توسيع قاعدتها على المستويين الداخلي والخارجي (إدارة مركزية، مصالح خارجية، مؤسسات محدثة)، وبناء على قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 تم **إحداث 400 منصب مالي** وزعت وفق ما يلي:

✚ 248 منصبا لتسوية الوضعية الإدارية لخريجي الفوج الخامس عشر من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات؛

✚ 24 منصبا لإدماج قيمين دينيين مكلفين كمتعاقدين؛

✚ 128 منصبا لتأثيث المصالح المركزية والخارجية وكذا المؤسسات التابعة للوزارة عن طريق التوظيف بإجراء المباريات.

كما وضعت الوزارة برنامجا معلوماتيا رهن إشارة الموظفين والذي يعتبر لبنة جديدة ضمن توجه الوزارة إلى رقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، واعتماد حلول رقمية مثل العمل ببوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، وتفعيل خدمة التوقعات الإلكترونية المؤمنة من أجل التجريد المادي لمختلف الوثائق الإدارية، وفي نفس الوقت دعما لورش إصلاح الإدارة بهدف **تحسين جودة الخدمات الإدارية** في

إطار تجويدها وانسجاما مع التوجهات العامة الرامية لتحديث الإدارة باعتماد تدابير تواكب الأساليب الحديثة في العمل، لاسيما في الظروف الراهنة.

في ظل الأوضاع المرتبطة بوباء كورونا وفرض الحجر الصحي، اتخذت الوزارة هذه السنة مجموعة من الإجراءات **لضمان استمرار العمل الإداري**، من بينها:

✚ تعميم استخدام الخدمة الرقمية للمراسلات على المستوى المحلي ومواكبة المستعملين عن بعد، مع تزويد المصالح الخارجية بالماسحات الضوئية؛

✚ وضع منصة التعليم عن بعد لفائدة أطر وتلاميذ التعليم العتيق؛

✚ تجهيز هيئة المراقبة المالية مركزيا ومحليا بحواسيب محمولة وماسحات ضوئية سريعة؛

✚ وضع برنامج تدبير الزوار؛

✚ العمل على اعتماد التوقيع الإلكتروني بالمراسلات الإدارية مركزيا.

كما واصلت تنزيل عدد من المشاريع منها:

✚ الانتهاء من أشغال تهيئة مركز بيانات الوزارة والغرف التقنية بالإدارة المركزية؛

✚ تعميم عدد من البرامج المعلوماتية على الصعيد المحلي للوزارة كبرنامج تدبير الرخص الإدارية،

نظام CFT الخاص بتبادل بيانات الأداء مع البنك الشعبي.

إضافة إلى العمل على تنفيذ مشاريع جديدة، من بينها:

✚ تجهيز مندوبيات الشؤون الإسلامية بحواسيب محمولة ولوحات رقمية؛

✚ تعزيز وتأهيل أنظمة أمن الشبكة المعلوماتية الداخلية بعدد من الوحدات الإدارية مركزيا ومحليا.

وعملت الوزارة على تعزيز الانفتاح على تجارب نظيراتها بدول العالم الإسلامي في إطار **التعاون**

الثنائي، وعلى المنظمات الدولية في إطار **التعاون المتعدد الأطراف**، وتعميق التشاور بشأن اقتراح مشاريع

الاتفاقيات الدولية المزمع إبرامها، وتتبع تنفيذ مقتضياتها ومتابعة تفعيلها.

أما على **مستوى التعاون مع القطاعات الوطنية**، فقد واصلت الوزارة بذل مساعيها الرامية إلى

تعميق وتقوية علاقات التعاون مع القطاعات والهيئات الوطنية، من خلال الحضور والمشاركة في عدد من

الاجتماعات والندوات واللقاءات ذات الصلة بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي **مجال الشؤون الاجتماعية** قدمت الوزارة العديد من الإعانات المادية لبعض الجمعيات

والمؤسسات الناشطة في المجالين الاجتماعي والإحساني، بلغ عددها هذا العام، **ثلاث جمعيات (03)** وذلك

بمبلغ إجمالي يقدر بـ **2.110.000,00 درهم**.

كما واصلت الوزارة جهودها لتعزيز **علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني**، من

خلال اعتماد دليل للمساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين هذه الوزارة والجمعيات، عبر

بناء شراكات قوية وجادة تلبي الحاجيات الملحة للفئات الأكثر هشاشة خاصة الشباب والنساء والأشخاص في

وضعية صعبة ودعم الأنشطة التي تهدف إلى تكثيف وتنسيق الجهود للنهوض بالمجال الاجتماعي وبالمجال

التكافلي والتضامني وتقديم حلول ناجعة للمشاكل التي تعاني منها بعض الفئات الهشة.

وعلى مستوى **العمل التشريعي**، تم صدور النصوص التشريعية والتنظيمية التالية:
أولاً: قرار رقم 1612.20 الصادر بتاريخ 30 من شوال 1441 (22 يونيو 2020)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6912 بتاريخ 27 غشت 2020، المتعلق بسن نظام خاص للدراسات والامتحانات بمؤسسات التعليم العتيق، يتضمن القرار مقتضيات تنص على وقف الدراسة الحضورية بمؤسسات التعليم العتيق، وتعويضها بدراسة عن بعد، وإجراء الامتحانات الإشهادية، وإلغاء امتحانات أخرى لتعذر تنظيمها بسبب جائحة كورونا كوفيد-19؛

ثانياً: المرسوم رقم 2.20.66 الصادر في 2 رجب 1441 (26 فبراير 2020) بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب)؛
ثالثاً: القرار المشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية و وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1554.20 الصادر في 19 من شوال 1441 (11 يونيو 2020) بتحديد أسعار الأجرة المؤداة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (زيارة متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب واستغلال مرافقه)، حيث تم تخويل متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب صفة مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة؛
رابعاً: ترجمة نصوص تشريعية وتنظيمية إلى اللغة الفرنسية، تتعلق بالأوقاف، والتعليم العتيق ومحو الأمية بالمساجد، وتنظيم مهام القيمين الدينيين، ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، والجوائز، ومؤسسة دار الحديث الحسنية، وجامع القرويين ومدرسة العلوم الإسلامية، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، ومعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية.
وقد بلغ عدد النصوص المترجمة إلى اللغة الفرنسية 92 نصاً: (9) ظهائر شريفة، و(11) مرسوما، و(72) قرارات ومقررا، بعضها نشر بالجريدة الرسمية، والبعض الآخر معروض على مسطرة النشر.

المحور الثاني: الخطط والبرامج المقترحة إنجازها يرسم السنة المالية

2021

أولاً: برنامج التأطير الديني.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ستواصل الوزارة إرساء وتفعيل استراتيجيتها المستلزمة من التوجيهات الملكية السامية خاصة منها الخطاب الملكي التوجيهي بتاريخ 30 أبريل 2004، والمرتكزة على الحفاظ على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتمتين الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي

تجمع المغرب بإفريقيا، أخذة بالاعتبار تطور وضعية وباء كوفيد 19، مع احترام كل الإجراءات الوقائية والتدبيرية التي ستتخذها بلادنا في هذا المجال.

ففي مجال **تدبير الشأن الديني** وسعيا للارتقاء بالأداء اللوجستيكي لإعداد الدروس الحسنية، فإن الحرص قائم على تجويد الخدمة وجودة التدبير وذلك باستثمار وجود العالم المدعو بالمملكة من خلال تأطيره للدروس والمحاضرات بالمساجد والمعاهد العلمية والجامعات ودور الثقافة.

ولتوسيع مجال التوعية والتحسيس بالقضايا الاجتماعية، ستواصل الوزارة سعيها لإيجاد سبل التعاون والتنسيق مع نظيراتها، لترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، وتنمية الحس الوطني، وتحقيق العمران وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

كما ستعمل الوزارة على تعزيز الندوات الخاصة بالمناسبات الدينية والوطنية وذلك بتناول قضايا الإعاقة والشباب والمرأة والطفولة والبيئة، بالتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

وفي مجال **الإعلام** ستنسق الوزارة مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم لبثورة خطاب ديني يعكس التوجه المغربي القائم على وحدة العقيدة والمذهب، وإشاعة قيم الإسلام الوسطي البعيد عن الغلو والتطرف مع إبراز الشخصية المغربية العالمية القارئة، والتعريف بتراثنا الحضاري المتميز.

وفي إطار **العناية بالزوايا والأضرحة** التي تشكل البعد الروحي للنموذج المغربي في التدين ستستمر الوزارة في تقديم الإعانات المخصصة للمواسم والمناسبات العلمية التي تنظم بها الزوايا والأضرحة، كما ستعمل على تنظيم مجموعة من الأنشطة النوعية تشمل ندوات ومحاضرات وأنشطة تعريفية، إضافة إلى القيام بدراسات وبحوث علمية محكمة ذات علاقة بالموضوع.

وفي مجال **إحياء التراث الإسلامي وتنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي**، ستواصل الوزارة جهودها الهادفة إلى دعم البحث العلمي وتطوير وسائله، من خلال طبع المؤلفات، وتنظيم الأنشطة الثقافية التي تعنى بالتعريف بهذه الإصدارات، وترجمة بعض الكتب المبسطة والدروس الحسنية إلى اللغات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مواصلة فهرسة وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحسبية وفهرسة بعض المطبوعات الحجرية بالمركب الإداري والثقافي بالدار البيضاء، والقيام باقتناء الكتب والمؤلفات، وإصلاح بعض مكتبات الأوقاف وتجهيزها بالأدوات والمعدات.

كما ستعمل الوزارة على متابعة **تنظيم جوائز محمد السادس** في حفظ وتجويد وتفسير القرآن الكريم، الدولية والوطنية، وأهل القرآن، وأهل الحديث، والفكر والدراسات الإسلامية، والخط المغربي، إضافة إلى جائزة محمد السادس لفن الزخرفة على الورق، وجائزة محمد السادس للأذان والتهليل، وجائزة محمد السادس لفن الحروفية.

وفي مجال **تجهيز مراكز التوثيق والأنشطة الثقافية**، ستواصل الوزارة إمداد تلك المراكز بمختلف أوعية المعلومات حتى تكون منارة يشع نورها على الجهات التي توجد بها والجهات المجاورة.

وفي مجال **تنظيم شؤون الحج** سيتواصل العمل على ضمان تأطير ديني وإداري وصحي فعال لحجاج بيت الله الحرام للعام المقبل بحول الله وتطوير الوسائل اللوجيستكية والتوعوية اللازمة لذلك، مع رصد واحترام الإجراءات التي ستتخذها السلطات السعودية.

وفي مجال **العناية بكتاب الله تعالى**، ستواصل الوزارة الإشراف على برنامج تحفيظ القرآن الكريم لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية ومراكز الإصلاح والتهديب. كما ستعمل بالتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف على طبع ثمانمائة وعشرين ألف (820.000) نسخة من المصحف المحمدي الخاص بالمساجد، وثلاثة آلاف (3000) نسخة من المصحف المحمدي بطريقة برايل، وخمسين ألف (50.000) نسخة من المصحف المحمدي الشريف المفرق، وخمسة وثلاثين ألف (35.000) نسخة من ترجمة معاني المصحف المحمدي إلى اللغة الفرنسية، وخمسون ألف (50.000) نسخة من ترجمة معاني المصحف المحمدي إلى اللغة الإسبانية. كما ستعمل على إعداد المصحف المحمدي المترجم إلى الأمازيغية.

وفي السياق ذاته، ستعمل الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة على تسجيل تلاوة المصحف المحمدي المرتل بصوت قارئ واحد متخصص، وإنتاج تسجيل خمسة أحزاب بالقراءات السبع بصوت مجموعة من القراء المغاربة من ذوي الاختصاص على دعامة Clé USB وبصيغة MP3، وإعادة إنتاج كميات تسجيل "عشرون ختمة" من القرآن الكريم، وتسجيلات القراء المغاربة الرواد قبل وبعد إحداث المؤسسة. كما ستعمل على تجويد التطبيق المعلوماتي للمصحف المحمدي الشريف الخاص بالهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية، وإعداد تطبيق معلوماتي خاص بالبحث في المصحف المحمدي تلبية لرغبة الباحثين، وإعداد المصحف المحمدي الشريف بالقلم القارئ بالخط المغربي المبسوط وبقرارات القراء المغاربة.

أما في مجال **العناية بأفراد الجالية المغربية بالخارج**، فتواصل الوزارة الاستجابة لحاجياتها في مجال التأطير الديني، وتحسينها من الغلو والتطرف من خلال العمل على مواصلة إرسال البعثات الدينية خلال شهر رمضان الأبرك وكلما اقتضى الأمر ذلك، مع الرفع من عدد الدول المستفيدة من عدد الوعاظ والواعظات والمشفعين.

في إطار العناية بالقيمين الدينيين، ستخصص الوزارة في السنة المقبلة إعانة لفائدة الحسابات الخصوصية لأحباس متضمنة مكافآت القيمين الدينيين بمبلغ **1.227.510.935,00 درهما** لدعم ميزانية مكافآت القيمين الدينيين، و مبلغ **187.000.000,00 درهم** لقاء تثبيت الشطر الثاني من **الزيادة في مكافآت القيمين الدينيين**.

كما سيتم رصد اعتماد مالي بالسنة المقبلة قدره **229.008.850,00 درهما** سيخصص لتعميم الاستفادة على جميع الأئمة والخطباء والمؤذنين ومراقبي المساجد وذوي حقوقهم من **خدمات التأمين الصحي** وكذا أداء مصاريف انخراط القيمين الدينيين الجدد.

وتعتزم الوزارة إدراج فئة منظمي وحراس المساجد ضمن المستفيدين من نظام التغطية الصحية. **ودعماً للتأطير الديني المحلي** ستعمل الوزارة على تطوير آليات خطة دعم التأطير المحلي للشأن الديني، عن طريق مقارنة تشاركية مع المجالس العلمية المحلية.

ستعمل **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين** على مواصلة تقديم **المساعدات والإعانات المباشرة** للقيمين الدينيين وذويهم، والمتمثلة في الإعانات النقدية المباشرة (كإعانة العجز وإعانة عيد الأضحى، وإعانة الوفاة وإعانة الزواج لأول مرة وإعانة التمدريس ومنحة التفوق....)، حيث رصدت لها غلafa ماليا قدره **134.100.000,00 درهم**.

وأولت المؤسسة كعادتها جانب **الخدمات الصحية** أهمية خاصة، ترجمتها ببرمجة استفادة مجموعة من القيمين الدينيين من النقل الطبي والجنائزي والمساعدة الطبية (التدخل الطبي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة) والمساعدات الطبية الاستثنائية، فضلا عن إقامة حملات تضامنية وطنية متعددة الاختصاصات، ورصدت لقاء ذلك كله غلafa ماليا قدره **10.100.000,00 درهم**.

أما على مستوى **البرامج والأنشطة الاجتماعية**، من قبيل المجالس القرآنية الرمضانية ومونة رمضان والمخيمات الصيفية...، بالإضافة إلى برنامج مخصص لأبناء القيمين الدينيين من ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن المؤسسة تعتزم تخصيص مبلغ **9.500.000,00 درهم**.

ولدم **أنظمة خاصة** (النقل الطرقي والاستبناك)، فإن المؤسسة ستعمل على تخصيص مبلغ **2.900.000,00 درهم**.

أما **المؤسسة العلمية** فستركز خلال السنة المقبلة على:

- ✚ التأطير العلمي ومتابعة برنامج ميثاق العلماء، الذي أعطى انطلاقته مولانا أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتطوان، بتاريخ 26 رمضان 1429 هـ الموافق 27 شتنبر 2008م؛
- ✚ إحداث الكراسي العلمية في أهم مساجد المملكة، موازاة مع التوسع الذي يعرفه النشاط العلمي التأطيري للعلماء، وإسهاما في تعميم نشر مختلف المواد والعلوم الشرعية؛
- ✚ كما ستواصل دعم المراكز القرآنية عبر ربوع المملكة، وتعميم الاستفادة منها؛
- ✚ تعميم التأطير عن بعد من خلال:

- ❖ تجهيز المجالس العلمية المحلية بالآليات والمعدات اللازمة لمسايرة التكوينات عن بعد؛
- ❖ تكوين العلماء وتدريبهم على حسن استعمال تقنيات التكوين عن بعد؛
- ❖ تخصيص تكوينات إدارية ومالية وتقنية للموظفين للاستفادة من كيفية حسن استعمال تقنيات التكوين عن بعد.

ثانيا: برنامج الأماكن الروحية والثقافية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ستقوم الوزارة بإعطاء الانطلاقة لمشروع **بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف** بسيدي سليمان وكذا بإتمام المشاريع الجارية المتعلقة بالمركبات الدينية والثقافية بالحسيمة والقيظرة والعرائش وبنجرير وتاوريرت

وتتغير وسيدي بنور وقلعة السراغنة، ومواصلة الدراسات التقنية المتعلقة بمشاريع المركبات الدينية والثقافية بكل من الرشيدية والحاجب والفيقيه بن صالح.

وستواصل الوزارة **ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية** المبرمجة وأداء مساهماتها المالية المدرجة خلال سنة 2021 في إطار **اتفاقية الشراكة والتمويل** المتعلقة بنتمين المدن العتيقة بكل من فاس، ومكناس، وتطوان، وطنجة والمقدر ب **29 مليون درهم**، وكذا برنامج نتمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي للمدينة العتيقة لفاس ببلغ **4.3 مليون درهم**.

وللعناية بالمساجد، خصصت الوزارة برسم سنة 2021 اعتمادا ماليا قدره **854.964.000,00** درهم وهو موزع كالتالي:

❖ أولا: **96.029.000,00** درهم لصيانة وتسيير المساجد.

❖ ثانيا: **758.935.000,00** درهم لبناء وتأهيل المساجد وتجهيزها.

وستسعى الوزارة إلى مواصلة تنفيذ أهداف الخطة 2017-2021 من خلال:

أولا - تلبية حاجيات الساكنة من أماكن العبادة من خلال:

+ تعزيز مكتسبات برامج بناء عدد من المساجد كل سنة بالأحياء الهامشية للقضاء على قاعات الصلاة غير اللائقة لممارسة الشعائر الإسلامية؛

+ مواصلة بناء مساجد في المناطق التي تشكو من نقص على مستوى كبريات المدن؛

+ ضمان توزيع أمثل لأماكن العبادة بين الوسطين الحضري والقروي؛

+ احترام المعايير التعميرية الخاصة بالتجهيزات المسجدية في المناطق الجديدة التي تفتح في وجه التعمير؛

+ الحفاظ على الخصوصيات المعمارية للطراز المغربي في عمارة المساجد الجديدة.

ثانيا - تأهيل حظيرة المساجد الحالية عبر:

+ مواصلة المراقبة الدائمة لحالات بنايات المساجد بالتنسيق تام مع السلطات المحلية؛

+ تنويع الخدمات التي تقدمها مختلف المساجد وتجويدها؛

+ توفير شروط السلامة والصحة والراحة التي تضمن إقامة الشعائر الإسلامية في أحسن الظروف؛

+ ضمان الحياد التام للمساجد؛

+ تحسين طرق وتقنيات تدبير المساجد؛

+ تعزيز المكتسبات التي سجلها برنامج تأهيل المساجد المغلقة خلال السنوات الأخيرة، ومنحه الأولوية في التمويل.

ووعيا منها بالإكراهات المالية للدولة، قررت الوزارة تجميد عدد من المشاريع الجديدة لبناء المساجد والمركبات الدينية والإدارية والثقافية للأوقاف ومدارس التعليم العتيق، باستثناء تلك المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة في حضرة مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أو أمر بها.

وبالرغم من ذلك، فسيفقى العديد من مشاريع تأهيل المساجد المغلقة ذات الأولوية تحتاج إلى تمويل إضافي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ثالثا: برنامج التكوين والتعليم الديني.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ومواصلة **لتأهيل التعليم العتيق** ستعمل الوزارة على برمجة **بناء وتجهيز** مجموعة من مدارس التعليم العتيق بكل من أقاليم الرشيدية، والخميسات، وسمطات، ومراكش، وإقليم اليوسفية، والقيام بدورات تكوينية لفائدة العاملين بالمدارس العتيقة متى توفرت الظروف الملائمة لذلك، واستكمال **البرنامج الوطني للتكوين والتأطير والمراقبة التربوية**، وإنجاز **مشروع التأليف المدرسي بالتعليم المدرسي العتيق**، **واستكمال مشروع التعليم عن بعد بالتعليم العتيق** وتطويره.

أما بالنسبة ل**برنامج محو الأمية بالمساجد** فإن الوزارة ستنفذ المشاريع الآتية لتجويد مخرجاته:
 استكمال تسجيل **1.500.000** مستفيد المستهدف خلال الخماسية 2017-2021، بمعدل **300.000** مستفيد خلال كل سنة؛

تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في "الشق المتعلق بمحو الأمية"؛

تجديد المستوى الثاني من برنامج محو الأمية للتعليم عن بعد بواسطة التلفاز والإنترنت بما يستجيب لتحديات تغير الوضعية الوبائية ببلادنا جراء انتشار فيروس كورونا المستجد.

أما عن **جامعة القرويين**، وحرصا من **مؤسسة دار الحديث الحسنية** على تنفيذ المقترحات العلمية المسطرة في سنة 2020، والتي تعذر إنجازها بسبب الحالة الوبائية التي عرفتها البلاد، ارتأت المؤسسة الاحتفاظ بها وتنظيمها خلال السنة المقبلة 2021، وهي تتنوع بين ندوات وموائد مستديرة ودورات تكوينية ومحاضرات وعروض وزيارات وأيام تواصلية، يوظرها ثلة من الأساتذة الخبراء والمتخصصين من داخل المؤسسة ومن خارجها. وسيقوم **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** برسم سنة 2020 على إنشاء جوائز استحقاق ومكافآت للمتوفقين من الطلبة في شعبي القراءات والدراسات القرآنية، وتعزيز الأنشطة الثقافية بالمعهد عن طريق تنظيم ندوات علمية وأيام دراسية.

وفي إطار **تكوين القيميين الدينيين** ستعمل الوزارة بالتنسيق مع المجالس العلمية على تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل في **مجال التأطير الديني الخاص بالأئمة المرشدين والمرشدات**، وفي مجال التدبير الإداري والمالي والتواصل والمعلوماتي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظرفية الوبائية الحالية التي تمر بها بلادنا.

كما ستعمل على مواصلة تنفيذ **برنامج تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء** ويرتقب أن يشمل جميع أئمة المساجد، وسيخصص مبلغ لهذا الغرض قدره **104.500.000,00 درهم** لقاء برنامج تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء.

رابعاً: برنامج دعم وقيادة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

واهتماماً بالموارد البشرية وتحديث وسائل التدبير ستتركز الجهود بصفة خاصة خلال السنة المالية 2021 على الاستمرار في استكمال الأوراش التحديثية التي تم فتحها من أجل **الارتقاء بمستوى التدبير الإداري لمنظومة الموارد البشرية**، اعتماداً على منظومة إعلامية للتدبير المندمج للموارد البشرية، كما سيتم، بناء على المناصب المالية المخصصة للوزارة برسم سنة 2021، تسوية وضعية خريجي الفوج السادس عشر لبرنامج تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات إضافة إلى تأثيث مختلف الوحدات الإدارية. تعتزم الوزارة خلال سنة 2021، مواصلة **تبنى التحول الرقمية** التي من شأنها الحد من انتشار الوباء، من بينها:

✚ تعميم آليات العمل عن بعد (الاجتماعات الافتراضية، التكوين عن بعد..)

✚ توفير خدمات الاتصال عبر بروتوكول الأنترنت؛

✚ العمل على تعميم التوقيع الإلكتروني مركزياً ومحلياً؛

✚ تعميم برنامج تدبير الزوار.

وقد ارتأت الوزارة منح الأولوية للتحول الرقمي التدريجي وتسريعه خلال سنة 2021 في أفق جعل مندوبيات الشؤون الإسلامية ونظارات الأوقاف مرافق ذكية، تستغل التكنولوجيا الحديثة للرفع من جودة أداؤها. أما في **مجال التعاون** فإن الوزارة بصدد تفعيل ترسانة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعاون الإسلامي ودراسة مشاريع اتفاقيات جديدة مع مجموعة من الدول (الغابون، الكامبيون، المالديف، جيبوتي، كينيا، ليبيريا، أذربيجان، قيرغيزستان، نيجيريا الاتحادية، جمهورية الصومال الفيدرالية، سنغافورة، مالاوي، أوزبكستان، سلطنة عمان، قطر، ماليزيا، جمهورية البنغلاديش الشعبية، كازاخستان، السودان، تنزانيا، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية القمر، جمهورية السنغال، دولة بوركينا فاسو، الجمهورية التونسية، دولة الكويت، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين والجمهورية الإسلامية الموريتانية....).

وفي **مجال الشؤون الاجتماعية** تعتزم الوزارة المضي قدماً في تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، على ضوء دليل المساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات.

وفي **الميدان التشريعي** ستعمل الوزارة خلال السنة المقبلة على المجالات التالية:

الأوقاف:

❖ إعداد مشروع نص بسن مسطرة خاصة لتحفيز الأملك العقارية الموقوفة، على غرار المساطر الخاصة للتحفيز التي تستفيد منها أملاك الدولة الخاصة وأملاك الدولة العامة، والأراضي السلالية، بغية تسريع تعميم نظام التحفيز العقاري على الأملاك المحبسة، وتجاوز صعوبة إثبات الصفة الحبسية للأملاك الموقوفة أثناء النزاعات القضائية المتعلقة بالتحفيز؛

❖ إعداد مشروع قرار يعدل القرار رقم 257.13 الصادر في 22 من جمادى الأولى 1434 (3 أبريل 2013) المتعلق بمصنفة ميزانية الأوقاف العامة، لملاءمة مقتضياته مع الأحكام الجديدة التي أدرجت في المادة 138 من مدونة الأوقاف، التي توجب تقديم النفقات في الميزانية في شكل برامج ومشاريع وعمليات.

القيوم الدينيون:

❖ إعداد مشروع قرار يحدد الأعمال التي تندرج ضمن كل مهمة من المهام الدينية، المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.14.104 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014). كما يحدد ضوابط وكيفيات ممارسة هذه الأعمال، تفعيلاً لأحكام المادة 6 من هذا الظهير، وبغرض سد فراغ، ووضع نظام قانوني غير مسبوق، يمكن من تحديد مضامين هذه المهام، وتحديد مسؤوليات القيمين الدينيين عند الاقتضاء.

التعليم العتيق:

❖ مشروع تعديل قرار نظام الدراسات والامتحانات بمؤسسات التعليم العتيق، حيث سيتم إسناد الإشراف على تطبيق مقتضيات القرار المذكور بكل من جامع القرويين ومدرسة العلوم الإسلامية إلى رئيس جامعة القرويين، وذلك تطبيقاً للآثار القانونية الناتجة عن إلحاق الجامع والمدرسة بجامعة القرويين؛

❖ مشروع مقرر يحدد مضامين مواد الدراسة بسلك العالمية العليا بكل من جامع القرويين ومدرسة العلوم الإسلامية، تفعيلاً لمقتضيات المادة 5 من القرار رقم 1.45.17 الصادر في 20 أبريل 2017 في شأن تحديد نظام الدراسات والامتحانات بسلك العالمية العليا، التي تنص على أنه تحدد مضامين هذه المواد بمقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، يتخذ بناء على اقتراح من المجلس الداخلي للمؤسسة. كما ستتولى الوزارة ترجمة باقي النصوص القانونية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية إلى اللغة الفرنسية، من ضمنها الظهير الشريف رقم 1.09.236 الصادر في 8 ربيع الأول 1431 (23 فبراير 2010) المتعلق بمدونة الأوقاف ونصوصه التطبيقية البالغ عددها 13 نصاً تطبيقياً.

المحور الثالث: مشروع الميزانية كأداة للتدخل قصد تنفيذ البرامج**وتحقيق الأهداف**

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ستعمل الوزارة في إطار تدبير ميزانياتي قائم على البرامج، والأهداف، ومؤشرات نجاعة الأداء، على تحسين فعالية نفقات المعدات والنفقات المختلفة والنفقات المرتبطة بالاستثمار، وترشيد نمط عيش الإدارة من خلال ترشيد عمليات الاقتناء، والاستمرار في تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيا النجاعة الطاقية على مستوى المساجد والمركبات الإدارية والثقافية الدينية.

فيما يلي الخطوط الرئيسية لمشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع برسم السنة المالية 2021.

1- ميزانية التسيير:

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير، في مجملها **3.922.636.000,00 درهم**، منها **871.983.000,00 درهم** لباب الموظفين والأعوان، والتي عرفت هذه السنة زيادة بالمقارنة مع السنة المالية 2020 بلغت **38.347.000,00 درهم**، وذلك نتيجة إحداث **400 منصب مالي**، سيخصص منها **250** منصبا ماليا لتوظيف الفوج السادس عشر من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات (**150**) إماما مرشدا و**100** مرشدة)، و**150** منصبا لتأنيث المصالح المركزية والخارجية للوزارة والمؤسسات التابعة لها.

و**3.050.653.000,00 درهم** لباب المعدات والنفقات المختلفة.

وتتوزع اعتمادات ميزانية التسيير بالأساس على ما يلي:

المبلغ بالدرهم	بيان النفقة
871.983.000,00	باب الموظفين
باب المعدات والنفقات المختلفة، وتتوزع اعتماداته على الشكل التالي:	
دعم وقيادة	
18.748.695,00	دعم وقيادة (الإدارة المركزية)
39.083.860,00	دعم وقيادة (المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)
57.832.555,00	المجموع
التأطير الديني	
3.856.350,00	دعم المهام الخاصة ببرنامج التأطير الديني
156.899.000,00	الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية
17.000.000,00	التوعية السمعية البصرية
29.500.000,00	مساهمة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الإسلامية
1.741.919.495,00	التأطير الديني بالمساجد
50.466.200,00	طبع، توزيع وحفظ القرآن الكريم
712.000,00	إحياء وحفظ التراث الثقافي والديني
221.000.000,00	التأطير الديني بالخارج
2.221.353.045,00	المجموع
الأماكن الروحية والثقافية	

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

14.838.000,00	الأماكن الروحية والثقافية (الإدارة المركزية)
81.191.000,00	الأماكن الروحية والثقافية (المنشآت الجهوية للشؤون الإسلامية)
96.029.000,00	المجموع
التكوين والتعليم الديني	
190.500.000,00	تعويض وتأهيل العاملين بمؤسسات التعليم العتيق
82.560.000,00	تحسين ظروف التمدريس لفائدة تلاميذ وطلاب مؤسسات التعليم العتيق
117.409.400,00	تطوير التعليم والتكوين بالمؤسسات التابعة لجامعة القرويين
104.500.000,00	تأهيل القيميين الدينيين
180.000.000,00	محاكاة الأمانة في المساجد
469.000,00	دعم المهام الخاصة ببرنامج التكوين والتعليم الديني
675.438.400,00	المجموع
3.050.653.000,00	مجموع
3.922.636.000,00	مجموع اعتمادات ميزانية التسيير

2- ميزانية الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المسجلة برسم ميزانية الاستثمار 1.057.239.000,00 درهم كاعتمادات الأداء، و900.000.000,00 درهم كاعتمادات الالتزام.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز المشاريع الآتية:

المبلغ بالدرهم	بيان النفقة
280.000.000,00	1- توسعة الشبكة الخاصة بالمساجد (بناء المساجد)
	2- صيانة وتحسين جودة المساجد:
240.000.000,00	- تأهيل المساجد المتضررة
47.000.000,00	- تجهيز المساجد وإمدادها بالمستلزمات الضرورية
3.000.000,00	- الوقاية من الحرائق والهلع
2.000.000,00	- تعميم ربط المساجد بالماء الصالح للشرب والكهرباء
2.000.000,00	- ولوجيات ذوي الاحتياجات الخاصة بالمساجد
184.935.000,00	3- المحافظة على المساجد التاريخية وترميمها
61.700.000,00	بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق
139.003.500,00	بناء وتجهيز المركبات الدينية والثقافية للأوقاف
22.781.500,00	بناء وتجهيز المقرات الإدارية

57.800.000,00	ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية
13.219.000,00	تحديث الإدارة
3.800.000,00	التأطير الديني
1.057.239.000,00	المجموع

هذه، سيدي الرئيس حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم منجزات الوزارة خلال سنة 2020، والأوراش المفتوحة والمشاريع المبرمجة برسم سنة 2021، وهي، على أهميتها، دون ما نطمح إليه، وعسى أن تمكننا الميزانيات المقبلة من بلوغ المرام، وتحقيق الرجاء، وتدارك النقص المسجل على أكثر من صعيد.

أشركم على تتبعكم وحسن إصغائكم، وندعو الله عز وجل أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والشعب المغربي قاطبة، وأن يرفع عنا الجائحة، إنه سميع مجيب، وهو من وراء القصد وهو يهدي السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المجلس التشريعي
السلطة الوطنية
للحريات
والمغاربة
المقيمين
في الخارج

بداية استحضار السيدات والسادة المستشارون تخليد الذكرى الثانية والعشرين لوفاة الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وخلال المناقشة ثمن السيدات والسادة المستشارون المجهودات التي تقوم بها الوزارة في استتباب الأمن الروحي والعقدي، وترسيخ أسس المذهب المالكي المتسم بالوسطية والاعتدال والتسامح، وفق منظومة أخلاقية قائمة على وحدة الثوابت الدينية تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما أشادوا بالدور الذي تقوم به إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم والقنوات التلفزية المغربية مقارنة بنظيراتها بباقي الدول الإسلامية. باعتبارها آلية لحفظ النموذج الديني المعتدل خاصة في ظل الأحداث والمستجدات الدولية الأخيرة التي يشهدها العالم من قبيل الهجوم على الإسلام والمسلمين من طرف العديد من الدول وبعض القادة السياسيين على سبيل المثال "إيمانويل ماكرون" رئيس الجمهورية الفرنسية.

وبخصوص الميزانية المرصودة أكدوا على محدوديتها نظير الخدمات التي تقوم بها الوزارة مطالبين بدعمها قصد مواصلة تدير المنظومة الدينية في شمولية أبعادها.

حيث تم طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات ، همت بالأساس :

- عدم انسياق الأئمة والقيمين الدينيين بدول المهجر وراء

الاستفزات وعدم التحريض على العنف والكراهية.

- التوعية الدينية في ظل الأوضاع الدولية التي تشهد

تفشي ظواهر الانحراف الديني، وتلاشي قيم التعايش

وتقبل الآخر.

- البرامج المسطرة لفائدة المستفيدين المقبلين على أداء

مناسك الحج، وكذا صلاة الجمعة في ظل تفشي جائحة

كورونا "كوفيد 19".

كما طالب أحد السادة المستشارين، بتعليم الوضوء والصلاة من خلال إدراجه في

المنظومة التربوية والإعلامية.

كما استأثر النقاش بطرح العديد من القضايا صبت في مجملها حول التأطير الديني حيث طالب جل المتدخلين بالتصدي لموجة الإسلاموفوبيا من أجل تحصين الأمن الروحي للمملكة، وفي السياق ذاته أدانوا الاستفزات المغرضة والمتكررة الماسة بمشاعر المسلمين من خلال الإساءة للرسول عليه الصلاة والسلام. ومن جهة أخرى أشاد السيدات والسادة المستشارون بالدور الفعال الذي يقوم به المجلس الأعلى العلمي من خلال تأطير وتنوير للرأي العام ولا سيما في مجال الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدسات العقيدة والإفتاء.

وعلاقة بالموضوع، عبر جل المتدخلين عن مدى تخوفهم من انتشار مجموعة من التيارات الهدامة وخطورتها على الأجيال، حيث تمت الدعوة إلى ضرورة الاستناد إلى علماء أكفاء في مجال التفسير والتأويل المبني على قيم الدين الإسلامي الحنيف، مع ربط هذا الموضوع بالجانب الثقافي والتطورات التكنولوجية الراهنة.

كما أكد أحد السادة المستشارين على ضرورة تحديث وسائل التوعية الدينية لتأطير ومواكبة الشباب باعتماد التحولات الرقمية وتطوير البحث العلمي وإصدار مؤلفات وقصص دينية مترجمة.

وكذا التصدي لبعض الممارسات المثيرة للفتن كتشويه المصحف الكريم من قبل منظمات أجنبية مناهضة للإسلام.

أما بخصوص الحالة الاجتماعية للقيمين الدينين فقد طالبوا بضرورة تسوية أوضاعهم المادية والمعنوية.

وفي الختام نوه السيدات والسادة المستشارون بالمبادرة التي قامت بها الوزارة ببناء مسجد بمنطقة الكركارات لما له من رمزية سيادية هذا فضلا عن كونه نواة لإعمار المنطقة وتطويرها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

جواب السيد الوزير

في مستهل جوابه، شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم التي تنم عن اهتمامهم بالشأن الديني والأمن الروحي للمغاربة ووعيمهم بالقضايا الدينية.

كما أكد على التجاوب الإيجابي مع كافة الملاحظات والاقتراحات القيمة التي تشكل دعما قويا لعمل الوزارة ، وتشجيعها لمواصلة تدبير وإصلاح الحقل الديني وتحصين المجتمع الإسلامي عامة والمغربي خاصة في ظل تنامي مخاطر الإرهاب.

وفي هذا السياق أكد أن المغرب يحظى بنموذج ديني منفرد يجب الحفاظ عليه وتسويقه عبر انخراط الجميع في التوعية والتحسيس لنبد العنف والكرهية، كما أفاد أن سياسة تدبير الشأن الديني مستمدة من مشروعية امارة المؤمنين القائمة على البيعة المتجددة.

حيث اعتبر أن التوجه الديني قائم على أساس حرية المعتقد ،وأوضح أن العالم يعيش صراعا بين مجموعة من التيارات الدينية، مما يساهم في تفشي ظاهرة التطرف التي يصعب حصرها في الزمان والمكان.

أما بالنسبة لمنظومة القيم الدينية، أشار للمرحلة الانتقالية التي تعرفها والمتسمة بالتقلبات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، المؤثر لا محالة في الدين الإسلامي .

وفي هذا الإطار أشار إلى مواكبة الوزارة الدائم لأوراش التحديث خاصة في مجال تأهيل المنظومة المعلوماتية.

كما أكد استعداد الوزارة تزويد اللجنة بنسخ من المصحف المرتل ووثائق وكتب مترجمة وكذا منشورات صادرة عن المجلس الأعلى العلمي لضمان التواصل المستمر مع السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة.

وبخصوص مؤسسة الأوقاف فقد تطرق السيد الوزير للإستراتيجية المتبعة والعمل المنجز للارتقاء بها، سواء فيما يتعلق بإطارها القانوني أو بآليات التسيير والمتابعة التي سيتم تنزيلها خلال السنة المقبلة.

كما أشار أيضا للمجهودات المبذولة لتدبير الميزانية، وفي هذا الإطار طالب المؤسسة التشريعية بدعم الميزانية والمطالبة بتخصيص اعتمادات مالية إضافية لها.

وبخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج أشار للتأطير الديني والتواصل المستمر

معهم لتقريب القيم الإسلامية السمحة لهم ولأبنائهم.

وفي الختام أعرب السيد الوزير عن ارتياحه لما حقته الوزارة من إنجازات في

مجال تدبير الشأن الديني سيرا على نهج أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله وأيده.



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى
رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
برسم السنة المالية 2021 =

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2020 - 2021

= دورة أكتوبر 2020 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان

مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2021

خصصت اللجنة يوم الثلاثاء 24 نونبر 2020 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة وحضور السيد عبد اللطيف لودي وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني .

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

في مستهل الاجتماع قدم السيد الوزير المنتدب عرضا شاملا تطرق من خلاله لملامح مشروع الميزانية الذي يستمد مقوماته من الرعاية التي يولمها صاحب

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الرامية إلى :

- مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها وتنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها بغية الاطلاع بمهامها بنجاعة ومهنية عالية.

- حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وتقوية وحراسة الحدود البرية والجوية والبحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا الظواهر الإرهابية.

- تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها وتنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها بغية الاضطلاع بمهامها بنجاعة ومهنية عالية .

- مواصلة مساهمة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين انسجاما مع قيم التضامن الإنساني.

- تفعيل الخدمة العسكرية بهدف تكوين الشباب لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي.

- تحسين ظروف عيش العسكريين من خلال تنفيذ الشطر الثالث من الزيادة في أجورهم ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين وذوهم.

- ترتيب الأولويات وذلك للحفاظ على التوازن بين الإمكانيات التي توفرها الميزانية والحاجيات المتزايدة مراعاة للتطور والتقدم التكنولوجي المتسارع في هذا المجال.

كما استعرض الأنشطة والمجالات والمحاور التي تندرج ضمن اختصاص القوات المسلحة الملكية ومختلف الميادين التي تشتغل بها.

وبخصوص إعداد مشروع الميزانية أشار السيد الوزير المنتدب للإكراهات التي فرضتها مواجهة جائحة كورونا والالتزام بالتوجهات المسطرة لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

حيث سيبلغ الغلاف المالي الإجمالي لميزانية إدارة الدفاع الوطني 47,4 مليار درهم مقابل 45,4 مليار درهم برسم سنة 2020، أي بزيادة قدرها ملياري درهم أي بنسبة 4 %.

وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة

2021 على الشكل التالي :

← - ميزانية التسيير:

← باب الموظفين:

35,1 مليار درهم أي بزيادة 2 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية.

← باب المعدات والنفقات المختلفة:

7,2 مليار درهم أي بزيادة 1,5% مقارنة مع سنة 2020.

← ميزانية التجهيز:

لم تعرف أي تغيير مقارنة مع سنة 2020 إذ استقرت فيما قدره 5,1 مليار درهم وذلك احتراماً للمنهجية الرامية إلى عقلنة النفقات نظراً للظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد المرتبطة بجائحة كورونا والتي تقتضي ترشيد النفقات العمومية عبر التحكم في كلفة المشاريع والتركيز على الأولويات.

← مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة

:

◀ 10,4 مليار درهم حيث سجل انخفاضا يناهز 200 مليون درهم

مقارنة مع سنة 2020 أي بنسبة 2%.

ويتضمن هذا التقرير :

✓ عرض السيد الوزير؛

✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين؛

✓ جواب السيد الوزير.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية



إدارة الدفاع الوطني

عرض السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف
 بإدارة الدفاع الوطني حول مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني
 للسنة المالية 2021

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج
بمجلس المستشارين

الثلاثاء 24 نونبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين وآله وصحبه

السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدات والسادة أطر مجلس المستشارين،

يسعدني أن أجدد اللقاء بكم في هذه المناسبة السنوية، التي تخصصها لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج لدراسة ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني بعد أن تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب، وأغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم، حضرات السيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة الموقرة، عن امتناني وكامل تقديري لما تولونه من اهتمام بالغ لقضايا القوات المسلحة الملكية. ويعد هذا اللقاء فرصة لاطلاعكم على الجهود المبذولة من طرف القوات المسلحة الملكية من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار لبلادنا والمساهمة في عمليات السلم والأمن خارج المملكة وفق التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وقبل عرض مضامين هذا المشروع، وجبت الإشارة إلى أن بلورته قد تمت وفق مرجعية منبثقة من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وتتجلى مرتكرات هذه المرجعية فيما يلي:

أولاً: مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية، بجميع مكوناتها وتنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها بغية الاطلاع بمهاتها بنجاعة ومهنية عالية في:

- ✓ حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وتقوية الحراسة بكل يقظة وحزم على الحدود البرية والجوية والبحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود إضافة إلى ظواهر الإرهاب؛
- ✓ ومواصلة مساهمتها المتميزة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين انسجاماً مع قيم التضامن الإنساني المتجذرة في أصالتنا وتاريخنا وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

ثانياً: مواصلة تفعيل الخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي.

ثالثاً: تحسين ظروف عيش العسكريين من خلال تنفيذ الشطر الثالث من الزيادة في أجورهم ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة (العاملين والمتقاعدين) وذويهم.

رابعاً: ترتيب الأولويات وذلك للحفاظ على التوازن بين الامكانيات التي توفرها ميزانية قطاع الدفاع الوطني والحاجيات المتزايدة التي تملها المهام المتنامية لأفراد القوات المسلحة الملكية والتي تعرف تكلفتها منحا تصاعديا على اعتبار ضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في هذا المجال.

وبناء على ما سبق، اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن أتناول في هذا العرض تفاصيل مشروع ميزانية قطاع الدفاع الوطني وما تحقق من إنجازات خلال السنة الحالية، وذلك من خلال:

الباب الأول: تقديم مشروع الميزانية برسم سنة 2021.

الباب الثاني: الإنجازات المسجلة برسم ميزانية سنة 2020.

الباب الأول:
مشروع الميزانية برسم سنة 2021

أستهل هذا الباب بالإشارة إلى أن مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني لسنة 2021 يعكس أهمية الجهود المبذول ويأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المالية المتاحة للقيام بمختلف المهام الموكولة إلى القوات المسلحة الملكية على أحسن وجه، ومتابعة تمويل الالتزامات المرتبطة بمخطط عصرنة وتحديث تجهيزاتها وآلياتها.

وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع هذه الميزانية في استحضار مختلف الاكراهات التي فرضتها مواجهة جائحة كورونا والالتزام بالتوجهات والأولويات المسطرة لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، حيث سيبلغ سنة 2021 الغلاف الإجمالي لميزانية هذه الإدارة **47,4 مليار درهم** مقابل **45,4 مليار درهم** برسم سنة 2020 أي بزيادة قدرها **ملياري درهم** أي بنسبة **4%**. وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة 2021 المعروض أمام أنظار لجنتم الموقرة على الشكل التالي:

I- ميزانية التسيير

1. باب الموظفين

بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا الباب **35,1 مليار درهم** أي بزيادة **2 مليار درهم** مقارنة مع السنة الماضية، وستمكن هذه الزيادة من تغطية النفقات التالية:

♦ **1,3 مليار درهم** لتغطية الشطر الثالث والأخير من الزيادة في الأجور التي وافقت عليها

الحكومة سنة 2019 لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين؛

♦ **0,3 مليار درهم** لتغطية ارتفاع مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي

والتقاعد؛

♦ **0,3 مليار درهم** لتغطية رواتب وأجور وتعويضات **4.200** منصب مالي جديد المقترح

إحداثها في إطار مشروع هذا القانون، والتي ستخصص لسد حاجيات الوحدات

العسكرية المحدثة من طرف القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي.

2. باب المعدات والنفقات المختلفة

سيسجل هذا الباب ارتفاعا طفيفا حيث سيبلغ الغلاف المالي ما يناهز **7,2 مليار درهم** أي بزيادة

بنسبة **1,5%** مقارنة مع سنة 2020، تم رصده بالكامل لتسوية ودعم المنخرطين الجدد في مؤسسة الحسن

الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين.

وقد تم الحرص على برمجة مبلغ إجمالي لباب "المعدات والنفقات المختلفة" لتغطية الاحتياجات

الضرورية فقط والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

▪ رصد ما يناهز **1,02 مليار درهم** كاعتمادات لفائدة مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية؛

▪ رصد ما يناهز **62 مليون درهم** كاعتمادات لفائدة تعاقدية القوات المسلحة الملكية؛

- **540 مليون** درهم لأداء مستحقات الماء والكهرباء والاتصالات مع تشجيع استعمال الطاقات المتجددة؛
- مستحقات الوقود الضرورية لتشغيل مختلف المعدات في حدود مليار درهم؛
- نفقات كراء المساكن الوظيفية لفائدة أفراد الدرك الملكي التي تناهز مليار درهم؛
- **230 مليون** درهم كإعانات مبرمجة لفائدة المستشفيات العسكرية والمؤسسات الأخرى التابعة لإدارة الدفاع الوطني بما فيها المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشدية الذي سيصبح مرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة ليساهم في دعم القوات المسلحة الملكية من خلال ضمان خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج والاستشفاء والخبرة لفائدة مختلف المكونات العسكرية وذوي حقوقهم وكذا المدنيين في حدود الإمكانيات المتاحة؛
- **80 مليون** درهم لتحمل نفقات التسيير المترتبة عن العمل بالخدمة العسكرية لفوج سنة 2021. وسيخصص المبلغ المتبقي لتغطية النفقات التالية:

- نفقات الحفاظ على جاهزية المعدات وضمان ما يحتاجه تشغيلها من صيانة وإصلاح؛
- نفقات التسيير لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي والحرس الملكي؛
- تكاليف التدخلات العسكرية التي تقوم بها القوات الملكية في الداخل والخارج من أجل تقديم مساعدات إنسانية كنشر مستشفيات عسكرية متنقلة، مع ما يتطلبه كل ذلك من مصاريف الأدوية والمستلزمات الطبية ونفقات التنقل والإيواء والإطعام والعتاد.

II- ميزانية التجهيز

بالنسبة لميزانية التجهيز فإنها لم تعرف أي تغيير مقارنة مع سنة 2020 إذ استقرت فيما قدره **5,1 مليار** درهم، وذلك احتراماً للمنهجية الرامية إلى عقلنة النفقات العمومية التي أملتتها الظروف الاستثنائية التي تجتازها بلادنا، مما جعل إدارة الدفاع الوطني تنخرط على غرار باقي مكونات الحكومة في عقلنة وترشيد النفقات العمومية عبر التحكم في كلفة المشاريع والتركيز على الأولويات.

وفي هذا الإطار، خصصت اعتمادات ميزانية التجهيز لتغطية العمليات التالية:

- شراء المعدات والأسلحة والذخيرة لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي؛
- بناء قاعدة جوية عسكرية بحريكة ومواصلة بناء ثكنات عسكرية متخصصة؛
- بناء مدرستين للبحرية الملكية في أسفي والقصر الصغير؛
- تأهيل المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط من أجل تطوير آليات الاستقبال وتحسين رعاية المرضى والتكفل بهم؛

- إصلاح وصيانة العتاد العسكري لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها بما فيها الطائرات والوحدات العائمة التي وصلت مرحلة الصيانة؛
- مواصلة بناء وتجهيز مراكز جديدة ذات مواصفات حديثة لتمكين الدرك الملكي بصفة تدريجية من تغطية جل الأقاليم وجمعات المملكة؛
- تعزيز البنية التحتية واقتناء التجهيزات الضرورية لمراقبة الحدود.

III- مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة

على خلاف ميزانية التسيير والتجهيز عرف الغلاف المالي المرصود لهذه النفقات انخفاضا برسم سنة 2021 يناهز **200 مليون درهم** أي بنسبة **2 %** ليبلغ **10,4 مليار درهم** مقارنة مع المبلغ المبرمج برسم سنة 2020 الذي كان يقدر بـ **10,6 مليار درهم** ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع المبلغ المخصص لأداء أقساط عقود العتاد ومستحقات الدين العسكري المترتب عن تنفيذ المخططات الرامية إلى عصرة قدرات القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وكذا الدرك الملكي.



بعد التطرق إلى الخطوط العريضة لمشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2021، يشرفني أن أعرض أمامكم موجزا لإنجازات هذه الإدارة برسم سنة 2020 والتي تتمحور حول الأنشطة التالية:

- حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية؛
- تدخل القوات المسلحة الملكية لتأمين معبر الكركرات؛
- دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم؛
- مواصلة تفعيل الخدمة العسكرية؛
- مساهمة قطاع الدفاع الوطني في محاربة جائحة كوفيد-19؛
- عصرة التشريعات المتعلقة بصناعة الدفاع داخل التراب الوطني؛
- تشجيع البحث العلمي البحري؛
- مساهمة القوات المسلحة الملكية في ميادين التعاون الدولي والأعمال الإنسانية؛
- دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في مجالات الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والمساعدات الإنسانية؛
- تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية لفائدة القوات المسلحة الملكية وكذا لعامة المواطنين؛
- تدبير مجال أمن نظم المعلومات؛
- مساهمة مركز الاستشعار البعدي الفضائي في التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحية والغابوية وإعداد خرائط طبوغرافية عالية الدقة؛
- الحفاظ على التراث العسكري المغربي والتعريف به.

المحور الأول: حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية

تعتبر مراقبة الحدود والساحل وتطوير القدرات لمواجهة التهديدات من الاهداتامات الرئيسية للقوات المسلحة الملكية، وفي هذا الإطار، وطبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تقوم القوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، بتعبئة موارد مادية وبشرية مهمة وذلك من أجل:

- ✓ أمن ومراقبة وحراسة الحدود البرية على طول حوالي 3.300 كلم؛
- ✓ حراسة ومراقبة السواحل على مسافة 3.500 كلم؛
- ✓ مراقبة المجال الجوي.

ومن أجل أداء هذه المهام على أحسن وجه، تعتمد القوات البرية في مراقبة الحدود البرية والساحل على نقط ثابتة ونقط للدعم وكذا فرق للتدخل بالإضافة إلى جهاز للمراقبة الإلكترونية. ومن جهةها تقوم القوات الملكية الجوية بمساهمة فعالة في هذا الشأن عن طريق سلسلة من الرادارات الثابتة للمراقبة الجوية ضد أي اختراق جوي. أما البحرية الملكية فتعمل على مراقبة ومواجهة الأنشطة غير المشروعة داخل المياه الإقليمية بواسطة رادارات للمراقبة البحرية وكذا عن طريق تعبئة وحدات للتدخل على طول السواحل.

علاوة على ذلك يساهم الدرك الملكي من جانبه في مراقبة الحدود ضد كل التهديدات وكذا تقديم الدعم على عدة مستويات تشمل المجال البري والجوي والبحري.

ففي ما يتصل بتدبير إشكالية الهجرة السرية، تقوم القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بمواجهة وتدبير الهجرة غير الشرعية التي تستدعي بدل مجهودات متواصلة وبقطة مستمرة للتصدي لها. وهكذا فالجهد متواصل لتعزيز الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود وإنفاذ المرشحين للهجرة غير الشرعية من مخاطر الغرق والموت في المياه الإقليمية.

في هذا الصدد، فقد تمكنت وحدات البحرية الملكية والدرك الملكي خلال الفترة الممتدة بين الفصل الثاني من سنة 2019 والفصل الأول من 2020 من إحباط عدد كبير من محاولات الهجرة غير الشرعية وإنقاذ المهاجرين من الغرق والموت همت ما يفوق 55.000 مرشحا للهجرة السرية أغلبهم من البلدان الإفريقية، وتم كذلك خفض الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بنسبة فاقت 50 % سنة 2019.

المحور الثاني: تدخل القوات المسلحة الملكية لتأمين معبر الكركرات

طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، قامت القوات المسلحة الملكية يوم 13 نونبر 2020 بوضع حزام أمني يهدف إلى تأمين معبر الكركرات بين المغرب والجمهورية الإسلامية الموريتانية، من خلال عملية، تمت بدون نوايا عدوانية وفقا لقواعد تدخل واضحة تقتضي تجنب أي احتكاك بالأشخاص المدنيين.

وخلال هذه العملية، فتحت الميليشيات المسلحة للبوليساريو النار على القوات المسلحة الملكية التي ردت عليها، وأجبرت عناصر هذه الميليشيات على الفرار دون تسجيل أي خسائر بشرية، وهنا لا بد من التأكيد على أن هذه العملية أنجزت على إثر إغلاق ميليشيات البوليساريو للمحور الطرقي العابر لهذه المنطقة الرابطة بين المغرب وموريتانيا.

كما أقدمت عناصر ميليشيات البوليساريو عمدا، أثناء ذات العملية، على إحراق معسكر الخيام الذي أقامته، وعمدت إلى الفرار على متن عربات من نوع (جيب) وشاحنات نحو الشرق والجنوب تحت أنظار مراقبي بعثة الأمم المتحدة (المينورسو).

وفي ظل هذا الوضع، ستواصل بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، اتخاذ الإجراءات الضرورية بهدف فرض النظام وضمان حركة تنقل آمنة وانسيابية للأشخاص والبضائع في هذه المنطقة الواقعة على الحدود بين المملكة والجمهورية الإسلامية الموريتانية وباقي الدول الإفريقية.

ونظرا لهذه التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، فإن بلادنا إذ تؤكد على التثبيت الراسخ بوقف إطلاق النار، فإنها تظل، وبالجزم ذاته، عازمة تمام العزم على الرد، بأكبر قدر من الصرامة، وفي إطار الدفاع الشرعي، على أي تهديد لأمنها وطمأنينة مواطنيها.

المحور الثالث: دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تم إعداد مخطط للتكوين 2020-2025 مع ملاءمة دائمة واستباقية للتكوين العسكري من أجل جعله متطابقا مع طبيعة المهام الموكولة للقوات المسلحة الملكية وحاجيات مختلف مكوناتها وكذا مواكبة أحدث القدرات الدفاعية.

وفي هذا الإطار، يولي صاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أهمية بالغة للتكوين، حيث تتوفر القوات المسلحة الملكية على مؤسسات متعددة لتكوين:

- ضباط سلاح الأرض، الدرك الملكي، المديرية العامة للدراسات والمستندات، الحرس الملكي والقوات المساعدة؛
- ضباط البحرية الملكية؛
- ضباط القوات المسلحة الجوية؛
- الأطباء الضباط وأطباء طب الأسنان والصيدلة والبيطرة؛
- الممويين العسكريين؛
- الضباط المساعدات الاجتماعيات.

1. التكوين الأولي والتكوين المستمر للعسكريين

في هذا الإطار، استفاد برسم سنة 2020، حوالي 13.443 متدربا بما فيهم أفراد القوات المساعدة من التكوين العسكري الأساسي والتكوين العسكري المستمر.

2. التكوين الشبه عسكري

في إطار المساعدة على التكوين، تقوم القوات المسلحة الملكية كل سنة بتقديم دعم أساسي في مجالات التكوين الأولي والمستمر لفائدة بعض الموظفين التابعين لبعض المؤسسات المدنية كالمديرية العامة للجوارك والضرائب غير المباشرة وكذا لفائدة بعض المدارس العليا كالمدرسة الحمديّة للمهندسين والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين والمعهد الملكي للإدارة الترابية.

وجدير بالإشارة إلى أن القوات المسلحة الملكية تتكفل كليا بنفقات التكوين العسكري وكذا الإيواء والمأكل وتنقل المتدربين خلال فترة التكوين التطبيقي الميداني. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا التكوين 1848 فردا.

3. تكوين العسكريين الأجانب

يكتسي التكوين العسكري أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون التي تربط القوات المسلحة الملكية ببعض الدول الصديقة والشقيقة خاصة الدول الإفريقية، إذ تستقبل المدارس ومراكز التكوين العسكري ببلادنا كل سنة متدربين أجانب من مختلف الرتب وفق برنامج يأخذ بعين الاعتبار طلبات هذه الدول وكذا

القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات بمختلف تخصصاتها، حيث تتكفل بالمدرين بشكل كامل، وفي هذا المجال استفاد برسم 2020 حوالي 585 عسكريا أجنبيا من التكوين داخل هذه المدارس والمراكز رغم الحالة الوبائية لجائحة كورونا التي لم تساعد على استقبال عدد أكبر.

4. الأساتذة والمؤطرون

يساهم ما يزيد عن 300 مؤطر مدني زيادة على الضباط وضباط الصف في التكوين العام والجامعي خلال تداريب التكوين الأولي والمستمر، حيث يتم وضع هؤلاء الأساتذة و المؤطرين العسكريين رهن إشارة مدارس التكوين أو يتم إلحاقهم بها.

المحور الرابع: مواصلة تفعيل الخدمة العسكرية

تنفيذا للأوامر السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تولي القوات المسلحة الملكية أهمية كبيرة للخدمة العسكرية من أجل النهوض بأوضاع الشباب من خلال تمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين والمجنندات.

ومن أجل استئناف الخدمة العسكرية في أحسن الظروف، عملت القوات المسلحة الملكية على توفير جميع الإمكانيات اللازمة والمناسبة لتكوين الفوج السادس والثلاثين للمجندين، كما سهرت على وضع خطة لتنظيم عملية استقبال فوج المجندين الجدد للخدمة العسكرية، حيث تم القيام بأشغال تهيئة المرافق المعدة لاستقبال الوافدين وكذا تلك المعدة للتكوين وتجهيز الوحدات بكل الوسائل الضرورية من أجل استقبال العدد الكبير للمجندين.

ومن جهة أخرى، ومن أجل استقبال الفوج 37 تم إنشاء 4 مراكز جديدة للتكوين من أجل استقبال 20.000 مجندا ومجندة وذلك بكل من بنسليمان وسيدي يحيى الغرب وبنكرير وطنطان بالإضافة إلى 27 وحدة بالمنطقة الجنوبية سيتم إعدادها وتجهيزها في أفق استغلالها خلال مرحلة التخصص.

1. تكوين الفوج السادس والثلاثين للمجندين

عملت القوات المسلحة الملكية على استفادة المجندين والمجنندات خلال المرحلة الأولى، والتي امتدت على مدى أربعة أشهر، من التكوين العسكري الأساسي، ونظرا للظروف التي تمر بها بلادنا بسبب جائحة كورونا تم تقليص مدة المرحلة الثانية إلى ثلاثة أشهر عوض ثمانية أشهر المخصصة للتكوين المهني في التخصصات المتاحة لهم، من أجل تعميق وتطوير خبراتهم.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت هذه العملية نجاحا كبيرا تجلى أساسا في:

- الانخراط التطوعي الكبير في عملية التجنيد في إطار الخدمة العسكرية؛
- الانضباط التام لجميع المجندين والمجنندات في جميع مراحل التكوين؛
- المشاركة في الأنشطة المبرمجة بطريقة تلقائية وبعزيمة وتفان؛

- التجاوب التلقائي في جميع مراحل التكوين مع ما تم برمجته لصالحهم؛
- الافتخار بالانتماء للوطن، مع تعميق القيم الوطنية والتشبث بالمؤسسات والانخراط في الدفاع عنها.

2. تنظيم عملية انتقاء الفوج السابع والثلاثين

في إطار الاستمرار في استقبال أفواج المجندين والمجنّدات، تم العمل على توفير الظروف الملائمة لإنجاح عملية تجنيد الفوج المقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة العددية في الأطر العسكرية. كما تم تنزيل مقررات دراسية وبيداغوجية ملائمة لتكوين المكونين والأطر العسكرية من جهة ومقررات تطبيقية لفائدة المجندين والمجنّدات من جهة أخرى. في هذا الإطار، أبرمت القوات المسلحة الملكية عدة اتفاقيات للتعاون مع كل من وزارة الداخلية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل تكوين المؤطرين في عدة تخصصات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إشعار وزارة الداخلية بعدد الأفراد الذين سيكونون الفوج السابع والثلاثين وتصنيفهم، غير أنه، نظرا لتفشي وباء كورونا، وما رافقه من إجراءات وقائية واحترازية، تم إرجاء إحصاء المرشحين للخدمة العسكرية إلى وقت لاحق، حيث يظل انطلاق العملية رهينا بتطور الوضعية الوبائية في بلادنا.

علاوة على ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن القوات المسلحة الملكية مستعدة أتم الاستعداد لاستقبال الفوج السابع والثلاثين للخدمة العسكرية. إذ أن هذه الاستعدادات، مستمرة بشكل فعال تحت إشراف لجنة مختصة، تشمل تتبع عملية إنشاء وتجهيز المراكز الجديدة، وإعادة صيانة المراكز القديمة، وتحديد برامج التكوين، وبرمجة دورات تكوينية وتدريبية همت المناهج البيداغوجية والتكوين الذاتي وكذا تحديد قواعد المعطيات وبرامج العمل والتتبع.

المحور الخامس: مساهمة قطاع الدفاع الوطني في محاربة جائحة كوفيد-19

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، يساهم قطاع الدفاع الوطني في محاربة جائحة فيروس كورونا عبر تعبئة كل الموارد البشرية والمادية والإبوائية والطبية واللوجيستية، التي تتوفر عليها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي.

1. دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في محاربة جائحة كورونا:

وفي هذا الإطار، برهنت القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي عن جاهزيتها للمشاركة إلى جانب المتدخلين في تدبير هذه الآفة، من خلال تجهيز ونشر مستشفيات عسكرية ميدانية وتسخير عدد من المراكز التابعة للقوات المسلحة الملكية ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة، فضلا على تعزيز المراكز الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة بأطعم طبية وأطر ترميضية واجتماعية تابعة لمختلف مصالح القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي. كما عملت مفتشية الصحة العسكرية على:

- ◆ تنظيم حملات تحسيسية ونشر ملصقات توعوية؛
 - ◆ إصدار دليل للإجراءات الوقائية على دعامة إلكترونية؛
 - ◆ تكوين المكونين للتكفل بالحالات وإجراء اختبارات الكشف عن الفيروس.
- بالإضافة على ذلك، قامت هذه المفتشية بدعم السلطات الوطنية من خلال مساهمتها عبر:
- ◆ مركز النداء "ألو 300"؛
 - ◆ وضع أطقم طبية متعددة الوظائف رهن إشارة هذه السلطات؛
 - ◆ توفير أطقم طبية للتدخل السريع؛
 - ◆ مستشفيات ميدانية ومركزين استشفائيين ببنكير وسيدي يحيى؛
 - ◆ مراكز للعزل والمشاركة في التجارب السريرية الخاصة باللقاح ضد الفيروس؛
 - ◆ اختبارات الكشف عن الفيروس.

وللقيام بالدور النبيل المنوط بها في الاستجابة لمحاربة تفشي هذه الجائحة، خصصت مفتشية مصلحة الصحة العسكرية مجموعة من الأسيمة لمرضى كوفيد 19 بطاقة استيعابية بلغت 1867 سريرا تم تخصيص 95 سريرا منها للإنعاش، كما تم وضع طاقم طبي متكون من 1454 طبيا عسكريا من جميع التخصصات و35 طبيا مدنيا تابعا لإدارة الدفاع الوطني و2750 ممرضا.

أما بالنسبة للمستشفيات العسكرية الميدانية والمراكز الاستشفائية، فقد تم نشر:

- المستشفى العسكري الميداني بالنواصر؛
- المستشفى العسكري الميداني بينسليمان؛
- المركزين الاستشفائيين بسيدي يحيى؛
- المركز الاستشفائي ببنكير.

وفي إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الرامية إلى تكليف الطب العسكري بشكل مشترك مع نظيره المدني لمكافحة جائحة فيروس كورونا، تولت مفتشية مصلحة الصحة العسكرية والدرك الملكي تقديم الدعم لوزارة الصحة على المستوى الإقليمي والجهوي، وذلك من خلال تخصيص:

- وحدات صحية للتدخل السريع منها 25 في المنطقة الشمالية و10 وحدات في المنطقة الجنوبية تتكون من 54 إطارا طبيا و109 مساعدا طبيا و162 إطارا مساعدا.
- مركز للعزل بمدرسة اللغات بطاقة استيعابية تقدر ب 300 سرير.
- مختبرا للكشف عن فيروس كورونا (PCR) تحت إشراف 4 أطباء بالإضافة إلى صيدلاني وخمس تقني مختبرات.

32 سيارة إسعاف تابعة للدرك الملكي و43 سيارة إسعاف تابعة للقوات المسلحة الملكية منها 32 مجهزة بتجهيزات أساسية و11 مجهزة بتجهيزات طبية.

كما قامت وحدة إنتاج الأقنعة للدرك الملكي بصناعة أزيد من 33 مليون كمامة من نوع FFP2 تضاف إلى مخزون الوحدة من هذه الكمامات المقدر بـ 3 ملايين، وفي إطار المساهمة في التصدي للجائحة تم توزيع إلى غاية 28 سبتمبر 2020 أزيد من 19 مليون كمامة، مع توفير مخزون يفوق 17 مليون كمامة.

أما فيما يخص الكمامات الجراحية، فقد تم إنتاج أكثر من 7 ملايين كمامة، وزعت منها أزيد من 5,6 مليون.

2. مساهمة الدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية إلى جانب القوات العمومية في الحفاظ على النظام العام في ظل حالة الطوارئ الصحية

بالإضافة إلى مساهمة قطاع الدفاع الوطني في محاربة جائحة فيروس كورونا عبر تعبئة كل الموارد البشرية والمادية والإبوائية والطبية واللوجستية، قدمت القوات المسلحة الملكية دعماً فعالاً للمحافظة على النظام العام والسكينة العامة، من خلال مساهمة القوات المسلحة الملكية في مناطق حضرية متعددة مثل الدار البيضاء ومراكش والرباط وطنجة للعمل على احترام حالة الطوارئ الصحية، وقد لاقى هذا التواجد لأفراد من القوات المسلحة الملكية في الشوارع العمومية ترحيباً كبيراً من المواطنين.

كما انخرط الدرك الملكي، على غرار القوات المسلحة الملكية، في مواجهة انتشار جائحة كورونا، من خلال العمل على احترام تدابير حظر التجوال والتنقل على متن وسائل النقل العمومية والخاصة، ما بين الجهات والأقاليم والمدن والجماعات الترابية، تفعيلاً لحالة الطوارئ الصحية، التي دخلت حيز التنفيذ بالمغرب، في إطار التدابير الاحترازية التي اتخذتها السلطات العمومية بشكل استباقي، للحد من انتقال العدوى، وتفشي هذه الجائحة.

وهكذا، عبأت مصالح الدرك الملكي جل مواردها البشرية والمادية واللوجستية، حيث تولت كل قيادة جمهورية توجيه السريات التابعة لها من أجل تطبيق حالة الطوارئ الصحية في مناطق نفوذها الترابي، وذلك من خلال التنسيق مع السلطات الترابية، وتكثيف حملات التعبئة والتحصين، وإقامة نقاط المراقبة على الطرق، وتكثيف الدوريات المحمولة لردع المخالفين.

3. دور المديرية العامة لأمن نظم المعلومات في ضمان الاستعمال الآمن لنظم المعلومات في ظل انتشار فيروس كورونا:

قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات طيلة فترة الجائحة بإنجاز مجموعة من الأنشطة التي سرعت عملية رقمنة الاقتصاد الوطني وتقوية الثقة الرقمية والتي اشتملت على ما يلي:

- إعداد نشرات أمنية وتوصيات خاصة؛
- تقوية أمن المنصات الرقمية (العمل عن بعد، المناظرة الرقمية، التوقيع الإلكتروني، تدبير المراسلات، التعليم عن بعد ...)

- تقييم المنصات التي تشكل دعامة لتطبيقات الانترنت والتي تم تطويرها لأغراض مرتبطة بالتصدي لجائحة كورونا.

المحور السادس: عصبة التشريعات المتعلقة بصناعة الدفاع داخل التراب الوطني

في هذا الإطار، صدر القانون رقم 10.20 المتعلق بالعتاد والتجهيزات المتعلقة بالدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة بعد اعتماده من طرف مجلسكم الموقر، والذي سيمكن بلادنا من التوفر على إطار قانوني حديث ومنسجم مع الالتزامات الدولية للمملكة، هدفه الرئيسي التأطير المحكم لهذا المجال مع الانفتاح على الأنشطة الصناعية المخصصة للدفاع وتطويرها داخل التراب الوطني.

ونظرا للارتباط الوثيق لمجال العتاد والتجهيزات المذكورة بالسيادة والأمن الوطني، والذي يفرض الإبقاء على هذا المجال الحساس تحت تأطير ومراقبة الدولة، فقد تم في إطار هذا القانون تكريس المبدأ العام لمنع الأنشطة الخاصة بالعتاد والتجهيزات المتعلقة بالدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، مع إمكانية منح استثناءات لتأسيس وحدات صناعية في إطار تنظيم محكم وتأطير جيد لمزاولة هذه الأنشطة داخل التراب الوطني. وفي هذا الإطار، ينص هذا القانون على إحداث لجنة وطنية لعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، يعهد إليها بممارسة الإشراف على مراقبة الأنشطة التي يقوم بها الحاصلون على التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون. كما يحدد التزامات حاملي هذه التراخيص وكذا العقوبات المترتبة عن الاخلال بالمتنضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

ومن جهة أخرى، يتوخى هذا القانون تشجيع صناعة الدفاع على المستوى الوطني مما سينعكس ايجابا من خلال خلق فرص الشغل وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة وكذا تعزيز الاستقلالية التدريجية لبلادنا في هذا المجال. كما يهدف إلى خلق الظروف الملائمة لتطوير التكامل بين القطاعين المدني والعسكري في مجال صناعة الدفاع والقطاعات الصناعية المدنية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الالكترونية. ولدعم تنافسيتهم، يخول هذا القانون للمستثمرين في هذا المجال، وعلى غرار القطاعات الصناعية الأخرى، الاستفادة من الامتيازات لدعم الاستثمار المعتمدة على الصعيد الوطني.

المحور السابع: تشجيع البحث العلمي البحري

في إطار تثمين رصيدنا البحري وضرورة الحفاظ عليه، عملت إدارة الدفاع الوطني ومفتشية البحرية الملكية على تأطير البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية الوطنية من خلال وضع إطار تنظيمي يمكن من إغناء وتشجيع البحث العلمي ببلادنا ويساعد على تطوير المعارف البحرية وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال.

وفي هذا السياق، وبعد الموافقة السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية نصره الله وأيده، تم إقرار مرسوم رقم 2.20.710 المتعلق بتحديد شروط وكييفيات

منح تراخيص البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، والذي يهدف إلى تشجيع البحث العلمي البحري وإتاحة الفرصة للمملكة للاستفادة من نتائج وخلصات البحث البحري الذي تقوم به المؤسسات الوطنية والأجنبية. وذلك طبقاً لأحكام المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1.14.84 المتعلق بتحديد اختصاصات مفتشية البحرية الملكية والتي نصت على الموافقة المسبقة لإدارة الدفاع الوطني بشأن القيام بالأبحاث العلمية البحرية داخل المياه الخاضعة للولاية الوطنية.

وهكذا تتجلى الأهداف الرئيسية لهذا المرسوم، الذي صادق عليه المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2020، في ما يلي:

أولاً: وضع الإطار التنظيمي الذي يجب أن تتم وفقه أنشطة البحث العلمي البحري، والذي يؤطر منح تراخيص البحث، وملء الفراغ الحالي في هذا المجال؛

ثانياً: إشراك الهيئات والباحثين المغاربة في البحث العلمي البحري الذي يقوم به الأجانب مع الحرص على مد الهيئات الوطنية بتقارير البحث والمعطيات والخلصات النهائية لاستغلالها في تطوير المعارف وتثمين الموارد البحرية الوطنية؛

ثالثاً: تشجيع البحث العلمي البحري ببلادنا لأغراض سلمية مع مراعاة مصالح المملكة وضرورة الحفاظ على الأمن والسيادة الوطنية؛

رابعاً: إحداث لجنة وطنية للبحث العلمي البحري مهمتها إبداء الرأي بشأن منح طلبات الترخيص أو تعليقها أو سحبها.

المحور الثامن: مساهمة القوات المسلحة الملكية في ميادين التعاون الدولي والأعمال الإنسانية

1. التعاون الثنائي:

تواصل المملكة المغربية جهود تطوير علاقات التعاون الثنائي في الميدان العسكري بانفتاحها على محيطها الإقليمي والجهوي والدولي، حيث تهدف من خلال الشراكات التي تربطها بالدول الصديقة والشقيقة إلى تنمية قدرات القوات المسلحة الملكية وتبادل الخبرات والتجارب في الميدان العسكري، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون المشترك وتنظيم التمارين الميدانية المشتركة والدورات التكوينية والتدريبات والزيارات. وتعتبر السنة الجارية استثنائية حيث أنه تم إلغاء عدداً مهماً من الأنشطة التي تم إدراجها في برنامج هذه السنة وذلك على إثر الإجراءات المتخذة بسبب جائحة كورونا.

2. التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع

انطلقت مبادرة " 5+5 دفاع " بهدف تطوير التعاون في مجال الدفاع والأمن في منطقة غرب الحوض المتوسطي بين خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوربي (اسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا) وكل من الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس.

تساهم هذه المبادرة، بشكل متواصل، في إنجاز أنشطة تعاون ملموس بين القوات المسلحة للدول الأعضاء لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، كما تسعى إلى توطيد الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون بين الأطراف. ويتمحور التعاون في إطار هذه المبادرة في المجالات الأربع التالية:

- المراقبة البحرية؛
- السلامة الجوية؛
- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية؛
- التكوين والبحث الأكاديمي.

وقد شارك قطاع الدفاع الوطني هذه السنة في خمسة أنشطة في إطار مبادرة "5+5 دفاع".

3. التعاون في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي

تجمع المملكة المغربية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي علاقات متميزة وتعاون مثمر يغطي مجالات متعددة سواء في إطار الحوار المتوسطي أو التعاون البيئي، وبفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها بلادنا من أجل استتباب الأمن وحفظ السلام، وكذا الدور الرائد الذي تلعبه في الحوار المتعدد الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط حضي المغرب بمكانة مهمة جعلت منه شريكا استراتيجيا للمنظمة.

وقد تمت خلال هذه السنة إعادة تمديد البرنامج الخاص للتعاون والشراكة (IPCP) بين المملكة المغربية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي ابتداء من 19 يونيو 2020 لمدة سنتين، والذي يهدف إلى تقوية الحوار السياسي الثنائي وتكثيف التعاون مع هذه المنظمة وفق الاحتياجات الأساسية.

يعتبر برنامج (IPCP) إطارا للتعاون بين المغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب لأنه يحدد إرادة المملكة لتعزيز تعاونها مع "الناتو" من خلال جميع مكوناته السياسية، والأكاديمية. وقد مكن هذا البرنامج المغرب من تحديد أولويات تعاونه مع حلف الناتو، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- الدفاع السيرياني؛
- تعزيز القدرة على العمل المشترك (interopérabilité)؛
- إدارة الأزمات والتظاهرات الكبرى وخطط الطوارئ المدنية؛
- تحديث القوات المسلحة.
- تطوير الحكامة الإدارية والمالية.

ومن أجل ذلك، شارك قطاع الدفاع الوطني هذه السنة في عدد من الأنشطة في إطار التعاون مع دول حلف الناتو.

4. مساهمة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام

منذ الاستقلال وبلادنا تستجيب لنداءات المجتمع الدولي من أجل التدخل لفض النزاعات واستتباب السلام والأمن عبر العالم، حيث لم تتوانى أبدا القوات المسلحة الملكية، في إطار مهامها، في الانخراط في أي عملية تهدف إلى استتباب والحفاظ على الأمن.

وفي هذا الإطار، وطبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تواصل تجريدات القوات المسلحة الملكية تأدية مهامها بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنة 2001 وجمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنة 2013.

5. إقامة المستشفيات العسكرية الميدانية وتقديم المساعدات الإنسانية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أقامت القوات المسلحة الملكية عدة مستشفيات عسكرية ميدانية، سواء داخل أرض الوطن أو في البلدان العربية كالأردن ولبنان، مجسدة بذلك التفاتة إنسانية ذات أبعاد نبيلة تجاه شعوب هذه المناطق، وقد قدمت هذه المستشفيات الإسعافات الضرورية والخدمات والوصفات الطبية لعدد كبير من المرضى.

وفي هذا المضمار، قدم المستشفى الميداني بالزعتري على مستوى الحدود الأردنية-السورية خلال الفترة الممتدة بين 2012 وإلى غاية 29 غشت 2020 أكثر من 1,6 مليون خدمة طبية، أما المستشفى الميداني ببلبنان فقد قدم، خلال الفترة الممتدة بين 10 غشت و30 سبتمبر 2020، 18.072 استشارة طبية و42.742 خدمة طبية و14.291 وصفة طبية.

المحور التاسع: دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في مجالات الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والمساعدات الإنسانية

في إطار جهودها للوقاية والتصدي لحرائق الغابات، تعمل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ومصالح الوقاية المدنية من أجل تطبيق محكم وفعال للمخطط المدير للوقاية.

وفي هذا المجال، قامت الطائرات التابعة للقوات الجوية الملكية والدرك الملكي خلال الفترة الممتدة فاتح يناير 2020 إلى غاية 11 سبتمبر من سنة 2020 بالعديد من التدخلات على امتداد 654 ساعة من الطيران وقد همت هذه العمليات 114 تدخلا.

وقد همت هذه التدخلات على الخصوص مناطق دار الشاوي/طنجة وبني عروس/تازة وباب برد/شفشاون وأرڤود/الراشيدية، مما كان له الأثر الحميد والوقع الايجابي على الساكنة المهتدة بحرائق الغابات، إذ سخر لهذه العمليات زيادة على العدد المهم من الطائرات، موارد بشرية مختلفة التخصصات.

وعلى صعيد آخر، تضع القوات المسلحة الملكية بشكل استباقي خلال الفترات الصيفية والشتوية بالجهات المعرضة للخطر ترتيبات وتجهيزات الإغاثة والمساعدة لفائدة الساكنة، ووسائل التدخل والإغاثة عبر المراكز الطبية ووسائل الهندسة والإنقاذ الجوي والبري.

المحور العاشر: تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية لفائدة القوات المسلحة الملكية وكذا لعامة المواطنين

يحظى الميدان الاجتماعي بأهمية بالغة داخل القوات المسلحة الملكية من خلال توفير الإمكانيات والوسائل الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية وتحسين ظروف عيش العسكريين وذوهم بمختلف شرائحهم، لا سيما فيما يخص الخدمات التالية:

1. الخدمات المقدمة من طرف مفتشية الصحة العسكرية

يساهم قطاع الصحة العسكرية بشكل فعال في مجال الصحة العمومية، معتمدا في ذلك على طاقم طبي من المستوى العالي وعلى الدعم المالي المتواصل الذي تقدمه له إدارة الدفاع الوطني، مما جعل من هذا القطاع نموذجا يحتذى به على الصعيدين الوطني والقاري، وفي هذا الإطار لابد من استعراض بعض المؤشرات التي توضح هذه الجهود:

✓ الاستمرار في الاستجابة الفورية في العلاج لحاجيات العسكريين وأسراهم وكذا المدنيين كلما سمحت القدرة الاستيعابية بذلك بمختلف المستشفيات العسكرية المجهزة بأحدث المعدات والمتوفرة على موارد بشرية مؤهلة. وقد تم خلال النصف الأول من سنة 2020 تقديم ما يناهز 212 ألف استشارة طبية، وأزيد من 28 ألف إقامة استشفائية، وما يناهز 100 ألف فحص بالأشعة وأكثر من 753 ألف فحص بيولوجي بالإضافة إلى ما يقارب 8750 عملية جراحية.

✓ المتابعة الطبية لفائدة المتقاعدين وذوهم وللعسكريين بمختلف الثكنات والوحدات؛
✓ التكوين والتدريب للطاقم الطبي والشبه الطبي المدني والعسكري، بالإضافة إلى الأجانب من الدول الصديقة والشقيقة.

2. الخدمات المقدمة من طرف مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية

تطلع مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية، وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، بمهمة العمل لفائدة منخرطيها وذوي حقوقهم، على تغطية المخاطر التي يمكن أن تصيبهم، من خلال تقديم الخدمات التالية:

أ. فيما يخص معالجة ملفات المرض وفتقاتها:

تمت معالجة 261 ألف ملف مرض بشأن الخدمات المؤداة في إطار الثالث المؤدى وأزيد من 658 ألف ملف مرض بخصوص الخدمات المنتقلة بمبلغ إجمالي يناهز 880 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2020.

ب. جودة الخدمات وتسهيل الولوج إليها:

- تقليص مدة معالجة ملفات مرض المنخرطين المتقاعدين والأرامل وذوي الحقوق وتحسين تتبعها؛
- إعادة انخراط قدماء العسكريين الحاليين على التقاعد من أجل استفادتهم من التغطية الصحية؛
- تكفل التعاضدية ببعض المصاريف الاستثنائية لفائدة المصابين بأمراض مزمنة ومكلفة؛

▪ اقتناء مجموعة من الأدوية المكلفة وذات الطابع الحيوي الغير قابلة للتعويض.

3. الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء

المحاربين

في إطار العناية الفائقة والاهتمام الخاص اللذين يوليهما صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية للمتقاعدين ولقدماء العسكريين والمحاربين، تعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين منذ انطلاقة أشغالها رسميا سنة 2002، على تقديم الدعم المعنوي والمادي لمنحيتها، الذين يفوق عددهم حاليا 250 ألفا، يستفيدون من خدمات هذه المؤسسة.

وهكذا فقد تم إلى غاية 31 غشت 2020، رصد ما يناهز 507 مليون درهم كاعتمادات استفاد منها 52.725 منخرطا بغية تغطية على الخصوص المصاريف التالية:

- ✓ 365 مليون درهم كبلغ إجمالي للإعانات التكميلية للمعاشات لفائدة المتقاعدين وقداماء العسكريين والمحاربين ولأراملهم؛
- ✓ 85 مليون درهم كبلغ إجمالي للإيراد العمري لفائدة كبار معطوي الحرب ولأرامل الشهداء؛
- ✓ 40 مليون درهم كبلغ إجمالي سنوي ناتج عن إعادة انخراط 46.000 متقاعد بتعاودية القوات المسلحة الملكية بعد أن أصبحوا دون تغطية صحية لعدم تجديدهم للانخراط بعد الإحالة على التقاعد؛
- ✓ 17 مليون ونصف درهم كبلغ إجمالي سنوي ناتج عن بعض المساعدات الأخرى.

4. الخدمات المقدمة من طرف المديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية

عملت المديرية العامة للمصالح الاجتماعية على تعزيز خدماتها الاجتماعية المقدمة لأفراد القوات المسلحة الملكية بمختلف رتبهم. وانسجاما مع أهدافها فإن الأنشطة التي قامت بها هذه المؤسسة تتمحور على العموم حول ما يلي:

- ✓ تسهيل تملك السكن وذلك عن طريق المساعدة في الحصول على قروض عقارية بشروط مناسبة ممنوحة في إطار اتفاقيات مبرمة مع مؤسسات بنكية، حيث استفاد، منذ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ وإلى حدود 31 غشت 2020، حوالي 42 ألف عسكري ومدني من هذه القروض التي تجاوزت قيمتها الاجمالية أزيد 10 ملايين درهم.
- ✓ تدبير منحة انتهاء الخدمة لفائدة العسكريين الذين أحيلوا على التقاعد حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي ناهز 141 مليون درهم برسم الفترة الممتدة بين فاتح يناير 2020 و31 غشت 2020 لأداء "قنوة" نهاية الخدمة (pécule) استفاد منها 6714 عسكريا.

وبرسم ذات الفترة من هذه السنة، فقد تم تقديم خدمات اجتماعية أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ تصفية 737 ملف خاص بالتأمين على الموت والعجز بكلفة إجمالية بلغت 94 مليون درهم.
- ✓ تقديم خدمات طبية لعلاج الأسنان والعيون لفائدة حوالي 47 ألف مستفيدا؛
- ✓ المساهمة في عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية بوضع 310 مساعدة اجتماعية رهن إشارة مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

ومن أجل تعزيز هذه الخدمات، تمت مواصلة أشغال إنجاز مشاريع البنيات التحتية عبر بناء وتجهيز وحدة المساعدة الاجتماعية وتوسيع المركب الاجتماعي بفاس ومواصلة بناء مركز التخييم للأطفال بالسعيدية وبناء وتجهيز مركزين للاصطياف بكل من تطوان و إفران و مواصلة بناء مراكز للتكوين المهني بعين حرودة والراشدية.

5. الخدمات المقدمة من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، واصلت وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، بشراكة مع مجموعة من الشركاء العقاريين، أشغال إنجاز برنامج 80.000 وحدة سكنية لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود. وتجدر الإشارة أن البرنامج الذي ساهمت فيه الدولة بما يقارب 3,7 مليار درهم يتكون من برنامجين هامين:

- برنامج بناء 20.000 وحدة موجهة للسكن الوظيفي،
- برنامج بناء 60.000 وحدة موجهة للسكن التمليكي.

وبخصوص تقدم أشغال هذا البرنامج، فقد تم إلى غاية تمّ شهر غشت 2020:

- أ- بالنسبة لبرنامج السكن الوظيفي، إنجاز 16.000 وحدة؛
- ب- بالنسبة لبرنامج السكن المخصص للملكية، إنجاز 68.000 وحدة سكنية من طرف الوكالة وفروعها وشركائها للمستفيدين وقد أنجزت الوكالة وفروعها 26.000 وحدة سكنية في حين بلغت حصة شركائها 42.000 وحدة سكنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تساهم في تنفيذ برنامج السكن المخصص للملكية من خلال تقديم إعانة للمستفيدين تم تحديدها بين 10% و 20% من ثمن الشراء وحسب نوعية السكن.

أما بالنسبة للمشاريع الأخرى المتعلقة بالإسكان، فتجب الإشارة إلى أن تنفيذ برنامج القضاء على السكن غير اللائق المنشأ على أراضي عسكرية قد تميز بالعمل على معالجة ما يعادل 17.033 ملف، استفاد منها 7537 أسرة بشكل نهائي. وتوجد باقي الملفات (9496 ملف) في طور التسوية.

ومن ناحية أخرى، قامت الوكالة بتفويت مجموعة من المساكن الوظيفية وذلك بأئمة تفضيلية لفائدة 3241 مستفيد.

المحور الحادي عشر: تدبير مجال أمن نظم المعلومات

تواصل إدارة الدفاع الوطني تعزيز الترسانة القانونية لبلادنا في مجال أمن نظم المعلومات، وذلك في إطار مسيرة التطور الذي يعرفه المجال الرقمي والذي يعد من أبرز الرهانات المستقبلية لبلادنا، ففي ظل

الاعتماد المتزايد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد، ومن أجل الانخراط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التطور، وجب تهيئة مناخ للثقة يوفر للفاعلين الاقتصاديين والإدارات والهيئات العمومية بيئة قانونية تضمن الاستخدام الآمن والمناسب للفضاء الرقمي والخدمات التي تتم عبره.

1. تعزيز الأمن السيبراني لبلادنا

أ. صدور القانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني

تمت المصادقة على هذا القانون في المجلس الوزاري المنعقد تحت رئاسة صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 6 يوليوز 2020 ووافق عليه البرلمان بغرفتيه، ويهدف إلى ما يلي:

✓ تعزيز حماية وصمود نظم المعلومات:

تحقيقاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، يتضمن القانون تدابير أمنية تهدف إلى تقوية القدرات الوطنية في هذا المجال والمساهمة في تأمين عملية التحول الرقمي بالمغرب وكذا تنسيق إجراءات الوقاية والحماية في مواجهة هجمات وحوادث الأمن السيبراني.

✓ مواجهة الهجمات السيبرانية وتعزيز الرقمنة وحماية المعطيات الشخصية والحساسة، من خلال:

- ♦ توسيع مجال حماية نظم المعلومات ليشمل فاعلين آخرين في هذا المجال؛
- ♦ وضع إطار للتعاون وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية للأمن السيبراني والمصالح المختصة في الدولة المكلفة بالتصدي للجرائم التي تخل بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات.
- ♦ الاسهام في دعم البرامج التي تعدها الهيئات المختصة في الدولة من أجل تعزيز الثقة وتطوير رقمنة الخدمات وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

✓ تحويل اللجنة الاستراتيجية والسلطة الوطنية لصلاحيات ووسائل الاضطلاع بمهمة حماية نظم المعلومات.

✓ تعزيز وتطوير البيئة الوطنية للأمن السيبراني.

ب. الشروع في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون الأمن السيبراني

من أجل حسن تطبيق مقتضيات القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، انطلقت بعد صدور هذا القانون عملية إعداد نصوصه التطبيقية، والتي من المتوقع وضعها في مسطرة المصادقة في الأيام المقبلة، وتهدف هذه النصوص بالأساس إلى تحديد:

- تأليف وكيفيات سير اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني، وكذا تأليف لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسمة وكيفيات اشتغالها ومجال تدخل كل عضو من أعضائها؛
- الدليل المرجعي، الذي يجب على كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية أو جماعة ترابية، أن تقوم وفقه بتصنيف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية والتامة والتوافر؛

- ✦ لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية وكذا السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتباريين الحاضرين للقانون العام المشرفين على تنسيق هذه القطاعات؛
- ✦ تحديد معايير تأهيل مقدمي خدمات الأمن السيبراني وكذا معايير تأهيل متعهدي افتحاص نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وكيفيات إجراء هذا الافتحاص.

2. وضع إطار قانوني جديد لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية

من أجل ضمان الحماية القانونية للمواطنين وتشجيعهم على الإقبال المتزايد على المعاملات الرقمية، وخصوصا في الظروف الحالية التي تعيشها بلادنا بسبب جائحة فيروس كورونا والحاجة إلى تطوير سريع للخدمات الإلكترونية، قامت إدارة الدفاع الوطني، بعد تفضل صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بإعطاء موافقته السامية، بإعداد مشروع قانون يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، والذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على هذه الخدمات، وعلى وسائل وخدمات التشفير (Cryptographie) وتحليل الشفرات (Cryptanalyse) وكذا على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة والقواعد الواجب التقيد بها من لدن هؤلاء ومن لدن أصحاب الشهادات الإلكترونية (Certificats électroniques). كما يحدد كذلك اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذا المشروع، الذي أحيل على مجلس النواب، في ما يلي:

أولاً: سن نظام أكثر شمولية يغطي مختلف الاستخدامات مما يمكن من رقمنة غالبية المعاملات الإلكترونية وتأطير مستويات مختلفة للتوقيع الإلكتروني بشكل يتلاءم ونوعية المعاملات الإلكترونية (المستوى البسيط والمستوى المتقدم والمستوى المؤهل)؛

ثانياً: إضفاء مرونة أكبر على التشريع الحالي من أجل الاعتماد الواسع على المصادقة الإلكترونية والاستجابة لاحتياجات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص؛

ثالثاً: تحديث التشريع الحالي وإغنائه بالتجارب الدولية المتقدمة في مجال المعاملات الإلكترونية وجعله متناسقا ومنسجما مع ما هو معتمد عند شركائنا الاقتصاديين؛

رابعا: إضافة خدمات ثقة جديدة تشمل الخاتم الإلكتروني (Cachet électronique) والحتم الزمني الإلكتروني (Horodatage électronique) وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون وإثبات صحة الموقع الإلكتروني.

3. تطوير نظام أمن خاص بتوزيع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية على أعضاء الحكومة

في إطار الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة لأمن نظم المعلومات لتعزيز الأمن المعلوماتي للقطاعات الحكومية، قامت هذه المديرية بتطوير نظام أمن خاص بتوزيع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية على أعضاء الحكومة الذي اعتمده الأمانة العامة للحكومة. هذا النظام تم وضعه لدى جميع القطاعات الوزارية، ويعمل النظام المذكور على توفير حماية للبيانات من خلال اعتماده على برامج التشفير

الوطنية.

4. مساعدة البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية

طبقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد إجراءات حماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، واصلت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات القيام بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للبنيات التحتية الحيوية لتسهيل عملية نشر الوسائل الضرورية للمراقبة والتصدي للهجمات المعلوماتية (Centres Opérationnels de Sécurité).

5. مواصلة تعزيز الأنشطة التحسيسية و التوعوية في مجال الأمن السيرياني

في إطار سعيها لتطوير القدرات اللازمة لحماية المصالح الحيوية للدولة والاقتصاد الوطني في مجال أمن نظم المعلومات، قامت المديرية العامة بفضل كفاءاتها الداخلية بتدقيق وافتحاص أمن نظم معلومات بعض الوزارات والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع الاستراتيجي. وقد ساهمت التوصيات التي أصدرتها المديرية عقب هذه العمليات في تحسيس هذه الهيئات حول ضرورة تطبيق بعض الإجراءات الاحترازية من أجل تأمين أفضل لسلامة أمن نظم معلوماتها.

وارتباطا بدورها التحسيسية، تواصلت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات تعزيز مجهوداتها المتعلقة بتزويد مسؤولي أمن نظم معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا تلك المتعلقة بمشغلي البنيات التحتية الحيوية الوطنية بالعديد من الإرشادات التقنية المتعلقة بالمستجدات الحديثة في مجال أمن نظم المعلومات.

6. الرفع من قدرات الموارد البشرية المتخصصة في مجال الأمن السيرياني

على غرار السنوات السابقة وفي إطار حرصها الدائم على تحسين خبرتها، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات ببرمجة دورات تدريبية لفائدة العديد من الأطر الوطنية المتخصصة في مجال أمن نظم المعلومات.

المحور الثاني عشر: مساهمة مركز الاستشعار البعدي الفضائي في التدبير الجيد للموارد المائية**والفلاحة والغابوية وإعداد خرائط طبوغرافية عالية الدقة**

إلى جانب استعمال القمرين الصناعيين "محمد السادس" "أ" و"ب" في مجال الدفاع الوطني والأمن الإقليمي، تمكن هذه البنيات التحتية الفضائية من تحقيق مجموعة من الأهداف المدنية والتي تخص مختلف المجالات.

علاوة على مهام المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي في تدبير وتطوير استغلال صور الأقمار الاصطناعية، وكذا تطوير المناهج وتجديد الوسائل الكيفية لمعالجة هذه الصور قصد توفير معطيات وخرائط يتم استغلالها في اتخاذ القرار من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، يسعى المركز للمساهمة في التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحة والغابوية وإعداد خرائط طبوغرافية عالية الدقة من أجل استعمالها في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان، بالإضافة إلى توفير المعطيات الكيفية بالرفع من جودة دراسات الجدوى الخاصة بمشاريع البنيات التحتية وكذا تقوية مراقبة الحدود والسواحل المغربية.

وعلى هذا الأساس، قام هذا المركز سنة 2020 بما يلي:

- ◀ مد مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والخاصة بصور للأقمار الاصطناعية غطت مساحة تقدر ب 250 ألف كلم²؛
- ◀ إبرام اتفاقية مع الوكالة الحضرية لولاية الدار البيضاء لتزويدها بمجموعة من الخرائط والصور؛
- ◀ إبرام اتفاقية في ميدان السكنى مع وزارة الداخلية من أجل التتبع المستمر للامتداد الحضري في الأقاليم والجماعات؛
- ◀ إعداد خريطة للفرشة المائية بغية التدبير المندمج للماء؛
- ◀ إعداد نشرات شهرية لتتبع النشاط الفلاحي؛
- ◀ إبرام اتفاقيات مع المديرية الجهوية للتجهيز والنقل بكل من الرباط والقنيطرة والداخلة لتزويدها بما يناهز 5550 كلم² من صور الأقمار الاصطناعية؛
- ◀ إعداد نشرات شهرية لتتبع ظاهرة التصحر على الصعيد الوطني.

المحور الثالث عشر: الحفاظ على التراث العسكري المغربي والتعريف به

- تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وفي إطار المهام المنوطة بها في مجال التاريخ العسكري والمتاحف والمعارض والأرشيف، قامت مديرية التاريخ العسكري خلال سنة 2020، بمجموعة من الأنشطة، سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الدولي، همت بالأساس ما يلي:
- ♦ الاستمرار في تحيين برنامجها التعليمي الخاص بالتاريخ العسكري من خلال إضافة مواضيع تتعلق بالتطور الذي عرفته مسألة الحدود المغربية عبر التاريخ وإبراز دور القوات المسلحة الملكية في ملحمة المسيرة الخضراء والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة.
 - ♦ إعداد برنامج متكامل لتبئية وصيانة قصبه مولاي رشيد التي تحتضن مقر المديرية ومتحف الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس والبرج الشبالي الذي يضم متحف الأسلحة وكذا البرج الجنوبي، وذلك في إطار الاعتمادات المالية الممنوحة للمديرية برسم سنة 2020.
 - ♦ إعداد معرض خاص حول مساهمة المملكة المغربية في عمليات حفظ السلام والعمل الإنساني في الوسط الفرائكفوني.

السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من خلال ما سبق وما تمت الإشارة إليه في هذا العرض، يتضح أن الاعتمادات المالية المرصودة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2021 تبرز بشكل ملموس المحمود المبذول من طرف ميزانية الدولة مما سيساعد القوات المسلحة الملكية على مواصلة الاطلاع بهماهما الجسدية والمتعددة الهادفة إلى الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار لبلادنا والمساهمة في عمليات السلم والأمن خارج

الملكة وفق التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

فكما اتضح لكم، على المستوى الوطني ستمكن هذه الميزانية من توفير الاعتمادات اللازمة حتى يتسنى للقوات المسلحة الملكية تحمل مهام الدفاع عن حوزة الوطن ووحدة تراه، التي تعتبر أولوية الأولويات بالنسبة لبلادنا، بالإضافة إلى تحديث وتجهيز وحداتها ومواصلة جهود تعزيز الخدمة العسكرية لفائدة شبابنا و إلى مساهمة هذه القوات إلى جانب الأجهزة الوطنية الأخرى في مواجهة التهديدات الإرهابية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتخريب والهجرة غير الشرعية وكذا مواصلة تقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية، كما ستساهم في مواصلة المجهود المبذول من أجل محاربة جائحة كوفيد-19 من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية والإيوائية والطبية واللوجيستية، التي تتوفر عليها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وباقي مكونات قطاع الدفاع الوطني.

وعلى المستوى الدولي، ستوفر الميزانية المرصودة برسم السنة المقبلة الاعتمادات المالية الضرورية لمواصلة مساهمة القوات المسلحة الملكية، بتوجيهات ملكية سامية، في عمليات حفظ السلام لفائدة بعض البلدان الشقيقة والصديقة والقيام بمهام أخرى متعددة.

كل هذه المهام النبيلة تتطلب استعدادا دائما وتضحية عالية من طرف قواتنا المسلحة الملكية التي تستحق كل الإشادة والثناء والتقدير.

وفي ختام هذا العرض، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم، وعلى دعمكم ومساندتكم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعوذ أمره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته



العلماء والمفكرين والمثقفين والمهنيين في الخارج

لقد شكلت المناقشة العامة فرصة أجمع من خلالها كافة المتدخلين على أهمية ومكانة القوات المسلحة الملكية في المجتمع المغربي، والأدوار الإنسانية التي تضطلع بها للذود عن ربوع الوطن وحماية أمنه وسلامته، كما اغتنموا الفرصة لتقديم تحية إكبار وتقدير للقائد الأعلى ورئيس أركان حرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس نصره الله وأيده على العناية التي يوليها لهذه الفئة.

بخصوص الميزانية أجمعت كل المداخلات على ضرورة رفع الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع لمواجهة التحديات ومواكبة التطور التكنولوجي وتعزيز القدرات الدفاعية أمام سباق التسلح في المنطقة وكذا مسابقة السياق الدولي الذي أضحى يتميز ببزوغ فاعلين جدد أبرزهم الصين كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل نظام عالمي جديد.

وبخصوص الوضع في معبر الكركارات والأحداث المرافقة له فقد أشاد السيدات والسادة المستشارون بالقوات المسلحة الملكية التي أبانت عن جاهزيتها لإعادة تأمين حركة النقل التجاري والمدني بالمعبر والمهنية العالية التي اتسمت بها بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، كما نوهوا بمضمون المكالمة الهاتفية لجلالته مع الأمين العام للأمم المتحدة والرسائل التي حملتها لخصوم الوحدة الترابية، وثنوا الجهود الدبلوماسية الرصينة خلال هذه الأزمة والعمل الميداني للدبلوماسية المغربية الذي يتجلى في فتح

العديد من القنصليات والتمثليات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة بمدينة العيون والداخلة، وكذا التعاطف الدولي ضد استفزازات ميليشيات البوليساريو بمعبر الكركارات.

كما أعلنوا عن تعاطفهم مع المحتجزين بمخيمات تيندوف والأوضاع المأساوية التي يعيشون فيها جراء التضليل الممارس عليهم.

وعلاقة بالموضوع طالبوا بضرورة التصدي بنفس القوة والحزم لانفصالي الداخل وإعمال القانون في حقهم.

ومن جهة أخرى أبرز أحد السادة المستشارين أن معبر الكركارات كان بمثابة حلم يراود الآباء المؤسسين للاتحاد الإفريقي حيث كان يطلق عليه آنذاك طريق طنجة-لاغوس.

وأشار إلى أن الأحداث التي عرفها هذا المعبر كرست مجددا الإجماع الوطني وأحيت أجواء المسيرة الخضراء المظفرة، حيث تم استحضار أجواء وذكريات الزيارة الميدانية للحزام الأمني للأقاليم الجنوبية للمملكة التي قامت بها لجنة الخارجية بمجلسي البرلمان والروح المعنوية العالية للجنود المرابطين في تخوم الصحراء المغربية.

وبموازاة ذلك اعتبر جل المتدخلين البلاغ الصادر عن اللجنة حول أحداث

معبر الكركارات خطوة تعكس الدعم الموصول والدائم للقوات المسلحة الملكية

ودعوا بالمناسبة لتنظيم زيارة مشتركة للجنة الخارجية بمجلسي البرلمان للمعبر الحدودي بالكركرارات.

وفيما يتعلق بدور القوات المسلحة الملكية خلال جائحة كورونا فقد تمت الإشادة بالمجهودات الميدانية للقوات المسلحة الملكية لسهرها على تأمين وضمان نجاح الحجر الصحي، كما نوهوا بالمجهود العلمي والطبي ودور الأطقم الطبية 1450 طبيب عسكري و2400 ممرض وممرضة ودور المستشفيات الميدانية في المجهود الوطني الطبي والصحي من خلال حملات التوعية والتحسيس وإنتاج الكمادات.

وحول جاهزية وقدرات القوات المسلحة الملكية أكد كل المتدخلين على ضرورة تأهيل القوات المسلحة الملكية بكافة تشكيلاتها ولاسيما سلاح الطيران من الجيل الخامس والسادس على غرار بعض التجارب الدولية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الطيران الأوتوماتيكي (الدرون) من خلال الشراكة والتعاون العسكري الدولي. هذا فضلا عن اقتناء الدبابات والرادات الحديثة، والاهتمام أيضا بالتكوين والمدارس العسكرية واستثمار دورها في الإشعاع على الصعيد الدولي.

وبخصوص الصناعات العسكرية تم الاستفسار حول طبيعة الصناعات العسكرية ونوعية العتاد العسكري المصنع ببلادنا ودور المستثمرين الأجانب في هذا الإطار ومدى انعكاسات هذا التوجه على الأمن القومي للبلاد من الناحية العسكرية.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني أكدوا على قيمة وأهميته في رقمنة كافة المعاملات الإدارية والاقتصادية والتجارية والإمكانيات التي يوفرها لتعزيز الشفافية والحكامة والوقاية من الرشوة ، وفي هذا السياق تم استحضار تجربة مجلس العموم البريطاني في إحداث وكالة خاصة بالأمن السيبراني مهمتها مجابهة التحديات الأمنية على المستوى الإلكتروني.

كما تم التساؤل حول مصير المراسيم التنظيم للنصوص القانونية الصادرة عن اللجنة بخصوص الأمن السيبراني والتصنيع العسكري.

وحول الخدمة العسكرية تم التطرق لتأثير جائحة كورونا على هذه الخدمة بالنسبة للفرع 37 ، كما طرحت مسألة العودة الطبيعية لهذه الخدمة بعد التلقيح، والأرقام الحقيقية للمستفيدين من التجنيد ولاسيما الفرع 36 والفرع 37 ومدى تأثير هذا العدد على الميزانية.

وبالنسبة للوضعية الاجتماعية تمت المطالبة بضرورة خلق التوازن في الأجور بين أسلاك القوات المسلحة الملكية والاعتناء بالمتقاعدين والأرامل وأبناء الجنود والرفع من المعاشات ومنحهم بعض الامتيازات في الولوج لبعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والنقل مع التفكير في تكريم رمزي لمتطوعي المسيرة الخضراء ، وعلاقة بالموضوع تم اقتراح تخصيص دعم لصندوق المتقاعدين العسكريين كمبادرة يدعمها البرلمان – مجلس المستشارين.-

ومن جهة أخرى أثار أحد السادة المستشارين مسألة الدين العسكري حيث أوضح أن البرلمان يصادق على الميزانية والحساب الخصوصي والالتزام بالأداء وعلى الرغم من ذلك يوجد الدين العسكري، وفي هذا الإطار طالب بتوضيحات حول هذه المسألة.

جواب السيد الوزير

المملكة المغربية



إدارة الدفاع الوطني

جواب السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بإدارة الدفاع الوطني بشأن مداخلات السيدات والسادة المستشارين
أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2021

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أجدد لكم شكري وامتناني على ما تولونه من اهتمام بقضايا الدفاع الوطني خاصة منها ما يتعلق بوضعية العسكريين سواء منهم العاملين أو المتقاعدين، والذي يعد تعبيراً صادقاً عن التقدير والاعتزاز بالأعمال الجليلة التي قامت وتقوم بها القوات المسلحة الملكية في سبيل حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية واستقرار البلاد وتقوية الحراسة على الحدود لمواجهة كل التهديدات والمخاطر.

والشكر موصول لكم حضرات السيدات والسادة على دعمكم ومساندكم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية التي قامت، تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، يوم 13 نونبر 2020 بوضع حزام أمني يهدف إلى تأمين معبر الكركرات بين المغرب والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك وفقاً لقواعد تدخل واضحة تقتضي تجنب أي احتكاك بالأشخاص المدنيين، وهو التدخل الذي كان محط إشادة وتأييد دولي واسع.

وإذ أشيد بالمناقشة الغنية والهادفة التي ميزت هذا الاجتماع المخصص لتقديم ومناقشة مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2021، يسعدني، كما جرت العادة، أن أضع بين أيديكم بعض التوضيحات والاجابة على مختلف التساؤلات، واستسمحكم إذا لم أتطرق إلى جميع الأسئلة التي تفضلتم بطرحها والتي تبقى جديرة بكل عناية وتقدير وسوف تتم دراستها وإحالتها على الجهات المعنية.

وتفاعلاً مع مداخلاتكم القيمة سأتولى الجواب من خلال التوضيحات التي سأقدمها وفق المحاور التالية:

- ✓ مستوى الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني؛
- ✓ حجم الدين العسكري؛
- ✓ أهمية الاستثمار في الصناعات العسكرية؛
- ✓ تفعيل الخدمة العسكرية؛
- ✓ مستوى معاشات متقاعدي القوات المسلحة الملكية وأرامل؛
- ✓ الزيادة في أجور أفراد القوات المسلحة الملكية.

المحور الأول: مستوى الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني.

فيما يخص هذا المحور المتعلق بمستوى الميزانية، والتي ما فتئت تطالبون بالرفع منها، وجب الاعتراف والتأكيد على الجهود التي تبذلها الدولة والأولوية التي تعطىها لدعم قواتنا المسلحة الملكية، حيث يعتبر مستوى هذه الميزانية لا بأس به، رغم أنها تظل غير كافية بالنظر إلى المهام المتعددة التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية، لا سيما أمام التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، والتي تتطلب بقطعة مستمرة لجميع مكونات القوات المسلحة الملكية. وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع هذه الميزانية في استحضار مختلف الاكراهات التي فرضتها مواجهة

جائحة كورونا والالتزام بالتوجهات والأولويات المسطرة لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، حيث سيبلغ سنة 2021 الغلاف الإجمالي لميزانية هذه الإدارة 47,4 مليار درهم مقابل 45,4 مليار درهم برسم سنة 2020 أي بزيادة قدرها ملياري درهم أي بنسبة 4%.

ومن المعلوم أنه يخصص جزء مهم من ميزانية إدارة الدفاع الوطني لأجور أفراد القوات المسلحة الملكية الذي عرف هذه السنة ارتفاعا مقدرا ب 2 مليار درهم خصص منه 1.3 مليار درهم من أجل تغطية الشطر الثالث والأخير من الزيادة في الأجور التي وافقت عليها الحكومة سنة 2019 لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين. كما يحظى التكوين العسكري باهتمام بالغ، إذ بالموازاة مع اقتناء مختلف المعدات والعتاد، لا تدخر الإدارة جهدا في توفير تكوين عالي للموارد البشرية في مختلف المجالات ذات الصلة بهذه المعدات مع الاعتماد تدريجيا على الموارد البشرية الذاتية لصيانتها.

ولا يفوتني في هذا السياق، أن أؤكد لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن تدبير الاعتمادات المرصودة لقطاع الدفاع الوطني يتم بشكل عقلاني ويخضع لضوابط وقواعد الحكامة الجيدة، ف شراء العتاد العسكري مثلا، يتم عبر تحديد الأولويات، وعن طريق لجان، تدرس وفق معايير دقيقة، نوع الأسلحة المراد اقتناؤها وكيفية عقد الصفقات بشأنها والجهات أو الدول التي يجب التعامل معها.

وانسجاما مع هذا التوجه، ومواكبة للتطورات التكنولوجية التي تفرض التكوين المستمر لأفراد القوات المسلحة الملكية في جميع المجالات، تحرص إدارة الدفاع الوطني على تضمين اتفاقات اقتناء مختلف المعدات والعتاد توفير تكوين عالي للموارد البشرية في مختلف المجالات ذات الصلة بهذه المعدات مع الاعتماد تدريجيا على الموارد البشرية الذاتية لصيانتها.

المحور الثاني: حجم الدين العسكري

على غرار ميزانيات القطاعات الحكومية الأخرى، يعود سبب اللجوء إلى هذا الدين إلى عدم قدرة الميزانية العامة للدولة على الأداء دفعة واحدة لجميع مبالغ الصفقات التي تبرمها مع الموردين خصوصا الأجانب، وبالتالي يتم اللجوء إلى تمويلات داخلية وخارجية، بتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالمالية، تتناسب مع دفعات التسليم وتدبير خزينة الدولة والموجودات الخارجية للبلاد وذلك لتجنب الضغط على ميزانية الدولة وعلى ميزان الأداءات.

ووجبت الإشارة، إلى أن مبالغ الدين الخاص بإدارة الدفاع الوطني تدخل في إطار المبلغ التوقعي للدين الذي تقدمه الوزارة المكلفة بالمالية أمام أنظار مجلسكم الموقر، إلا أن ما يميز مسطرة أداء هذا الدين هو أن هذه المبالغ تدرج في إطار ميزانية إدارة الدفاع الوطني التي تتولى أداءه حسب جدولة زمنية مضبوطة، ووفق المساطر القانونية الجاري بها العمل.

والجدير بالذكر، أن الغلاف المالي المرصود للنفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة عرفت انخفاضا برسم سنة 2021 بنسبة 2% مقارنة بالغلاف المالي المرصود برسم ميزانية 2020، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع المبلغ المخصص لخدمة الدين العسكري المترتب عن تنفيذ المخططات الرامية إلى عصنة قدرات القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وكذا الدرك الملكي.

المحور الثالث: أهمية الاستثمار في صناعات العتاد وتجهيزات الدفاع.

سيمكن القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، من تشجيع صناعة الدفاع على المستوى الوطني مما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص الشغل وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة وكذا تعزيز الاستقلالية التدريجية لبلادنا في مجال الصناعات العسكرية. كما سيوفر الظروف الملائمة لتطوير التكامل بين القطاعين المدني والعسكري في مجال صناعة الدفاع والقطاعات الصناعية المدنية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الإلكترونية.

ولتشجيع صناعات العتاد وتجهيزات الدفاع، تم الحرص من خلال القانون رقم 10.20 على تحويل المستثمرين في هذا المجال الاستفادة من بعض الامتيازات لدعم الاستثمارات المعتمدة على الصعيد الوطني، على غرار القطاعات الصناعية الأخرى.

وفي هذا الصدد، سيخول هذا الإطار القانوني للدولة تهيئ الظروف الملائمة للمقاولات الأجنبية بشراكة مع المقاولات الوطنية للاستثمار في الصناعات العسكرية، من خلال استفادتهم من تحفيزات ضريبية وتدبير دعم الاستثمارات، وكذا الاستفادة من الأنظمة الاقتصادية المغربية في إطار عمليات التصدير والاستيراد التي يقومون بها.

المحور الرابع: تفعيل الخدمة العسكرية

تولي القوات المسلحة الملكية أهمية كبيرة للخدمة العسكرية من أجل النهوض بأوضاع الشباب من خلال تمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين من خلال حصولهم على شهادات تخول لهم ولوج سوق الشغل.

وفي إطار استقبال الفوج السابع والثلاثين من المجندين، تم رصد 80 مليون درهم من ميزانية إدارة الدفاع الوطني لتحمل نفقات التسيير المترتبة عن العمل بالخدمة العسكرية لسنة 2021.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تشييد أربعة (04) مراكز تكوين جديدة في كل من بن سليمان وسيدي يحيى وبن جرير وطانطان، مع تجهيزها بجميع المعدات اللازمة، التقنية والبيداغوجية، وكذا إعادة صيانة المراكز القديمة، من أجل توفير الظروف الملائمة لإنجاح عملية تجنيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة العددية في الأطر العسكرية.

وفي هذا الإطار، لقد تم إشعار وزارة الداخلية في شهر يناير 2020 بعدد الأفراد الذين سيكونون الفوج السابع والثلاثين وتصنيفهم، غير أنه، نظرا لتفشي وباء كوفيد-19، وما رافقه من إجراءات وقائية واحترازية، تم إرجاء إحصاء المرشحين للخدمة العسكرية إلى وقت لاحق، حيث يظل انطلاق العملية رهينا بتطور الوضعية الوبائية في بلادنا.

ولا بد من الإشارة إلى أن اختتام التكوين في الخدمة العسكرية يتوج بمنح شهادة تحدد نوعية التكوين المتخصص الذي تلقاه المجند تؤهله بعد اكتساب خبرات ومهارات جديدة للاندماج في المجتمع والحياة المهنية في مختلف الميادين كالترخيص أو الميكانيك أو الكهرباء أو الإلكترونيك أو المعلومات أو البستنة وغيرها من التخصصات

المهنية. كما أن عملية التجنيد ستمكن بعض المجندين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة من إدماجهم في صفوف القوات المسلحة الملكية في حدود ما تسمح به المناصب المالية المتوفرة.

المحور الخامس: مستوى معاشات متقاعدي القوات المسلحة الملكية والأرامل.

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الرامية إلى تحسن الظروف المادية لفائدة قدماء العسكريين وقدماء المحاربين وأرامل الشهداء، تعمل المصالح المختصة بقطاع الدفاع الوطني على ما يلي:

♦ بالنسبة لأرامل الشهداء:

تتكفل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين بهذه الشريحة، وذلك بتحديد حد أدنى لمداخيلهن من خلال الجمع بين معاش التقاعد ومعاش الزمانة حيث تم رفعه إلى مبلغ 3000 و3400 و3650 درهم لأرامل الجنود وضباط الصف والضباط، علماً أنه تم مؤخراً رفع هذا السقف بمبلغ 400 درهم ابتداء من فاتح يناير 2020.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الفئة تتمتع بكافة الامتيازات الاجتماعية والطبية المخولة لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين ومكفولي الأمة إسوة بباقي منخرطي هذه المؤسسة.

♦ بالنسبة لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين:

منذ تأسيسها، تعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين على تحسين الظروف المادية لفائدة منخرطيها من ذوي الدخل المحدود أو ممن يوجدون في وضعية هشاشة. ولهذا الغرض، تستفيد هذه الفئة من عدة إعانات يمكن إجمالها في ما يلي:

- **الإعانة الخاصة:** المقررة بمقتضى القانون 34-97، تمنح لقدماء المحاربين المستوفين للشروط المنصوص عليها، وتقدر بمبلغ 2520 درهم كل ثلاثة أشهر وهي قابلة للتحويل لذوي الحقوق بنسبة 50 في المئة؛
- **الإعانة التكميلية:** المقررة بمقتضى قرار ملكي والتي تهدف إلى رفع قيمة معاش التقاعد إلى 1700 أو 2000 درهم حسب مدة الخدمة الفعلية وأسباب الإحالة على التقاعد؛
- **الإيراد العمري المخصص لمعطوي الحرب:** يرمي إلى رفع معاش الزمانة المخصص لهذه الفئة إلى مبلغ يتراوح بين 2200 و5400 درهم وذلك حسب نسبة العجز الممنوحة للمعني بالأمر والفئة التي ينتمي إليها، وهو قابل للتحويل لفائدة الأرامل بنسبة 50 في المائة. أما فيما يخص الإيراد العمري المخصص لفائدة أرامل الشهداء، فقد تم رفع المعاش الأدنى لهذه الفئة إلى مبلغ يتراوح بين 3000 و3650 درهم.

وتجدر الإشارة، على أنه تم رفع هذه الإعانة بمبلغ 400 درهما شهريا، ابتداء من فاتح يناير 2020.

المحور السادس: الزيادة في أجور أفراد القوات المسلحة الملكية.

فيما يخص الاهتمام بأجور أفراد القوات المسلحة الملكية، لا سيما على مستوى أجور صغار الجنود، فلا بد من تجديد التأكيد على الرغبة الدائمة والعمل المتواصل الذي يقوم به قطاع الدفاع الوطني، تنفيذا للتعليمات السامية

لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، من أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لأفراد قواتنا المسلحة الملكية.

وإذا كانت أجور العسكريين تعد معقولة مقارنة مع أجور الموظفين المدنيين، إلا أنه وجب الاعتراف بالعمل الجبار الذي يضطلع به العسكريون، بالاحترافية والمهنية العالية في مراقبة الحدود والدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وسيادته والاستعداد الدائم للتدخل ومحاربة التهديدات الأمنية.

وفي هذا الإطار، استفاد أفراد القوات المسلحة الملكية من الزيادة في الأجور على غرار الموظفين المدنيين، سواء من خلال تلك التي تمت سنة 2011 أو الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية التي تم إقرارها سنة 2019 والتي تمت على ثلاث مراحل: الأولى في فاتح يوليوز 2019؛ والثانية في يناير 2020؛ والشطر الثالث في يناير 2021.

وجدير بالذكر أنه تم تخصيص نفس مبلغ الزيادة سواء بالنسبة للضباط أو ضباط الصف أو الجنود، وبالتالي يكون لهذه الزيادة أثر إيجابي أكبر على صغار الجنود، حيث تمت على العموم المساواة بينهم في إقرار هذه الزيادة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كانت تلمح لكم أهم التوضيحات والاجابات بخصوص مداخلاتكم القيمة، وختاماً أجدد لحضراتكم عبارات تقديري واعتزازي بالتواصل معكم، معبرا لكم عن جزيل الشكر على حسن اهتمامكم، وعلى ما تولونه من دعم ومساندة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعر أمره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حول

مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

= برسم السنة المالية 2021 =

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2020 - 2021

= دورة أكتوبر 2020 =

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني

والمغاربة المقيمين في الخارج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2021.

خصصت اللجنة يوم الخميس 26 نونبر 2020 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزماة رئيس اللجنة، وحضور السيد محمد أمكراز وزير الشغل والادماج المهني، والسيد مصطفى الكثيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

في مستهل الاجتماع أوضح السيد وزير الشغل والادماج المهني أن دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع المندوبية السامية جاء هذه السنة في سياق وطني متميز، تزامن مع احتفال الشعب المغربي بذكرى عيد الاستقلال وما تجسده هذه

الذكرى من دلالات وطنية وتاريخية لمسار حافل بالإنجازات والبطولات الخالدة التي تجسد تضحيات أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

بعد ذلك قدم السيد المندوب السامي، عرضا شاملا استعرض من خلاله حصيلة أهم المنجزات المحققة في إطار ميزانية سنة 2020، وكذا الاستراتيجية المسطرة والآفاق والتوجهات المستقبلية المزمع انجازها برسم السنة المالية 2021. بخصوص الإنجازات المحققة برسم سنة 2020، أوضح أن المندوبية واصلت العمل على أهم المحاور الأساسية التي تشمل :

■ تحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية وكذا الأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير، وإدماج أبنائهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، باعتماد التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي، من خلال التشجيع على إحداث مقاولات ذاتية، واستفادتهم من المنافع العينية والامتيازات التفضيلية الخاصة بالسكن.

■ صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية ، من خلال إحداث فضاءات جديدة في مختلف مدن المملكة، والتي تساهم في مد جسور التواصل والتفاعل بين الأجيال الناشئة والذاكرة الوطنية، وكذا إقامة معالم تذكارية، ونشر ثقافة المواطنة الايجابية الحقة.

■ الأنشطة الدولية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

■ تدبير الموارد البشرية والمادية، وكذا الاصلاحات التشريعية والتنظيمية والقانونية.

■ أما فيما يخص البرامج المستقبلية برسم سنة 2021، فقد أوضح أن المندوبية وضعت من ضمن أولوياتها:

■ مواصلة صيانة الذاكرة التاريخية المغربية وتثمينها واشاعتها في صفوف الناشئة.

■ العمل على تمثيل أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير في الملتقيات والمحافل الدولية، لتوطيد علاقات التعاون مع نظيراتها بالخارج خدمة للقضية الوطنية.

■ تحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية والأحوال المعيشية والصحية للأسر المقاومة وأعضاء جيش التحرير، مع تشجيع التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي.

■ المواكبة المستمرة في تدبير الموارد البشرية والمادية للقطاع.

ويتضمن مشروع ميزانية 2021، رصيد بغلاف مالي إجمالي يتحدد في :

145.096.000,00 درهم يتوزع كآتي :

← 1- اعتمادات التسيير:

138.432.000,00 درهم منها :

- نفقات الموظفين والأعوان: 67.020.000,00 درهم.
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة : 71.412.000,00 درهم.

← 2- اعتمادات الاستثمار:

- اعتمادات الأداء : 6.664.000,00 درهم.
- اعتمادات الالتزام: 30.000.000,00 درهم .

ويتضمن هذا التقرير :

✓ عرض السيد المندوب السامي ؛

✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين ؛

✓ جواب السيد المندوب السامي.





عرض السيد المندوب السامي

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

**عرض مشروع الميزانية الفرعية
لقطاع المقاومة وجيش التحرير
برسم سنة 2021**

عرض مشروع الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة وجيش التحرير برسم سنة 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين
سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم
وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيد رئيس لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق
المغربية المحتلة بمجلس المستشارين؛
- السيدات والسادة المستشارين المحترمون.

أشعر بالاعتزاز والابتهاج وأنا أتواجد في هذا اللقاء الذي يتجدد مع السيدات والسادة
المستشارين المحترمين، أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة،
من أجل التواصل والحوار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة وجيش التحرير
برسم السنة المالية 2021 ولأستعرض في ذات المناسبة حصيلة النتائج و المنجزات التي
حققتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020، وكذا
المشاريع و برامج وأوراش العمل المزمع إنجازها برسم السنة القادمة 2021، كما تم
رسمها وفق رؤية تعتمد البرمجة لتحقيق النجاعة في الأداء وربط الأهداف بالنتائج وضمان
الحكامة الجيدة أخذا في الحسبان الوضع الاعتباري الذي أضحت تتبوأه مؤسسة المندوبية
السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذي يرقى بها إلى مستوى إدارة مواطنة
وخدمية ومنفتحة على مرتفقيها تضطلع بمهام وادوار ذات صلة وثيقة بكل ما يمت للوطنية
والمواطنة بصلة، وتوظيف منظومة القيم الوطنية في خدمة المشروع المجتمعي الحداثي

الديمقراطي والتنموي والنهضوي لكسب رهانات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعاها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية التي تنشدها بلادنا.

ويشكل هذا اللقاء كذلك مناسبة سانحة للتواصل مع ممثلي الأمة وتبادل الآراء والأفكار ومد جسور التعاون مع المؤسسة التشريعية باعتبارها قوة اقتراحية وازنة لبلوغ المقاصد والأهداف التي ننشدها خدمة لأسرة المقاومة وجيش التحرير التي يكن لها الشعب المغربي كل التقدير ويوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فانق عنايته وسابغ حذبه ومشمول رعايته.

وسأتناول بالتحليل في الجزء الأول من هذا العرض حصيلة المنجزات والمكاسب المحققة في إطار تنفيذ ميزانية 2020 و في الجزء الثاني آفاق العمل والبرامج المستقبلية برسم السنة المالية 2021.

المحور الأول: ويتعلق باستعراض حصيلة النتائج والمنجزات عن السنة المالية المنصرمة
2020؛

والمحور الثاني: ويستشرف التوجهات والآفاق المستقبلية لسنة 2021 التي تشكل الإطار الزمني لمشروع الميزانية المدروسة.

الجزء الأول

حصيلة المنجزات المحققة في إطار تنفيذ ميزانية سنة

2020

وفقا لما يقتضيه التوجه الإستراتيجي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء التحرير وخطط وبرامج العمل المرسومة للمرحلة الثلاثية 2019-2021 وبرنامج العمل المرحلي لسنة 2020،

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاشتغال في المجالات والمفاصل التي تتشكل منها الاختصاصات والصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة وهي:

-تحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية والمعيشية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، لفائدة مرتفقيها وطالبي خدماتها العمومية؛

-تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري: التغطية الصحية الأساسية - النظام التكميلي - الإسعاف الصحي؛

-الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والتعاوني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

-الاستثمار في ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والمشاركة وتثمين رصيد القيم الوطنية وثقافة المواطنة الايجابية؛

-الإصلاحات التشريعية والقانونية والتنظيمية؛

-تمثيل أسرة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية والعربية والإفريقية والترافع والدفاع عن القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية والثابت الدستورية في المؤتمرات والملتقيات الخارجية؛

ومن الجدير بالذكر والتزاما بمقاربة حسن التدبير الإداري المعتمدة بهذا القطاع والتي تأخذ بعين الاعتبار سلم الأولويات والأسبقيات في الاختيارات والتوجهات العمومية أنه تواصل العمل بالحزم والإصرار المطلوبين بغية ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد البشرية والمادية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

وفي هذا المضمار، وجب التذكير بأنه رصد بميزانية الاستثمار للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لسنة 2020 غلاف مالي وصل 7 175 000 درهم كاعتمادات للأداء و 6.000.000 كاعتمادات الالتزام، وخصص لميزانية التسيير في باب الموظفين مبلغ 66.300.000 درهم، وفي باب المعدات والنفقات المختلفة اعتماد مالي قدره 72 013 000 درهم.

وبالإضافة إلى هذا وذاك، فقد أسفرت المساعي والمبادرات الحثيثة التي تم اتخاذها في إطار التعاون والشراكة مع شركاء مؤسساتيين وفاعلين عموميين انجاز مشاريع من خارج ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تمثلت في بناء فضاءات

للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم المملكة تندرج في سياق الانخراط الطوعي والالتفانية المنشودة والتفاعل الايجابي مع البرامج الحكومية واستثمارات الوكالات والمؤسسات العمومية والهيآت والمجالس المنتخبة.

ويمكن استحضار مجمل المكاسب والمنجزات المحققة خلال سنة 2020 في المهام والصلاحيات التالية:

- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني؛
- تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير؛
- تدبير الموارد البشرية والمالية والإصلاحات التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير؛
- الأنشطة الدولية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

المحور الأول: صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني

يكتسي ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني والتحريري الذي يعد أحد أهم الأوراش وحجر الزاوية في مخطط عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أهمية كبرى. فما تحقق في هذا الحقل يعد - بشهادة الجميع - متميزا ووازنا سواء في مجال إغناء الرصيد التاريخي واستجلاب الوثائق التاريخية المودعة في مراكز الأرشيف الأجنبية أوفي مجال الكتابة التاريخية وتنظيم الندوات والملتقيات الفكرية وتخليد الذكريات الوطنية أو الانفتاح والتفاعل مع المجتمع والتواصل مع المستهدفين من الشباب والناشئة والأجيال الجديدة من تلاميذ المؤسسات التعليمية وطلبة الجامعات ونشطاء المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين أو صيانة الموروث الثقافي والحضاري الذي تعد فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير حاضنة له.

ومن أهم وأبرز ما تم إنجازه في هذا المضمار برسم سنة 2020 وجبت الإشارة لما يلي:

1 - إحداه فضاءات جديدة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير:

فبالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة لقطاع المقاومة وجيش التحرير، حرصت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اعتماد مقاربة

تشاركية لتجاوز الإكراهات المالية حيث تمكنت من عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الشركاء والمتعاونين المؤسساتيين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية وبعض الداعمين الخواص. وهكذا أمكن توفير اعتمادات ومخصصات مالية لتمويل مشاريع الفضاءات في تعددها وتنوعها وانتشار واتساع الرقعة الجغرافية والمجالية التي تغطيها، حيث امكن بفضل هذه المقاربة التشاركية الناجحة افتتاح 95 وحدة - فضاء هي اليوم تنشط بانتظام واستمرار وتؤدي أدوارها التربوية والتنقيفية والتواصلية مع الذاكرة التاريخية ومع جمهور المستهدفين والوافدين عليها والمتلقين لأنشطتها من الفئات السوسيو-ثقافية ومن سائر الفئات العمرية المكونة للمجتمع.

في هذا السياق ورغم الظروف الاستثنائية التي عرفتها بلادنا بفعل جائحة كورونا وتداعياتها وآثارها على الأجواء العامة في المجتمع، تم برسم سنة 2020، إلى غاية متم شهر أكتوبر، فتح 6 فضاءات وهي كالتالي:

- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باليوسفية؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بدمنات؛
- النيابة الإقليمية وفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالخميسات؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بطاطا؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باغبالونكردوس؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازارين، المزمع افتتاحه في غضون شهر

نونبر 2020؛

بالإضافة إلى توسعة فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التالية:

- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتارودانت؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بوادي زم؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببرشيد؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بشيشاوة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأيت اورير بإقليم الحوز؛
- وفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة بئر الكندوز بإقليم أوسرد.

وللتذكير، يضم كل فضاء من الفضاءات مجتمعة المرافق التربوية والتثقيفية والتواصلية التالية:

- قاعة أو أكثر للعرض المتحفي لإنعاش وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية وعرض الوثائق التاريخية والمخطوطات والتحف والأدوات والمعدات من قطع الأسلحة والألبسة والأدوات والمعدات التي تم استخدامها إبان فترة الكفاح الوطني والمقاومة والفداء، علاوة على المعروضات الإثنوغرافية والتراثية المحلية؛

- قاعة للمطالعة ومكتبة تضم الإصدارات والمؤلفات في ثقافة الوطنية والمواطنة في مواضيع تاريخية وطنية وذات علاقة بالثقافة العامة بالمعارف والمدارك الاجتماعية والإنسانية والكونية؛

- مرفق وسائط السمعي- البصري؛

- مرفق للمعلومات والأنترنيت؛

- فضاء اجتماعي للتواصل بين قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم؛

- قاعة للندوات والمحاضرات؛

- مرفقا تربويا وتثقيفيا موجها للشباب والناشئة لتأطيرهم وتلقيهم مبادئ التربية على القيم الوطنية والمواطنة الايجابية والسلوك المدني؛

- مرفقا للتكوين والتأهيل على التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي وإحداث مشاريع ذاتية ومنشآت صغرى ومتوسطة من لادن بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من حاملي أفكار مشاريع اقتصادية ذاتية، صغرى ومتوسطة؛

- مرافق إدارية ووظيفية؛

- مرافق صحية.

2 - تخليد الذكريات الوطنية :

في سياق التوجه الهادف إلى التعريف بالأحداث والمحطات التاريخية للمقاومة والتحرير والرصيد النضالي للشعب المغربي من أجل الحرية والاستقلال، تخلد أسرة المقاومة وجيش التحرير سنويا ذكريات تاريخية تدرج في سجل ملحمة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية، وذلك بسائر ولايات وعمالات وأقاليم المملكة، حيث يتم تنظيم مهرجانات خطابية ولقاءات

تواصلية، وأنشطة ومسابقات تربوية وثقافية وفنية وترفيهية ورياضية، وإقامة معارض للوثائق والصور التاريخية ولكتب ومصنفات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإلقاء نواب واطر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عروضاً وكلمات ومنها كلمة المناسبة لاستحضار أبعاد ودلالات هذه المناسبات الوطنية.

ومراعاة للطرفية التي تعرفها بلادنا كسائر بلدان العالم والمتمثلة في تفشي جائحة كورونا والتزاما بالتدابير الاحترازية للحجر الصحي وما فرضته من احتياطات وقائية واستباقية، فقد تم خلال هذه السنة وابتداء من شهر ابريل اعتماد منهجية مبدعة يقتضيها تخليد الذكريات الوطنية، وذلك بإلقاء كلمات بالمناسبة وتنشيط ندوات افتراضية وتفاعلية ومحاضرات عن بعد بتعاون وتنسيق مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمؤسسات الجامعية والتعليمية المعنية بالتربية والتكوين والشباب والرياضة والشأن الديني وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام المشترك.

وهكذا تم تخليد الذكريات الوطنية الآتي ذكرها:

- ✓ ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 ؛
- ✓ ذكرى انتفاضة 29 و 31 يناير 1944 بالرباط وسلا وفاس (29 يناير بالرباط وسلا و 31 يناير 1944 بفاس) ؛
- ✓ ذكرى زيارة الوحدة لجلالة المغفور له محمد الخامس إلى محاميد الغزلان بإقليم زاكورة في 25 فبراير 1957 ؛
- ✓ ذكرى معركة الدشيرة وجلاء آخر جندي أجنبي عن الصحراء المغربية يوم 28 فبراير 1976 على امتداد الفترة من 28 فبراير إلى 2 مارس في كل من العيون وبوجدور والسمارة؛
- ✓ ذكرى معارك بوغافر في 26 مارس بجماعة اكنيون بإقليم تنغير ؛
- ✓ ذكرى استشهاد البطل موحى وحمو الزياني بخنيفرة في 29 مارس بجماعة تماككت بإقليم خنيفرة ؛
- ✓ ذكرى أحداث 7 ابريل 1947 بالدار البيضاء في 7 أبريل من كل سنة؛
- ✓ ذكرى رحلة الوحدة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس لطنجة في 9 أبريل 1947 ؛
- ✓ ذكرى زيارة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى مدينة تطوان في 9 أبريل 1956؛
- ✓ ذكرى استرجاع منطقة طرفاية إلى الوطن في 15 أبريل 1958 ؛

- ✓ ذكرى وفاة جلالة المغفور له الحسن الثاني في 9 ربيع الثاني من كل سنة؛
- ✓ ذكرى استشهاد البطل الشريف محمد امزيان في 15 ماي بجماعة زغنغان بإقليم الناظور ؛
- ذكرى اليوم الوطني للمقاومة (استشهاد البطل محمد الزرقطوني في 18 يونيو 1954 والوقفه التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس على قبر الشهيد بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاده وذلك يوم 18 يونيو 1956 بالدار البيضاء في 18 يونيو من كل سنة؛
- ✓ ذكرى استرجاع مدينة سيدي افني في 30 يونيو 1969؛
- ✓ ذكرى بناء طريق الوحدة بإقليم تاونات في 5 يوليوز 1957 ؛
- ✓ ذكرى معركة أنوال في 21 يوليوز بإقليم الدريوش ؛
- ✓ ذكرى معركة وادي المخازن في 4 غشت بجماعة السواكن بإقليم العرائش؛
- ✓ ذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب في 14 غشت 1979 بالداخلة ؛
- ✓ ذكرى مظاهرة المشور بمراكش في 15 غشت 1953؛
- ✓ ذكرى انتفاضة 16 غشت بوجدة في 16 غشت 1953 ؛
- ✓ ذكرى انتفاضة 17 غشت 1953 بتافوغالت بإقليم بركان؛
- ✓ ذكرى مظاهرة وادي زم في 19 و 20 غشت 1955 بإقليم خريبكة ؛
- ✓ ذكرى ثورة الملك والشعب ليوم 20 غشت 1953 ؛
- ✓ ذكرى انتفاضة بوفكران في الأسبوع الأول (مابين 1 و 3 شتنبر) من شهر شتنبر في كل سنة ؛
- ✓ ذكرى وفاة جلالة المغفور له محمد الخامس في 10 رمضان ؛
- ✓ ذكرى استشهاد الفدائي البطل علال بن عبد الله في 11 شتنبر بالرباط ؛
- ✓ ذكرى انطلاق العمليات الأولى لجيش التحرير بشمال المملكة في كل من ايموزار مرموشة بإقليم بولمان وفي مثلث الموت بتيزي أوسلي وأكنول وأجدير بإقليم تازة وفي سيدي بوزينب بإقليم الحسيمة والناظور من فاتح أكتوبر إلى 4 منه؛
- وسيتم خلال شهري نونبر ودجنبر 2020 تخليد الذكريات الوطنية التالية :
- ✓ ذكرى المسيرة الخضراء في 6 نونبر 2020 ؛
- ✓ ذكرى معركة الهري في 13 نونبر 2020 بخنيفرة ؛
- ✓ ذكرى الأيام المجيدة الثلاثة:العودة ، الانبعاث والاستقلال في 16 – 17 و 18 نونبر 2020 ؛

- ✓ ذكرى انطلاق عمليات جيش التحرير بجنوب المملكة في 21 و 22 نونبر 2020، في كل من أقاليم طاطا وأسا-الزاك وكلميم وطانطان؛
- ✓ ذكرى انتفاضة قبائل ايت باعمران في 23 نونبر 2020 بمدينة سيدي افني وبمدينة تزنييت؛
- ✓ ذكرى أحداث 7 و 8 دجنبر 1952 بالدار البيضاء اثر استشهاد الزعيم السياسي والنقابي التونسي والمغربي فرحات حشاد، وذلك يوم 7 دجنبر 2020؛
- ✓ ذكرى معركة جبل بادو بالرشيديية في 29 دجنبر 2020.

3- الندوات الفكرية والأيام الدراسية:

إبرازا لروائع وأمجاد ملحمة ثورة الملك والشعب التي شكلت منعطفًا حاسمًا ومفصليًا في مسلسل الكفاح الوطني ، أقيمت ندوات علمية وأيام دراسية استهدفت توثيق وتدوين فصول ملاحم الكفاح الوطني والمقاومة والتحرير ، وتناولت هذه التظاهرات العلمية والثقافية فصولًا وجوانب من تاريخ الكفاح الوطني من اجل الحرية والاستقلال والوحدة. ومن هذه الندوات يمكن ذكر العناوين التالية :

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية وتكريمية بعنوان : "وجوه من النضال الوطني والمقاومة بمنطقة اوطاط الحاج : المرحوم رشيد الإدريسي نموذجًا " ، وذلك يوم الخميس 9 يناير 2020 بأوطاط الحاج؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال بالرباط لقاء علمي وتكريمي، يوم الثلاثاء 14 يناير ، 2020 بقاعة الاجتماعات بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - بالرباط؛

تحضير المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير ندوة: بعنوان معركة آيت عبد الله ضد الاستعمار الفرنسي، السياق – الخصوصية، بتفراوت وكانت مقررة يوم السبت 07 مارس 2020 وتعذرت إقامتها في آخر لحظة. إلا أنه تم تجميع النصوص الكاملة للمساهمات العلمية من عروض ومداخلات بعد استصدارها من الدارسين والباحثين والمهتمين والمتخصصين في الموضوع.

حصيلة الندوات الافتراضية والمحاضرات عن بعد خلال فترة الطوارئ الصحية

تنفيذا لمقتضيات المذكرة الإدارية عدد 23 بتاريخ 30 ابريل 2020 والمتعلقة بتنفيذ مضامين برنامج العمل لسنة 2020 ، وفي ظل الظرفية الاستثنائية التي تشهدها بلادنا نتيجة استمرار حالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة كورونا كوفيد 19، وفي سياق مواصلة العمل بطرق بديلة وناجعة بفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، في مجال الإعداد الأكاديمي لأبحاث ودراسات حول الأحداث التاريخية وأعلام وأقطاب المقاومة وأعضاء جيش التحرير بالمناطق التي تدخل في النفوذ الترابي للنيابات والمكاتب المحلية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، تم اعتماد منهجية تنظيم ندوات افتراضية وتفاعلية ومحاضرات عن بعد بتعاون وتنسيق مع مؤسسات جامعية وتعليمية وتربوية وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام المشترك.

ففيما يتعلق برصيد الأبحاث الأكاديمية والدراسات التاريخية، كانت الحصيلة إلى غاية 16

يوليوز 2020 كالتالي:

رت.	عنوان الدراسة أو البحث	النيابة
1	الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية للمقاومين بمنطقة تادلة ما بين سنة 1953م و 1956 م	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالفيق بنصالح
2	الحركة المنندة بظهير 16 ماي 1930 بفاس الأطوار، النتائج، والأصداء	النيابة الجهوية بفاس
3	الكفاح المسلح والعمل الفدائي بمدينة صفرو وضواحيها إبان فترة الحماية- مدينة صفرو وقرية الجهليل نموذجا-	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بصفرو
4	المقاومة الرحمانية من خلال التراث الشعبي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن جرير
5	المقاومة المسلحة بتفيلالت ضد الاستعمار الفرنسي من خلال أشغال الندوة الوطنية حول " دور علماء تفيلالت وأدبائها وفنانيها وقبائلها وجيش التحرير في مقاومة الاستعمار "	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالجرف إقليم الرشيدية
6	المقاوم المجاهد زايد أسكونتي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرشيدية
7	تنظيمات وخلايا الفداء والمقاومة السرية بمنطقة سيدي سليمان	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بسيدي سليمان
8	جوانب من الذاكرة المحلية لإقليم الرحامنة	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن جرير
9	جوانب من الأوضاع السياسية والاجتماعية والعلمية بالقصر الكبير والعرائش وبإديتهما خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من خلال وثائق مخزنية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالقصر الكبير
10	المقاومة وجيش التحرير بجرسيف	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجرسيف
11	جوانب من الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة بمدينة الدار البيضاء	النيابة الجهوية بالدار البيضاء
12	المجاهد "زأيد أسكونتي" بطل معركة جبل يادو سنة 1933	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بكلميمة بإقليم الرشيدية
13	دور قبائل الهبط في معركة واد المخازن 1578م	المكتب المحلي بالعرائش
14	لمحة تاريخية عن مساهمة قبائل ايت سوكو في مقاومة الاحتلال الفرنسي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمريرت
15	معارك سيدي علي بن ابراهيم ببني عياط (27-28-29 ابريل 1913) بين استراتيجيات الاحتلال الفرنسي والمقاومة الشرسة.	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بازيلال
16	إسهام المقاومة الريفية الخطابية الفاعل في مسلسل الكفاح الوطني المغربي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميضار.

17	مصادر سلاح جيش التحرير المغربي بالشمال	النيابة الإقليمية بتازة
18	شذرات تاريخية من الأدوار البطولية لبعض رجالات الريف الشرقي إبان الكفاح الوطني.	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميضار
19	منطقة أوواط الحاج خلال عهد الحماية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باواط الحاج.
20	من تاريخ المنظمات السرية للمقاومة بالأطلس المتوسط "فرع منظمة أسد التحرير بعين اللوح"	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأزرو
21	محمد الشريف أمزيان من خفر القوافل التجارية إلى قيادة معركة اغزارن وشن	النيابة الإقليمية بالحسيمة.
22	الزاوية الريسونية ودورها في المقاومة	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالحسيمة
23	اسفي والحركة الوطنية : تاريخ مجيد	النيابة الإقليمية بأسفي
24	المقاومة في منطقة تافراوت وأحوازها	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتافراوت
25	شكيب أرسلان والشبيبة الوطنية بفاس: أوجه الدعم والتضامن	النيابة الجهوية بفاس
26	جوانب من مقاومة قبائل زعير للوجود الاستعماري	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتمارة
27	تحسين شبكات الري بقبائلي بني توزين وتغريست	النيابة الإقليمية بالناظور
28	حركة المقاومة والفداء بمنطقة قلعة السراغنة من خلال العمليات الفدائية للخلايا السرية : 1953- 1955	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بقلعة السراغنة
29	الدور العسكري لقيادة القرن التاسع عشر	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن مسيك
30	المقاومة بالجنوب الشرقي المغربي: مقاربة بيبليوغرافية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتغغير
31	" مقاومة قبائل بني يزناسن: إقليم بركان نمونجا ، ما بين 1907 و 1956 "	النيابة الإقليمية ببركان
32	عمليات جيش التحرير بالشمال وأصداؤها في الصحافة الفرنسية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتاوريرت
33	ملاحم من المقاومة المسلحة بمنطقة الحاجب: مساهمة في دراسة موقف قبائل الأطلس المتوسط من التدخل الأجنبي إقليم بركان نمونجا ، ما بين 1907 و 1956	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالحاجب
34	تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال: السياق والتداعيات	النيابة الإقليمية بالناظور
35	ملحمة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال وموقف علماء القرويين من نفي السلطان	النيابة الجهوية بفاس
36	التخطيط والإستراتيجية التوصلية لمعركة لهري: قراءة سيكولوجية لشخصية القائد موحى وحمو الزياني	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بخنيفرة
37	قراءة لكتاب: المرأة المغربية والتاريخ الوطني: إشكالية الفعل النسائي بين التاريخ العالم والتاريخ المدرسي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بخنيفرة
38	أحداث كفاح ومقاومة قبائل زمور للوجود الاستعماري: إقليم الحسيمة نمونجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتيفلت
39	جوانب من تاريخ منطقة سيدي بنور	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بسيدي بنور
40	تاريخ إقليم الصويرة ومسار المقاومة المحلية وجيش التحرير به	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالصويرة
41	دور حرفيي فاس في انتفاضة 31 يناير 1944	النيابة الإقليمية بتازة
42	حضور قبائل صنهاجة السراير في ملاحم الريف الكفاحية	النيابة الإقليمية بالحسيمة
43	شذرات حول المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بالشمال المغرب	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتاركيسبت
44	الدليل البيبليوغرافي لمنطقة زيان وأحوازها	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميرت
45	جوانب من مقاومة إقليم الحاجب للاستعمار الفرنسي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالحاجب
46	مديونة: المجال، القبيلة والتاريخ	النيابة الإقليمية بالدار البيضاء- بن مسيك
47	المقاومة المسلحة المغربية الأولى : 1907-1934	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميرت
48	الأوضاع العامة بالمغرب قبيل توقيع عقد الحماية الفرنسية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميرت
49	جوانب من تاريخ الاستعمار والمقاومة بحاضرة تزنييت وضواحيها ما بين 1912 و 1934	النيابة الإقليمية بتزنييت
50	التدخل الفرنسي بمنطقة الجنوب الشرقي للمغرب وردود فعل قبائل آيت عطا المجاهدة	النيابة الإقليمية بورزازات

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

51	زيارة المغفور له محمد الخامس لمحاميد الغزلان : السياق التاريخي والأبعاد والدلالات	النيابة الإقليمية بطاطا
52	اسهامات المرأة المغربية في مسارات الكفاح الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والفكرية	النيابة الإقليمية بتطوان
53	الحركة الوطنية بمدينة شفشاون من خلال وثائق حزب الإصلاح الوطني 1937 - 1940 : قضايا واستنتاجات	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بشفشاون
54	الحركة الوطنية بالشمال 1912-1956 تطوان نموذجا	النيابة الإقليمية بتطوان
55	المقاومة المسلحة والنضال السياسي بالمنطقة الخليفية : أية علاقة	النيابة الإقليمية بتطوان
56	القضية الوطنية المغربية خارج سياج الحماية	النيابة الجهوية فاس-مكناس
57	معركتنا مسكي الاولى 1916 والثانية 1919	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير النيابة الجهوية لدرعة تافيلالت بالرشيديّة
58	لمحة تاريخية عن معركة البطحاء بتافيلالت 1918	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرصاني
59	أطوار معركة بوذنيب 1908	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بكلميمة
60	لمحة تاريخية حول منطقة البوسفية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالبوسفية
61	مظاهرة كرنفال بمكناس في 25 يوليوز 1955 : الأسباب والنتائج	النيابة الإقليمية بمكناس
62	صفحات الفيسبوك ، واجهة متجددة لأنشطة فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير : فضاء ازرو – إقليم افران نموذجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بازرو
63	استراتيجية تسيير مراكز جيش التحرير : مركز بوسكور نموذجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجريسيف
64	الدار البيضاء : التاريخ والدينامية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالدار البيضاء-بن مسيك
65	تأزّة من خلال الرحلات الاستكشافية الفرنسية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأكنول
66	المقاومة المسلحة المغربية بين الكتابة التاريخية والرواية الشفهية:منطقة فجيح نموذجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بفجيح
67	جوانب من تاريخ المقاومة بمنطقة تالسينت	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتالسينت
68	مقاومة إقليم فجيح بين الرواية المكتوبة والشفوية: معارك عين الشعير نموذجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببوعرفة
69	شذرات من الكفاح الوطني المغربي ضد المحتل	النيابة الجهوية بمرآكش-اسفي
70	اصالة المقاومة بمنطقة بني يزناسن	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير النيابة الإقليمية ببركان
71	البطل محمد الزرقطوني	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بسطات
72	تاريخ وحضارة دمنات العريقة ومساهمتها في مقاومة الاستعمار الفرنسي	النيابة الجهوية ببني ملال-خنيفرة
73	جيش التحرير بمثلث الموت في اكتوبر 1955: من التأسيس إلى العمليات الميدانية	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير تازة 1
74	العمليات الأولى لانطلاق جيش التحرير بجنوب المملكة: اقا نموذجا	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باقا
75	حاضرة اسامهد المقاومات : من حركة أيتعزى يهدي إلى مقاومة قبائل أيتوسى	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باسا
76	الدعم المغربي، السياسي والدبلوماسي والعسكري للثورة الجزائرية، والكفاح المغربي المشترك (1954 / 1962)	النيابة الإقليمية ببركان

وفيما يتعلق بحصيلة العروض والندوات التي تم بث نصوصها على الصفحة الرسمية للمندوبية السامية لتقديم المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى حدود يوم 16 يوليوز 2020، فقد كانت على النحو التالي:

التاريخ	الندوة أو المحاضرة	النيابة أو الفضاء	تأطير وتنشيط
20 ماي 2020	جوانب من علاقة المغاربة بالمستعمر الفرنسي	فضاء سيدي قاسم	الدكتورة ابتسام تملالين

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

الاسم	الموضوع	الجهة	التاريخ	المنتدى
الدكتور عبد الرزاق السعيد	فضاء الجرف	شذرات من التاريخ الاجتماعي والثقافي لواجهة الجرف بإقليم الرشيدية	24 ماي 2020	زم الأوبئة
د يحيى لطفي العيالي، د محمد وسيط، د الطاهر الزباني ود. محمد فخر الدين.	فضاء سيدي بنور	التراث الثقافي بمنطقة دكالة	27 ماي 2020	
الدكتور عبد الرزاق بنواحي	النيابة الإقليمية بمكناس	اضاءات حول المقاومة الزمورية: قبائل مصغرة نموذجاً	29 ماي 2020	
الدكتور هزرتي بنجلون	فضاء سيدي قاسم	التضامن والنضال المغربي الجزائري المشترك خلال الحقبة الاستعمارية 1962/1830	29 ماي 2020	
الدكتور عاهد ازحبي	فضاء فاس	تصور النخبة المثقفة بشمال المغرب للإصلاح والنهضة	29 ماي 2020	
الدكتور عبد العزيز بلهكري	فضاء الرشيدية	الخطاب الكولونيالي عن تافيلالت: تقرير الضابط اوستري 1909	30 ماي 2020	
الأستاذ سفيان حمومي	فضاء الريصاني	التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة تافيلالت على عهد الحماية	4 يونيو 2020	
الدكتور عبد القادر العبوي	النيابة الإقليمية بمكناس	مقاومة قبائل بني يزاسن، رد فعل عن الاحتلال الفرنسي لمدينة وجدة سنة 1907	4 يونيو 2020	
الدكتور عبد العزيز بلهكري	فضاء سيدي قاسم	سيدي قاسم من الضريح الى المدينة الكولونيالية 1918-1956	5 يونيو 2020	
الأستاذ عثمان المراني علوي	فضاء الرشيدية	معارك وشخصيات منسية من تاريخ المقاومة الفيلالية: منطقة الرب وزعامة ابن الجنفي نموذجاً	6 يونيو 2006	
مجموعة من الأساتذة والباحثين من المغرب ومصر والجزائر ولبنان	فضاء فاس	حفرات في الذاكرة التاريخية المشتركة لحركات المقاومة بالشمال الإفريقي	8 يونيو 2020	
الأستاذ أسامة الزكري	فضاء سيدي قاسم	الشهيد محمد الزرقطوني: سيرة الشهادة والوفاء	17 يونيو 2020	
ندوة من تأطير وتنشيط الأساتذة الباحثين: عبد الواحد بن الطالب، عدي الراضي، كمال صعيد ومحمد اضرضور	فضاء ميدلت	معركة ايت يعقوب، القيادة الروحية والقادة الميدانيون	20 يونيو 2020	
الأستاذ عبد العالي المليلي	فضاء مديونة	الاحداث الدامية للدارالبيضاء سنة 1907: السياق والتطورات	23 يونيو 2020	
ميلاحي السويدي، لحسن تاوشخت، ابراهيم الأتصاري، د محمود أمري وذليلي اليحياوي	فضائي تمارة وسلا	نماذج من المقاومة المغربية ضد المستعمر	24 يونيو 2020	
الطالب الباحث عبد الاله ايت لعشير	نيابة فاس	الحركة الوطنية بين الثوابت الوطنية والمتغيرات الدولية	24 يونيو 2020	
الدكتور سعيد الحاجي	فضاء شفشاون	مجتمع القصر الكبير خلال عهد الحماية: البنية والتحويلات	23 يونيو 2020	
الباحث عبد الله آيت لعشير	فضاء قصبه تادلة	قراءة في كتاب: مقاومة سكان إقليم ازبال	23 يونيو 2020	

	للاحتلال الفرنسي في مرحلة غزو المغرب ما بين سنوات 1933-1912		
ندوة من تأطير وتنشيط الأساتذة الباحثين: الحسان انوزلا، جواد الوالي، مبارك الزيكام ومصطفى الحمري ياسين جواد	نيابة العيون	صفحات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير بمنطقة الساقية الحمراء	24 يونيو 2020
	فضاء تارجيست بتعاون مع فضاء ازرو	تقديم كتاب: اتحادية قبائل صنهاجة السراير والمقاومة المسلحة بالريف 1909-1927	24 يونيو 2020
ندوة من تأطير وتنشيط الباحثين والجمعويين: فاطمة اعمومو، عزيز عموري عبد الرحمان حداد، فوزية بوكيران، شاكر المساوي احمد الغزوي وخلييل السعدي الدكتور محمد الكراي	الرباط/سلا	المتجمع المدني من مقاومة المستعمر الى الإسهام في التنمية	26 يونيو 2020
د. حنان اعيمي	فضاء القنيطرة	الحملة الفرنسية بين استعدادات المستعمر ومقاومة قبائل سهل الغرب	29 يونيو 2020
الدكتورة لبنى العماري	فضاء بن مسيك	الأوقاف النسائية ودورها في تحقيق التكافل الاجتماعي	29 يونيو 2020
ندوة من تأطير وتنشيط الأساتذة الباحثين: د. ابتسام تملان ، د. الحسن الخطيروذ. رشيد ازلف	فضاء القنيطرة	المقاومة النسائية بمنطقة الغرب: صفحات من تاريخ النضال الوطني	30 يونيو 2020
بمساهمة الأطروالقيمين على الفضاءات: توفيق بناصر، الحبيب لكرف، احمد اتني، لحسن كاسمي و احمد تانضافت د. امين لعكرط	نيابة سيدي ايقي	محطات من تاريخ وجهاد قبائل آيت باعمران 1912-1969	30 يونيو 2020
	فضاءات جهة كلميم واد نون وفضاء تافراوت بجهة سوس-ماسماة	ادوار ومهام فضاءات الذاكرة التاريخية بجهة كلميم واد نون وتافراوت	فاتح يوليوز 2020
د. عبد الخالق نتيج	فضاء مديونة	دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا كوفيد 19	فاتح يوليوز 2020
الدكتور بدر زاهر	فضاء طنجة	غرس قيم المواطنة الصادقة في نفوس الناشئة ، الانواع والطرق	فاتح يوليوز 2020
د. لطيفة الخال	فضاء سيدي قاسم	العلاقات المغربية الالمانية قبل فرض نظام الحماية	2 يوليوز 2020
د. وليد موحن	فضاء طنجة	البيداغوجيات الحديثة لترسيخ ثقافة المواطنة الايجابية لدى الناشئة	3 يوليوز 2020
محاضرة للباحث الأستاذ محمد العبادي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالعرائش	الاستعمار الاسباني في شمال المغرب 1912-1956	3 يوليوز 2020
	نيابة تاوانات	من وحي ذكرى بناء طريق الوحدة	3 يوليوز 2020

ندوة من تأطير وتنشيط الأساتذة الباحثين: عبد العزيز ياسي، محمد ابهي، محمد فراح الحسن بن النجيم ومصطفى بنسعيد	نيابة قلعة السراغنة وفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابت جرير	مقاومة البوادي المغربية للاستعمار: الأبعاد والدلالات	8 يوليوز 2020
ندوة من تنشيط القيمين على الفضاء: اسماعيل الاشكورة، وفاء زيدان حسام هاب وعبد الصمد الزبيدي	فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالدار البيضاء-	الذاكرة والدينامية	8 يوليوز 2020
الدكتور محمد المصمودي د. عمرزيان	فضاء طنجة	انجرة: الذكرى 104 لمعركة البيوت بناء القيم والمؤثرات الخارجية	10 يوليوز 2020
الدكتور اليماني قسوح	فضاء طنجة	مساهمة آل الولاية والصلاح بالريفين الأوسط والشرقي في المرباطة والجهاد والمقاومة بالحسيمة	14 يوليوز 2020
اسماعيل الاشكورة، وفاء زيدان حسام هاب وعبد الصمد بنحيدة	النيابة الإقليمية بالحسيمة	الذاكرة والمجال	15 يوليوز 2020
	نيابة بن مسيك		16 يوليوز 2020

4- الاتفاقيات :

تتوجها للتوجه التعاوني و التشاركي الذي اعتمده المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مع قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وهيئات منتخبة وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لدعم المبادرات والأوراش المفتوحة في مجال صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وإبراز تاريخ الكفاح الوطني، تم خلال سنة 2020 إبرام 4 اتفاقيات للتعاون والشراكة هي :

-اتفاقية إطار للتعاون والشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمديرية الإقليمية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة ، قطاع الثقافة بتازة ؛

-اتفاقية التعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن امسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء؛

-اتفاقية شراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالحسيمة و شبكة الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالحسيمة حول صيانة الذاكرة الوطنية و الرعاية الاجتماعية،

-اتفاقية التعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط.

5- موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب:

لقد اضحت موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب مصدرا ومنجما لا غنى عنه لكل من يرغب في التعرف على سير وتراجم الماهدين للعمل الوطني والمقاومين وأعلام النضال الوطني.

و بعد أن تأكد أن منسوب المعطيات والمعلومات المتوفرة حول المقاومين المنفذين وأعضاء جيش التحرير المساعدين، يكاد يكون زهيدا ومحدودا ولا يتعدى بضعة سطور، كان من الضروري اعتماد مقاربة منهجية مرنة ومتطورة تأخذ في الحسبان هذا الخصاص لتجاوزه قدر المستطاع، عملا بقاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، حيث أمكن اعتماد مقاربة قاموس اختير له كعنوان: "معجم تراجم المقاومين". لذا، فقد تركزت جهود فريق عمل الموسوعة من جانب واطر النيابات الجهوية والإقليمية والمكلفين بالمكاتب المحلية والقيمين على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من جانب آخر خلال سنة 2020، على إنجاز ما تبقى من سير قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على صعيد كل نيابة.

وفي هذا السياق، أمكن إصدار مواد ثلاثة مجلدات تحتوي على 1506 ترجمة مدعمة بصور، في حدود ما يتوافر من معلومات ومعطيات حول قدماء المقاومين المترجم لهم.

والعزم معقود على أن يتم إنجاز مجلدات أخرى لتتضاف إلى المجلدات الثلاثة من هذا المعجم الذي سيتوالى إصدار أعداده لتضم بين دفتيها كل المقاومين وأعضاء جيش التحرير الحاصلين على صفة مقاوم.

6 - إطلاق التسميات التي لها ارتباط بالمقاومة على الساحات والشوارع العمومية والمؤسسات التربوية والاجتماعية :

مواصلة للجهود الهادفة إلى إطلاق تسميات لها ارتباط برموز وأعلام الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير والأحداث التاريخية على الشوارع والساحات والأماكن العمومية والمؤسسات التربوية والتعليمية ، تمت خلال سنة 2020 المصادقة على 53 تسمية، بفضل التنسيق والتعاون بين المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبعض المجالس المنتخبة عبر التراب الوطني موزعة كالاتي :

- مجلس جماعة طنجة : تسميتان: 02 (دورة فبراير 2020) ؛
- مجلس جماعة القصر الكبير: 01 تسمية (دورة فبراير 2020)؛
- مجلس جماعة بركان : تسميتان: 02 (دورة فبراير 2020) ؛
- مجلس جماعة تزنييت : 15 تسمية (دورة فبراير 2020)؛

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، تمت بمدينة تطوان تسمية 3 مؤسسات تعليمية.

7- مجال التأليف والنشر وإغناء المكتبة الوطنية ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير :

- المؤلفات والمنشورات :

واصلت المنوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها لإثراء وإغناء الخزانة الوطنية بنشر ما استجد لديها من دراسات وأبحاث تاريخية ذات الصلة بالحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير لإبراز جوانب جديدة واستكشاف زوايا مغمورة من أمجاد وروائع تاريخ الكفاح الوطني. وقد تم إصدار 39 عنوانا لإنتاجات فكرية تم إعدادها من لدن باحثين متعاونين مع المؤسسة، و8 قصص جديدة وكذا إعادة طبع 41 عنوانا من القصص الحاملة للدرس التاريخي و الموجهة للأطفال و الناشئة وهي كالتالي:

مجلة الذاكرة الوطنية:

- العددان 35 و 36.

مؤلفات وأطروحات وكتب من تأليف جماعي وسير ذاتية:

1	"أسرة آل بيروك بواد نون بين الذاكرة و التاريخ" كتاب جماعي
2	"تصور النخبة المثقفة بمنطقة الحماية الإسبانية لمشروع النهضة الوطنية (1913-1936)" ذ.عاهد ازحيمي.
3	"الفكر الصوفي التجاني في المغرب" للباحثة السعدية أوتبعزيت.
4	" الاعلام والمعالم الدينية بإقليم خنيفرة : الزوايا والأضرحة والأولياء" للأستاذ رواح حدو.
5	تصور النخبة السياسية المغربية للحماية والمقاومة والاستقلال (1944-1956)" للباحث عبد الخالق كموني.
6	"التعليم الفلاحي في المغرب خلال الحماية الفرنسية: المدرسة المغربية للفلاحة بمكناس" للباحث أحمد سولم.
7	"زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ" للأستاذ عبد الرزاق بن واحي (في جزأين).
8	" الدار البيضاء مدينة المظاهرات "ترجمة الأستاذين حسن أميلي ومنعم بوعملات.
9	" الموحدون في الأندلس : الوجود العسكري وعلاقة السلطة بالمجتمع 1212-1147م " للأستاذ محمد العمراني.
10	طاطا: المجال، الإنسان و التاريخ 1873-1956/ للباحث زكرياء أكجول.
11	النساء المغاربيات زمن الاستعمار الموروثات و المتغيرات 1830-1962، للباحثة سعاد زبيطة.
12	Le commerce de la France et du Royaume-Uni avec le Maroc 1890-1912. Etude comparée, Allal RAGOUG.
13	السياسة الاقتصادية لسلطات الحماية الفرنسية في المغرب خلال فترة الحرب العالمية الأولى 1914-1918 للباحث حسن أديجوز.
14	التاريخ و الأدب الشعبي كتاب جماعي (أعمال مهداة لروح الفقيد علال الركوك).
15	العلاقات الدبلوماسية المغربية بالدول الاسكندنافية 1751-1906 " للباحثة خولة أغماد.
16	صوة الجنرال فرانكو في الصحافة الصادرة بشمال المغرب خلال فترة الحرب الأهلية الإسبانية. للباحثة عائشة الحسنوي.
17	المناظرة الوطنية في موضوع: الحركة الوطنية و المقاومة المسلحة في الكتابات التاريخية المغربية ومذكرات زعماء الحركة الوطنية وقادة جيش التحرير، الحصيلة و الآفاق.
18	"الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية – الهولندية " ذ. أحمد العمراني.
19	" الصراع الفرنسي الألماني حول المغرب" ؛ ذ. الخمار مكار.
20	معجم تراجم الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال.
21	الصحافة المسيحية بالمغرب زمن الحماية الفرنسية، للباحث عبد الرحيم أوزين.
22	تصور النخبة المثقفة بمنطقة الحماية الإسبانية لمشروع النهضة الوطنية 1913-1936، عاهد ازحيمي.

23	قبيلة غمارة: التاريخ، الإنسان و المجال؛ ذ. موسى المودن.
23	La résistance du Sud-Est marocain à la pénétration française 1908-1934 ; Mohamed LMOUBARIKI.
24	ديوان شعري بعنوان: "إبداع مقاوم من أجل التشبث بالوحدة الترابية" للشاعر المقاوم عبد الله المرواني.
25	من تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية بمنطقة زمر، مراجعات في ذاكرة محلية. ذ مولود عشاق.
26	تاريخ الأحياء الهامشية بمدينة الرباط إبان فترة الحماية، ذ. عبد اللطيف ابو ريشة.
27	مؤسسة الخليفة السلطاني بشمال المغرب 1912-1956: الثابت والمتغير، ذ. أحمد العبدلاري.
28	معركة أيت عبد الله ضد الاحتلال الفرنسي. كتاب جماعي.
29	وادي زم في مواجهة الاستعمار، للمقاوم عباس فخر الدين.
30	محطات من تاريخ المقاومة المغربية؛ كتاب جماعي.
31	الأشغال العمومية على عهد الحماية، مرحلة المقيم العام ليوطي 1912-1925 ذ. عبد العلي المتلياني.
32	حصيلة مبادرات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد العربي و الأفريقي والدولي.
33	المجلد الثالث لمعجم تراجم المقاومين الصادر ضمن موسوعة الحركة الوطنية و المقاومة وجيش التحرير.
34	المجلد الأول من الجزء الرابع من موسوعة الحركة الوطنية و المقاومة وجيش التحرير بالمغرب، و الموسوم ب "الأبعاد المحلية للكفاح الوطني و المقاومة و التحرير"،
35	«Document Historique de la Résistance et de la Libération» Cahier n°1 la Bataille d'ELHRI.
36	«Document Historique de la Résistance et de la Libération» Cahier N° 2 Zaid OUHMED.
37	طبع ثماني (8) قصص تاريخية جديدة وهي: - محمد الخامس باللغتين العربية و الفرنسية؛ - علال بن عبد الله باللغتين العربية و الفرنسية؛ - مثلث الموت باللغتين العربية و الفرنسية؛ - المسيرة الخضراء؛ - زايد أوسكونتي.
38	10 أعداد من نشرة التواصل برسم سنة 2020.
39	إعادة طبع 41 عنوانا من القصص الحاملة للدرس التاريخي و الموجهة للأطفال و الناشئة.
	و فيما يتعلق بالمشاركة في المعارض، فإن الالتزام بالحضور في المعارض الجهوية و الوطنية قائم، لكن في هذه السنة، وجراء جائحة كورونا وما فرضته من تدابير وقائية و احترازية، فقد تمت المشاركة فقط في المعرض الدولي للنشر و الكتاب بالدار البيضاء في دورته 24، و تمت الاستعاضة عن المعارض الجهوية بعرض المنتوجات الفكرية و الثقافية عبر الوسائل الإلكترونية و مواقع التواصل الاجتماعي.
	8-تكريم رموز و أعلام و رواد الحركة الوطنية و المقاومة وجيش التحرير:
	وفاء و برورا و عرفانا بما قدمه نساء و رجال الحركة الوطنية و المقاومة وجيش التحرير من خدمات جليلة و أيادي بيضاء ، ووفاء لأرواح من استرخصوا دماءهم في سبيل عزة البلاد و كرامتها ، دأبت المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير على ترسيخ سنة محمودة و تقليد موصول بإقامة محافل تكريمية لرجال الحركة الوطنية و رموز المقاومة وجيش التحرير على امتداد التراب الوطني .

- وهكذا ، تم تكريم خلال الفترة من فاتح يناير 2020 إلى غابة 18 نونبر 2020 مامجموعه 132 مقاوما ومقاومة ببعض عمالات وأقاليم المملكة كالتالي:
- ✓ بعمالة الرباط: بمناسبة تخليد الذكرى 76 لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، تم تكريم 13 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بمدينة تيفلت: بمناسبة اللقاء التواصلي المنظم يوم 11 يناير 2020، تم تكريم 11 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بإقليم سطات: بمناسبة اللقاء التواصلي المنظم يوم 15 يناير 2020، تم تكريم 12 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بعمالة اكادير: بمناسبة اللقاء التواصلي المنظم يوم 18 يناير 2020، تم تكريم 9 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بعمالة فاس: بمناسبة الذكرى 76 لانتفاضة مدينة فاس في 31 يناير 1943، تم تكريم 10 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بعمالة سلا: بمناسبة الذكرى 76 لانتفاضة مدينة سلا في 29 يناير 1944، تم تكريم 11 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بجماعة أوطاط الحاج: بمناسبة الافتتاح الرسمي لتوسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأوطاط في 9 يناير 2020، تم تكريم 12 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بإقليم زاكورة: بمناسبة تخليد الذكرى 62 لزيارة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس لمحاميد الغزلان، تم تكريم 7 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بمدينة العيون: بمناسبة الذكرى 44 لجلاء آخر جندي عن الأقاليم الجنوبية من المملكة، تم تكريم 11 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بمدينة السمارة: بمناسبة الذكرى 44 لجلاء آخر جندي عن الأقاليم الجنوبية من المملكة، تم تكريم 8 مقاومة ومقاوما؛
- ✓ بمدينة الخميسات: بمناسبة تدشين فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير يوم 5 نونبر 2020، تم تكريم 7 مقاومة ومقاوما؛

✓ بمدينة الرباط بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء المظفرة والذكرى 65 لعيد الاستقلال

المجيد يومي 6 و18 نونبر 2020، تم تكريم 14 مقاومة ومقاوما؛

✓ بمدينة اليوسفية: بمناسبة تدشين فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير يوم 19

نونبر 2020، تم تكريم 7 مقاومة ومقاوما.

وقد سلمت للمكرمين بهذه المناسبات لوحات تقديرية تكريما لهم وإكبارا لذكراهم وإشادة بمسارهم الوطني والنضالي في معترك الكفاح الوطني.

9- عيادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المرضى وطريحي الفراش

وفي سياق العناية الموصولة التي ما فتئت توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لخدمة الرسالة الإنسانية والأخلاقية في التعامل مع المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير قبل وبعد الوفاة، جرت زيارة وعبادة أعداد من نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير المرضى منهم وطريحي الفراش لتفقد أوضاعهم الصحية والمعنوية وتقديم ما يجب من الإسعافات والخدمات لهم جريا على الأعراف المرعية .

وقد مرت هذه الزيارات في أجواء ودية مفعمة بدفء المشاعر الإنسانية والأخلاقية التي تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إشاعتها في صفوف نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير تجسيدا لصور الوفاء والبرور والعرفان والإشادة بمحاسن مزاياهم وأفضالهم وموفور عطاءاتهم وسابغ إسهاماتهم في ساحة الشرف ومعترك النضال والمقاومة. وقد خلفت هذه الالتفاتات الروحية والمعنوية واللمسات الإنسانية أكبر الأثر وأبلغ الوقع في نفوس ووجدان المعنيين بالأمر وفي صفوف عائلاتهم وأهلهم وذويهم وأيضا في أوساط نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير.

10- إحياء الذكريات الأربعينية للمقاومين والوطنيين المتوفين:

كما حرصت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إقامة محافل تأبينية لبعض المقاومين المتوفين بعد تقديم التعازي والمواساة لأفراد عائلاتهم، حيث تم برسم سنة 2020 قبل إقرار حالة الطوارئ الصحية ببلادنا، تأبين مجموعة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والوطنيين في محافل أربعينيات تأبينية طبعها التواصل الروحي والإنساني مع طلائع وأعلام الكفاح

الوطني الذين بصموا بأيديهم البيضاء ومآثرهم الخالدة المسارات الوطنية والمحطات التاريخية النضالية ، كالاتي:

1. أربعينية الوطني المرحوم محمد أزغار يوم 06 يناير 2020 بمدينة الدار البيضاء؛
2. الحفل التأبيني للمقاوم المرحوم بنهاشم بلعياطي يوم 15 يناير 2020 بسطات؛
3. أربعينية المقاوم المرحوم محمد نودير يوم 17 يناير 2020 بمدينة الدار البيضاء؛
4. أربعينية المقاوم المرحوم محمد لخروف يوم 19 يناير 2020 بمدينة آسا ؛
5. أربعينية المقاوم المرحوم حمو أفقير بمراكش يوم 28 يناير 2020 ؛
6. أربعينية المقاوم المرحوم المصطفى سليمانى بمدينة خريبكة يوم 04 فبراير 2020؛
7. أربعينية المقاوم المرحوم عبد القادر بنسليمان يوم 14 فبراير 2020 بمدينة الرباط؛
8. أربعينية المقاوم المرحوم لحسن زوهير يوم 21 فبراير 2020 بمدينة الدار البيضاء ؛
9. أربعينية الوطني المجاهد عبد الرحمن يوسفى 08 يوليوز 2020 بمدينة الرباط والتي جرى تنظيمها عن بعد، جراء الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا كوفيد 19، وبلغ عدد الكلمات والشهادات المقدمة فيها عشرة لشخصيات وطنية وغربية.

11- المعالجة الإعلامية لملفات صفة مقاوم ورقمنتها :

وعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية اعتماد التقنيات المعلوماتية في تخزين وحفظ الملفات التي اعتمدها اللجان المختصة في منح صفة مقاوم للمتمنين لأسرة المقاومة وجيش التحرير والبالغ تعدادهم 29746 مابيم مقاومة ومقاوم، تواصل ورش المعالجة الإعلامية الذي يكتسي قيمة عالية وأهمية قصوى في حماية المعطيات التي تحتوي عليها ملفات صفة مقاوم، وذلك بإجراء عملية استنساخها بواسطة السكانير ليسهل استغلالها رقميا.

وقد بلغ عدد الملفات المستنسخة رقميا لحد الآن ما يربو على 14.000 ملف جرى تصوير أهم الوثائق الأساسية المكونة لها. وبشكل هذا الرصيد الوازن من الوثائق المستنسخة أرضية خصبة للبحث العلمي والأكاديمي حول جوانب ما زالت تحتاج إلى المزيد من التنقيب والتمحيص والاستكشاف من قبل الدارسين والباحثين، أساتذة وطلابا.

12- نشاط مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير:

واصل مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير استقباله للباحثين من الطلبة والأساتذة. وقد تم تزويده ب 116582 صورة وثيقة مرقمنة من مركز الأرشيف التاريخي بفانسان بفرنسا.

كما قام المركز برقمنة 183 شريط يحتوي على 156677 صورة وثيقة وفهرسة 283615 صورة وثيقة وكذلك إصدار العدد الأول من "دفاتر الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير " حول معركة الهري".

المحور الثاني: تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية**لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين****وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي**

يحظى العمل الاجتماعي والعناية بالأوضاع الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية بالغة في برامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وقد واصلت برسم سنة 2020 مجهوداتها ومبادراتها من أجل تحسين الأحوال المادية والاجتماعية والأوضاع المعيشية والصحية للمنتميين أسفرت عن تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات التي كان لها أثرها الإيجابي على المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

وتهم المبادرات والمنجزات في هذا المجال ثلاثة محاور رئيسية وأساسية وهي

كالتالي:

- مواكبة استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الرعاية

الصحية؛

- مواصلة العمل من أجل إدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

في النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي؛

- توفير الرعاية الاجتماعية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل

المتوفين منهم عبر استفادتهم من المعاشات ومنحهم عددا من التعويضات المادية والامتيازات والمنافع العينية.

1-الرعاية الصحية:**-الرفع من مستوى أداء و حسن تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري :**

في إطار الحرص على تكريس الحكامة الجيدة و حسن التدبير، عملت المندوبية السامية

لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها وأبرزها :

-إعداد ملحق عقدي -اتفاق لتعديل بعض بنود الاتفاقيتين المبرمتين مع شركة التامين "سهام

للتامين" بمفعول فاتح يناير 2016 يمكن إجمالها في ثلاث تعديلات أساسية وهي:

-استبدال المستشار في التامين الأصلي بمستشار جديد يتوفر على مؤهلات تقنية ومهنية

ولوجستيكية متطورة وموارد بشرية بما فيه الكفاية؛

-إدراج بند جديد يقضي باعتماد المساهمة في الأرباح بنسبة 20 % والذي سيتمكن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في حالة ما إذا ترتبت عن تنفيذ عقدي الاتفاقين أرباح لفائدة شركة التامين، من الاستفادة من نسبة 20 % من هذه الأرباح لفائدة ميزانية الدولة.

-اعتماد صيغة أداء المستحقات لفائدة شركة التامين على أساس عدد المنخرطين بديلا عن الصيغة المتبعة والمتمثلة في الأداء الجزافي لمستحقات التامين اقتضتها وقتها متطلبات تزايد عدد المنخرطين في منظومة التأمين الصحي الإجباري من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم وتجاوز عدد المستفيدين من الخدمات المنصوص عليهم في عقدي الاتفاقين.

-إجراء مسح شامل للمنخرطين تم التأكد من خلاله من عدد المنخرطين الفعليين في التغطية الصحية و رصد حالات الوفيات التي تعذر في السابق الوصول إليها.

-وضع قاعدة معطيات جديدة تحدد بشكل دقيق وضعيات المنخرطين ولاسيما ما يتعلق بتتبع المبالغ المستردة لفائدتهم ثم وضع آليات كفيلة برصد الوفيات والإخبار بها في حينها من لدن النيابة الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية ليتسنى للمصلحة المختصة بالإدارة المركزية اتخاذ الترتيبات الضرورية من اجل تحويل الاستفادة لفائدة الأرامل المتوفى عنهن أزواجهن أو بالحذف إذا تعلق الأمر بوفاة المقاوم الذي لم يخلف ذوي الحقوق أو بوفاة الأرملة.

ومن جانب ثاني، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على مواصلة تتبع منظومة التأمين الصحي الإجباري بما يقتضي ذلك من إجراءات سواء على مستوى علاقات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمؤسسات ذات الصلة بالموضوع أو على مستوى التواصل مع نياباتها الجهوية والإقليمية ومكاتبها المحلية واعتماد ما يلزم من إجراءات إدارية مبسطة ومخففة وتقريب خدمات التامين من المستفيدين منها.

وفي هذا الإطار، تحرص مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم من مسطرة التحمل المباشر في المراكز الاستشفائية التي تقرر تعميمها منذ سنة 2016 على خمسة مراكز استشفائية جامعية بكل من وجدة وفاس والرباط ومراكش وطنجة بعدما عملت الشركة على إبرام اتفاقيات مع هذه المراكز الاستشفائية الجامعية تتعلق بالتحمل المباشر، وذلك في أفق تعميم هذه المسطرة على المراكز الاستشفائية الجامعية السبعة المتواجدة عبر التراب الوطني بعد التوقيع على اتفاقية مع كل من المركز الاستشفائي الجامعي بالدار البيضاء واكادير.

وقد عملت في وقت سابق لجنة مشتركة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة الصحة وشركة "سهام للتأمين"، عهد إليها بتكوين الأطر المكلفة بتدبير مسطرة التحمل المباشر بالمستشفيات العمومية، على تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية بالجهات الإثنى عشرة ابتداء من 24 ماي 2016.

ومن جانب ثاني، واكبت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سير منظومة التأمين الصحي الإجباري لضمان استفادة المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الخدمات المضمونة والمنصوص عليها في العقدين.

ومن الجدير بالذكر أن الاعتماد المالي المرصود ببند خدمات التأمين الصحي الإجباري المخولة للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في الميزانية السنوية للقطاع، بلغ عند مراجعة منظومة التغطية الصحية 53.000.000 درهم.

- مواصلة تحمل مصاريف اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة :

عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020 على تحمل اقتناء الآلات الضرورية ليصل مجموع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استفادوا إلى حدود اليوم من عمليات تقويم وتعويض الأعضاء المبتورة إلى 3826 بتكلفة مالية إجمالية بلغت 7.073.117 درهم .

ومعلوم انه طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015 وبالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016، تتحمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كل المصاريف المالية الضرورية لتمكين هؤلاء من الحصول على آلات التعويض وإصلاحها واستبدالها ولاسيما ما يتعلق منها بالأرجل الاصطناعية والأحذية الطبية والكراسي المتحركة والمعدات وغيرها من آلات التقويم التي يتم اقتنائها من المؤسسات والمراكز العمومية أو الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز تعويض الأعضاء المبتورة التابع للسفارة الفرنسية بالمغرب يوفد سنويا بعثات طبية إلى مختلف عمالات وأقاليم المملكة لإجراء الفحوصات الطبية على قدماء المحاربين ومعهم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين والمنففعين بمعاش العطب بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.057 بتاريخ 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959) والتي

بلغت برسم سنة 2020 وبكيفية استثنائية ثلاث بعثات للنظر فيما إذا كانت حالتهم الصحية تتطلب تزويدهم بالآلات التعويض وإصلاحها واستبدالها ولاسيما ما يتعلق منها بالأرجل الاصطناعية والأحذية الطبية والكراسي المتحركة والمعدات وغيرها من الآلات التي يتم اقتناؤها من المركز. وهكذا، يمثل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المرشحون للاستفادة من آلات التعويض أمام اللجن الطبية التي تجري عليهم فحوصات طبية دقيقة حيث يحدد مركز تعويض الأعضاء المبتورة حاجيات المعنيين بالأمر إلى آلات التعويض أو إلى إصلاحها واستبدالها ويقوم بإحالتها على الإدارة قصد تحملها ماليا.

وفي سياق العناية بالأوضاع الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين أو المصابين بإعاقات جسدية، تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على منح كراسي متحركة لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير الذين ثبتت إعاقاتهم وذلك بفضل المساعي التي تبذلها هذه الإدارة لدى وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني وبعض منظمات المجتمع المدني التي تربطها بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقات تعاون وشراكة في هذا الشأن.

تتبع عيادات طب الأسنان التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير:

كما هو معلوم، أحدثت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عقب التوقيع على اتفاقيتي التعاون والشراكة مع كتابة الدولة الفرنسية المكلفة بقدماء المحاربين وضحايا الحرب عيادات طب الأسنان بمقرات نياباتها الجهوية والإقليمية بالرباط وتازة وخربيكة بالمكتب المحلي بوادي زم والجديدة وكلميم وأسا-الزك، وذلك رغبة منها في توفير إمكانيات أوفر للخدمات الطبية والاستشفائية لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وقد اشتغلت هذه العيادات الطبية تحت الإشراف المباشر للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى حين إسناد مهام التدبير للمندوبيات الإقليمية لوزارة الصحة بموجب اتفاقيات شراكة وتعاون تم على إثرها نقل التجهيزات المتوفرة بهذه العيادات الطبية إلى الوحدات الإستشفائية التابعة لوزارة الصحة قصد تأمين تقديم خدمات طبية واستشفائية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المتواجدين بالنفوذ الترابي لها. ويتعلق

الأمر بمدن تازة والجديدة و وادي زم وكلميم في حين ظل تدبير العيادتين الطبيتين بكل من الرباط وأسا-الزك تحت الإشراف المباشر لمصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تمكنت من وضع كرسي طبي جديد بعيادة طب الأسنان التابعة للنيابة الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط بعدما استجابت وزارة الصحة مشكورة لطلبها القاضي بتزويدها بكرسي طبي جديد لتعويض الكرسي الطبي المتقاعد وبطبيبة متخصصة في طب الأسنان. وتشتغل حاليا هذه العيادة بشكل منتظم حيث استفاد من خدماتها في هذه السنة 136 مستفيدا إلى حدود أكتوبر 2020.

2- إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي :

في السابق، كانت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعتمد كليا في معالجة معضلة البطالة في صفوف أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ما تخصصه الإدارات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية من وظائف لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مستندة في ذلك على المقتضيات التنظيمية التي لا تلزم الإدارات العمومية بتوظيف أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إذ أن المرسوم رقم 2.64.389 بتاريخ 19 غشت 1964 ينص صراحة على تخويل الأسبقية في التوظيف لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وحدهم عندما كانوا في سن التوظيف ، ومع ذلك فقد ظل العمل جاريا بهذا الامتياز حتى بالنسبة لأبنائهم في حدود المناصب المتاحة والمتوفرة والتي هي في واقع الحال محدودة.

غير أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بعدما لم يعد بالإمكان الاعتماد على التوظيف وحده لاستيعاب أعداد البالغين سن التشغيل، راهنت منذ مطلع سنة 2001 على خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي والمبادرة الحرة في أوساط أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، إذ أضحت توجهها أساسيا في برامجها باعتباره خيارا استراتيجيا تقتضيه التطورات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في خلق الثروات والإنتاج بما يوفر فرص الشغل المدرة للدخل.

ومن الواضح أن اعتماد هذا التوجه استلزم عند انطلاقه نهج أساليب جديدة ووضع آليات ملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة في تيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وضمان انخراطهم بكثافة في ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاوم. وهكذا حرصت المؤسسة على دعم التشغيل الذاتي، توجيهها وتأطيرها وتكوينها وإمدادها ماديا من خلال الآليات التالية:

- اللقاءات التواصلية والتحسيسية والتي جسدت بحق مفهوم التواصل وإدارة القرب في تدبير الشأن العام والمرفق العام سعيًا إلى تشجيع وتحفيز أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على خوض غمار المبادرة الحرة وكسب رهانات التنمية الاجتماعية والمحلية عموماً وسوق الشغل بوجه خاص. وقد ناهز عدد اللقاءات التواصلية والأيام الإعلامية والتحسيسية أزيد من 1978 لقاء.

- إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، استهدفت مقتضياتها تدليل الصعاب والإكراهات وإيجاد حلول ملائمة لدعم مبادرات أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال العمل الذاتي الحر. وقد وصل عدد الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن 152 اتفاقية.

- إيلاء أهمية بالغة وقصوى لموضوع التكوين المستمر بالنظر لآثاره الإيجابية والناجعة في تيسير إدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في المجال المهني وتوفير شروط أفضل للاستفادة من فرص الشغل المتاحة.

وقد انصب الاهتمام على تحسيس المنتمين من أبناء وبنات وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بضرورة التوفر على مؤهلات مهنية وحرفية من خلال الاستفادة مما توفره بنود الاتفاقيات التي تم إبرامها مع القطاعات والفروع الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وكذا الاستفادة من البرامج التكوينية المعتمدة بالقطاعات الحكومية ذات الاهتمام المشترك.

- منح إمداد مالي لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الشباب الذين يبادرون إلى إحداث مشاريع اقتصادية صغرى ومتوسطة، طبقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء

المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015 وبالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016 على إحداث مشاريع صغرى ومتوسطة وتعاونيات.

- التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي:

في سياق إدماج قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأبنائهم في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحفيزهم وتشجيعهم على اعتماد التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي، واصلت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتنسيق مع مؤسسات وطنية شريكة، جهودها ومبادراتها عبر اللقاءات التحسيسية والدورات التكوينية الداعمة لخير التشغيل الذاتي لبلوغ الأهداف المتوخاة والمتمثلة في إدماج أعداد كبيرة من الشباب المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في تجربة التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي. وقد بادر خلال هذه السنة عدد من أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع، إلى إحداث 115 مشروعا صغريا ومتوسطا في صفوف أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وبذلك وصل عدد المقاوالات الصغرى والمتوسطة المحدثّة في صفوف أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم ما مجموعه حاليا 2614 مقولة صغرى ومتوسطة وفرت مناصب الشغل لـ 7588 فردا من بينهم 4094 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وعلى الصعيد الجمعي وفي سعيها إلى تشجيع جمعيات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تطوير عملها والارتقاء به إلى مستوى أفضل، تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حملاتها التحسيسية لتعريف أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالأدوار الفاعلة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف جهات المملكة وتشجيعهم على الانخراط في الحقل الجمعي بتأسيس جمعيات تعمل في إطار التشغيل الذاتي والتنمية المحلية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية. وقد أثمرت الجهود المبذولة في هذا الصدد إحداث 25 تعاونية خلال هذه السنة ليصل مجموع التعاونيات المحدثّة إلى 208 تعاونية تضم في عضويتها 1468 من المتعاونات والمتعاونين من بينهم 704 من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وبرأسمال

اجتماعي وصل إجماليه إلى 3.163.314 درهم، وفي المجال الجمعي تم إحداث جمعيتين (02) وبذلك بلغ تعداد الجمعيات المحدثة إلى غاية تاريخه 141 جمعية.

وفي سياق العناية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للمنشآت الصغرى والمتوسطة القائمة و للتعاونيات والجمعيات المحدثة في أوساط أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، يتم اعتماد برامج زيارات تفقدية واستطلاعية لهذه المشاريع والتعاونيات والجمعيات المحدثة في النفوذ الترابي للنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية لإجراء تقييم شامل ودقيق لنشاط كل منها ومستوى أدائها وكفاءتها وحصيلة نتائجها وأفاق تطور عملها وتوسيع دائرة اشتغالها.

وعلى ضوء نتائج هذه العملية، تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على توجيه عناية السادة النواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية للمشاريع والمنشآت التي قد تكون واجهتها واعترضتها إكراهات وتحديات جعلتها في وضعية صعبة أو في حالة التوقف وبالتالي دعوتهم للوقوف على ملابسات الوضعية التي تعاني منها قصد اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية التي من شأنها أن تمكن من مواصلة هذه المنشآت الصغرى والمتوسطة المتضررة والجمعيات والتعاونيات لنشاطها.

ويتضح من النتائج المحققة تنامي، سنة بعد سنة، عدد المنشآت التي عرفت توسعة في نشاطها من جانب وتقلص عدد المنشآت التي واجهتها إكراهات من جانب آخر، وهي مؤشرات نسبية ايجابية وواعدة بالمقارنة مع المعدلات المحققة على المستوى الوطني ولاسيما مايتعلق بنسبة المشاريع المتوقفة حيث لا تتعدى هذه النسبة 6%. وهذه النتائج على أهميتها تؤكد صواب ووجهة خيار التشغيل الذاتي لكسب رهان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والارتقاء به في مدارج التنمية البشرية المستدامة.

كما تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملها من أجل إرشاد وتوجيه أعضاء الفيدرالية الوطنية لجمعيات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل تطوير أساليب عملها ورفع من مستوى أدائها بانضمام جمعيات أخرى قائمة إلى هذا التنظيم الفيدرالي وبالتالي تعزيز حضورها وطنيا ودوليا واستفادتها من دعم المؤسسات المانحة والداعمة. ويتخذ المكتب التنفيذي حاليا، تحت إشراف المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الإجراءات والترتيبات الضرورية من أجل إعطاء دينامية وحيوية للفيدرالية الوطنية

لجمعيات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كما كانت في سالف عهدها ومنذ إحداثها في 26 شتنبر 2009 .

وفي المجال التعاوني وبفضل التعاون الجاد والمثمر الذي طبع العمل المشترك بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومكتب تنمية التعاون، والمساهمة الوازنة والفاعلة لمصالحه المركزية والجهوية في تكوين وتأهيل أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للانغمار في التشغيل الذاتي والاقتصاد الاجتماعي وذلك منذ التوقيع على اتفاقية التعاون والشراكة في 3 يوليوز 2006، تم جهويا وإقليميا تنظيم عدد من اللقاءات التحسيسية بلغت 43 لقاء استفاد منها 952 من أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. كما تم تنظيم 35 ورشة تكوينية استفاد منها 513 منتمية ومنتميا من أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

إن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تبادر إلى احتضان وتشجيع هذه المبادرات ، انطلاقا من مقاربتها الجديدة لتدبير الشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير، لتبارك كل خطوة ومبادرة تصب في هذا الاتجاه وتخرط فيه بوعي والتزام وهي على أتم الاستعداد للمساهمة في توفير شروط وتأمين ظروف تحقيق هذه الأهداف قدر المستطاع، والتعاون مع كل الجهات المعنية لتيسير الأمور وتذليل الإكراهات والصعاب، حتى يستطيع أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير انجاز مشاريع ذاتية هادفة ذات مردودية ومستوى نجاعة في شتى مناحي الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي والعمل التعاوني والتضامني.

-الإمدادات المالية لدعم إحداث وتوسيع المشاريع الاقتصادية الصغرى

والمتوسطة:

في سياق إدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيزهم وتشجيعهم على خلق مشاريع اقتصادية وإحداث او توسيع مقاولات متوسطة وصغرى وتعاونيات إنتاجية واستهلاكية، ينص المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فيراير 2006 السالف الذكر على تخصيص ومنح إمداد مالي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم بمثابة دعم لإحداث و توسيع مشاريع ذاتية. ويحدد مبلغ الإمداد المالي في 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع على أن لا يتجاوز ثلاثين ألف (30.000) درهم، كحد أقصى للإمداد المقدم للمشروع الاقتصادي.

كما يمنح لهم لإحداث تعاونيات، إمداد يتحدد مبلغه في القيمة الإجمالية لرأسمال التعاونية على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة عشرة آلاف (10.000) درهم.

وبناء عليه، منحت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2020 إمدادات مالية لما مجموعه 81 مشروعا اقتصاديا متوسطا وصغيرا. وقد بلغ الاعتماد المالي الإجمالي الذي تم صرفه لهذا الغرض 1.800.000 درهم.

كما مكن الاعتماد المالي المحصل عليه من خارج ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير استنادا على مضامين الاتفاقية الخاصة الثلاثية الأطراف التي وقعتها كل من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة وجمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالأقاليم الجنوبية، والتي تم بموجبها تخصيص مبلغ 8.000.000,00 درهم من لدن الوكالة الأنفة الذكر، منها 2.000.000,00 درهم كدفعة أولى (الشرط الأول) برسم سنة 2020، مكن من تسوية 77 ملفا بتكلفة إجمالية بلغت 1.998.974,32 على أن يتم البت في الملفات المتبقية والتي ينتظر أصحابها تسويتها والبالغ عددها 380 ملفا برسم سنتي 2021 و2022 حيث سيخصص لها من لدن وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة مبلغ 6.000.000,00 درهم موزعة كالتالي: 4.000.000,00 درهم برسم سنة 2021 (الشرط الثاني والثالث من الاتفاقية) و 2.000.000,00 درهم برسم سنة 2022 (الشرط الأخير) . وهكذا وصل العدد الإجمالي للملفات المتعلقة بدعم المشاريع الذاتية التي تمت تسويتها خلال هذه السنة إلى ما مجموعه 158 ملفا منها 29 تعاونية و129 مشروعا فرديا، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 3.800.000,00 درهم .

وبوجه عام، أمكن للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بفضل الجهود الموصولة، دعم إلى غاية اليوم 1152 مشروعا اقتصاديا متوسطا وصغيرا وتعاونية بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 19.629.095 درهم.

دعم مشاركة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مباريات التوظيف:

وفي مجال التوظيف والتشغيل وموازية مع الجهود المبذولة في حقل التشغيل الذاتي ، تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير دعم أبناء وبنات قدماء

المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في الحصول على وظيف بالقطاع العام أو شغل بالقطاع الخاص أو عن طريق المشاركة في مختلف مباريات التوظيف وكذا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خاصة أولئك الذين لا تسعفهم مؤهلاتهم وخلفياتهم التكوينية في الانخراط في تجربة التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي. وهكذا وبدعم ومساندة من مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أمكن تأمين 1328 منصب وظيف منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم .

3-الرعاية الاجتماعية والمعاشات :

الإعانات المادية:

تضطلع مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص إعانات مالية مختلفة تستفيد منها شريحة واسعة من المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير. وتؤطر هذه الإعانات النقدية مقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 المؤرخ في 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز و بالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016 تحدد بموجبه نوعية الإعانات الممنوحة وشروط وكيفيات الاستفادة منها. ويتعلق الأمر بإعانات مالية مرصودة للأغراض التالية:

بناء دار اقتصادية للسكن الخاص أو اقتناء ارض لبناء سكن اقتصادي أو لشرائه؛

شراء آلات التقويم أو التعويض؛

مواجهة حالات اجتماعية عسيرة؛

إحداث أو توسيع مشروع اقتصادي أو تعاونية؛

وفاة المقاوم أو المقاومة.

وفي ما يلي الإعانات المالية المخولة للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير:

الإعانة على السكن :

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تقديم إعانات مالية للمنتميين من ذوي الدخل المحدود والأدنى من أجل تمكينهم من اقتناء بقع أرضية أو شقق سكنية أو بناء دور سكنية اقتصادية، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 المشار إليه أعلاه الذي ينص على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم الذين

لا يتجاوز دخلهم الشهري أربعة آلاف (4.000) درهم وغير المالكين لسكن في ملكهم الخاص، من إعانة لبناء سكن اقتصادي أو لاقتناء أرض لبناء سكن اقتصادي أو لاقتنائه. ويحدد مبلغ الإعانة في % 20 من التكلفة الإجمالية لعملية البناء أو الاقتناء على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة أربعين ألف (40.000) درهم.

وبالرغم من برمجة هذه العملية ضمن ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ السنوات الأولى لإحداثها وعلى امتداد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها بلادنا، فان هذه العملية لم تعرف ارتفاعا كبيرا إلا منذ صدور المرسوم السالف الذكر. وهكذا، فقد تمت الاستجابة برسم سنة 2020 ل 16 ملفا بغلاف مالي يقدر ب 550.000 درهم. وبذلك يصل إجمالي الملفات التي تمت الاستجابة لها 1554 ملفا بغلاف مالي بلغ 34.785.222 درهم.

علاوة على ذلك، ووفقا لاتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز 2008 والتي تتوخى مقاربة جديدة لتمكين المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم الذين لا يتوفرون على سكن رئيسي من الاستفادة من المنتوج السكني لمؤسسة العمران، تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة للاستجابة للطلبات المقدمة من لدن المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما في ذلك الطلبات الشخصية ذات صفة فردية أو في إطار وداديات وتعاونيات سكنية تؤمن لهم الاستفادة من مزايا وتسهيلات تفضيلية.

وقد تمكن عدد كبير من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الاستفادة من شقق سكنية بأثمان تفضيلية بعدد من مدن وأقاليم المملكة.

الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن:

تكريسا لقيم التضامن والتكافل وموازرة أرامل وأسر المتوفين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تحمل جزء من مصاريف دفن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المتوفين. إذ تستفيد الأرملة المتوفى عنها زوجها المقاوم من إعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن مبلغها أربعة آلاف (4000) درهم يوزع بالتساوي بين الأرامل في حال تعددهن. ويمنح نفس المبلغ لزوج المرأة المقاومة عند وفاتها، تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 السالف الذكر.

وقد شرع في تخويل هذه الإعانة منذ سنة 1977 حيث لم يكن يتعدى حينها مبلغ الإعانة 500 درهم ليصل حالياً إلى 4000 درهم. وتعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنوياً على رصد الاعتمادات المالية الضرورية والكافية للاستجابة لجميع الطلبات المقدمة في هذا المضمار، حيث استفادت هذه السنة مأموميه 348 أرملة من غلاف مالي إجمالي بلغ 1.306.660 درهم ليصل العدد الإجمالي للأرامل اللواتي استفدن من الإعانة على تحمل مصاريف الدفن إلى 15.342، وذلك بغلاف مالي إجمالي بلغ 41.389.510 درهم.

-الإسعافات:-

وفي سياق الرعاية الاجتماعية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم، ينص المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 السالف الذكر على أن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم يستفيدون من إعانات مالية على شكل إسعافات لمواجهة حالات العسر الاجتماعي التي تثبتها الوثائق والمستندات الإدارية التي يدلون بها مع طلباتهم.

وهكذا وبرسم سنة 2020، تمكنت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بفضل الاعتماد المالي الأصلي المرصود بالميزانية من تلبية 1500 طلباً تقدم به عدد من المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من ذوي الاحتياجات وفي حالة العسر المادي والاجتماعي بغلاف مالي إجمالي بلغ 1.500.000 درهماً.

-المنافع والامتيازات العينية:-

رخص النقل العمومي:-

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل على تتبع ملف رخص النقل العمومي بما يجب من العناية والإحاطة. وتعتبر رخص النقل العمومي من أهم الامتيازات التي يستفيد منها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتتوزع هذه الرخص بين رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع من جانب و رخص سيارات الإيجار من جانب ثاني.

رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع:-

يفوق عدد الرخص الممنوحة 892 رخصة يستفيد منها 1706 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تتوزع على الشكل التالي:

124- رخصة للنقل العمومي للمسافرين يستفيد منها 952 مقاومة ومقاوما؛

282- رخصة للنقل المزدوج يستفيد منها 289 مقاومة ومقاوما؛

486- رخصة لنقل البضائع استفاد منها 465 مقاومة ومقاوما قبل تحرير قطاع النقل العمومي للبضائع.

ومعلوم أن هذا الملف الدقيق والمعقد أولته المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أهمية بالغة ولاسيما تدبير وضع الرخص المتوقفة أو غير المستغلة حيث عقدت عدة جلسات عمل مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ، قطاع النقل لمناقشة ومعالجة هذه الحالات، أسفرت عن اتفاق بإحداث لجنة تقنية مختلطة لتدارس موضوع رخص النقل العمومي للمسافرين المتوقفة أو غير المستغلة ودون الحد الأدنى للكفاية والمخولة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وتبعاً لذلك، قامت اللجنة التقنية المشتركة بدراسة الحالات المعروضة عليها بحيث تم البت في 42 حالة من أصل 77 آنذاك وأصدرت 14 مقتطف قرار معدل بمقاييس تمديد وتحسين الخطوط المشمولة بهذه الرخص على أن يتم إصدار الباقي لاحقاً وعددها 28 رخصة مسواة.

وقد تم الاتفاق بعد ذلك على مواصلة اللجنة التقنية أشغالها بدراسة الحالات المتبقية وعددها 35 خطأ. إلا أن هذه اللجنة لم تعقد منذ أي اجتماع لها.

وبوجه عام، فإن مجموع الحالات العالقة لرخص نقل المسافرين المتوقفة أو المستغلة دون الحد الأدنى للكفاية يصل إلى 112 حالة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجهت رسائل عدة وقامت باتصالات متكررة مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، قطاع النقل من أجل النظر في إمكانية مواصلة اللجنة لأشغالها قصد تسوية الحالات العالقة. إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بحجة أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تعمل حالياً على وضع تصور شمولي لإصلاح وتأهيل ومراجعة منظومة النقل العمومي للمسافرين عبر الطرق بهدف تحديد قواعد عادلة وشفافة ومعايير موضوعية لولوج المهنة تتوخى تحقيق شروط المنافسة الشريفة والسلامة الطرقية.

وفي انتظار استكمال مراحل مشروع إصلاح هذه المنظومة ودخوله حيز التنفيذ، فإن مصالح الوزارة ليس بإمكانها في الوقت الراهن البت في أي طلب يتعلق بتمديد الخط المرخص به أو بتغيير مساره.

هذا وقد سبق رفع ملتمسين استعطافيين على أنظار الديوان الملكي قصد تسوية وضعية استغلال النقل العمومي للمسافرين والبضائع المتوقفة وغير المستغلة.

وفيما يتعلق بوضعية رخص النقل العمومي للبضائع، فقد حظيت بما يجب من العناية والتتبع، على اثر صدور الظهير الشريف رقم 1.00.23 الصادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 16.99 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 12 نونبر 1963 بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق حيث تمت مراسلة السيد الوزير الأول بتاريخ 17 مارس 2003 لإيجاد حل ملائم ويمكن يضمن لمجموعة من المنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم والبالغ عددهم 465 من المنتميين المستهدفين بتحرير قطاع النقل العمومي للبضائع ، وضعية مادية لا تقل عن وضعيتهم المكتسبة بالنظر لأوضاعهم الاجتماعية والصحية والمادية. كما وجهت رسالة ثانية إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 4 فبراير 2004 عقب جلسة عمل تفضل السيد الوزير الأول بعقدتها مع السيد المنسوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم 29 غشت 2003 والتي تم الاتفاق فيها على اعتماد إجراء تعويض المنتميين المتضررين من تحرير القطاع برخص سيارات الأجرة المخولة من لدن مصالح وزارة الداخلية، وذلك في العمالات والأقاليم التي يمكن أن تستوعب قدرا إضافيا من الرخص الجديدة بدون أن يؤثر ذلك على التوازن الضروري بين العرض والطلب.

وفيما يخص رخص النقل المزدوج، فإن الإشكال الذي يطرحه هذا الصنف من الرخص يتجلى في كون بعض المستفيدين منه لا يتمكنون من استغلال الخطوط الممنوحة لهم ، إما بسبب قصر الخطوط المرخص بها أو انعدام طرق معبدة بين نقطتي الانطلاقة والوصول وقلة عدد المسافرين بمسارات هذه الخطوط وارتفاع مصاريف الاستغلال وعدم توفر الإمكانيات المادية لاقتناء وسائل النقل المزدوج التي يمكن تسخيرها في هذا المجال وعدم الإقبال على كرائها من طرف الأغيار.

و بالنظر إلى أن كون الرخص الممنوحة تأتي وفقا لحاجيات الإقليم فيما يتعلق بالنقل المزدوج الرابط بين المدن والقرى المجاورة وضرورة تغطية جميع أنحاء الإقليم وأن تغيير نقط

انطلاق الرخص من شأنه أن يؤدي إلى تكديسها في أماكن وإفراغها في أماكن أخرى ، مما قد يترتب عنه إخلال في تنظيم سير هذا المرفق ، فقد تعذر تسوية بعض الحالات المطروحة رغم الجهود الجبارة المبذولة في هذا الشأن.

رخص سيارات الإيجار:

يندرج استغلال رخصة سيارة الإيجار ضمن سلة الامتيازات والمنافع المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير في إطار العناية الفائقة التي يحظى بها أفرادها عرفانا بخدماتهم الجلى وتضحياتهم المشهود بها إبان فترة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. وتؤطر هذا الامتياز مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.63.260 بتاريخ 12 نونبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق الذي يخول لبعض الفئات الاجتماعية وضمنها أسرة المقاومة وجيش التحرير امتياز استغلال رخص سيارات الإيجار.

ووعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بما تشكله رخص سيارات الإيجار من امتياز عيني يؤمن عائدا قارا لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم و إدراكا منها للأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لأرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اللواتي يجدن أنفسهن بعد وفاة رب العائلة في حالة من الضائقة المالية والعسر الاجتماعي، ما يجعلهن في حاجة ماسة وملحة إلى تحويل الامتياز لفائدتهن على وجه الأولوية والسرعة. وعملا بدورية السيد وزير الداخلية عدد 656 المؤرخة في 24 يونيو 2002 المتضمنة قرار رفع منع تحويل سيارة الإيجار لفائدة أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين هم في حالة عسر ولا يستفيدون من امتيازات أخرى، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومساعدتها من أجل استمرار استغلال هذا الامتياز الذي يعتبر في تقديرها امتيازاً مكتسباً يؤمن عائدا قارا ومصدر عيش للمستفيدين منه.

وهكذا بلغ عدد الرخص التي تم تحويلها لفائدة أرامل وأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، 201 رخصة في سنة 2020 وإلى حدود تاريخه، ليصل بالتالي مجموع الرخص المحولة إلى 3518 من أصل 9119 رخصة سيارة الأجرة مخولة بصفة عامة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم.

استغلال مربعات بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك :

يعتبر استغلال مربعات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه من بين الامتيازات والمنافع المخولة قانونا للمنتمين لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بموجب الظهير الشريف رقم 1.68.008 المؤرخ في 2 رمضان 1381 (7 فبراير 1962) في شأن تحويل مهام وكلاء أسواق الجملة بالجماعات الحضرية.

ويحدد قرار السيد وزير الداخلية بشأن وضع قانون أساسي لوكلاء أسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق ، كليات تدبير هذه الأسواق والشروط المؤهلة لشغل منصب وكيل.

وفي هذا المضمار، تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عند انتهاء مدة صلاحية الوكالة المحددة في ثلاث سنوات على تزكية ترشيح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في شغل مناصب وكلاء أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك، وتعرض هذه الترشيحات على أنظار لجنة إدارية مركزية للبت فيها واقتراح إسنادها اعتمادا على معايير موضوعية تأتي في مقدمتها الوضعية المادية والاجتماعية والعائلية للمرشحين.

وبرسم سنة 2020، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تجديد وكالة 61 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك عبر التراب الوطني.

وسعيا إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير أسواق الجملة، تحرص مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تتبع مشروع التدبير المفوض لأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وبيع الأسماك الذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بدخلهم الصافي في إطار صندوق خاص للدعم، علاوة على تأمين رصيد مالي فائض للدعم الاجتماعي للفئات ذات الدخل المحدود ومن ذوي الاحتياجات الخاصة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتتشكل مصادر الصندوق الخاص للدعم الذي تقترحه هذه المؤسسة من عائدات أسواق الجملة في حال إخضاعها لنظام التدبير المفوض الذي من شأنه ضمان حسن التدبير وشروط الشفافية والحكامة الجيدة وبالتالي الرفع من مستوى الكفاءة والعائد المالي وكذا إتاحة فوائض مالية ترصد لدعم أوسع الفئات من ذوي الاحتياجات والدخل المحدود، لتلبية طلبات الدعم والمساعدة التي

يتقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الذين يوجدون في وضعية العوز المادي و العسر الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملت برسم سنة 2018 على عرض الموضوع من جديد على مصالح وزارة الداخلية بموجب رسالتيها عدد 1810 بتاريخ 12 ابريل 2018 وعدد 4256 بتاريخ 17 شتنبر 2018 و ذلك من اجل تسوية ملف النموذج المقترح للتدبير المفوض لأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك بما يحقق المقاصد المرجوة منه.

- التخفيض من تسعيرات النقل :

في سياق الإجراءات المتخذة لمنح تخفيضات في تسعيرات وسائل النقل لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، تستصدر مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بطاقات للتجول عبر القطارات تخول لحامليها من المقاومين وأعضاء جيش التحرير تخفيضا بنسبة 50% وللأرامل والأبناء بنسبة 30%.

وقد تم برسم سنة 2020 انجاز 102 بطاقة للتجول عبر القطارات تخول لحامليها من المقاومين التخفيض المخول والجاري به العمل لفائدة المنتمين لاسرة المقاومة وجيش التحرير.

-سندات التوفير الوطني :

وفي نطاق التعاون القائم بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومؤسسة بريد المغرب، تعمل هذه المؤسسة على تخصيص سندات للتوفير الوطني تمكن من فتح حساب بريدي لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمناسبة إحياء ذكرى ملحمة ثورة الملك والشعب في كل سنة،لتحفيزهم على الاجتهاد والتحصيل في مساراتهم الدراسية.

وهكذا استجابت مؤسسة بريد المغرب مشكورة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص 120 سند لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بغلاف مالي بلغ 120.000 درهم ، أي بمبلغ 1000 درهم للسند الواحد.

- أداء مناسك الحج:

وفيما يخص إيفاد قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لأداء مناسك الحج، فإن موسم الحج لهذه السنة تم إلغائه جراء انتشار وباء كورونا كوفيد 19 وبالتالي وبصفة استثنائية، لم تتم

عملية الحج لهذه السنة. وعليه فإن عدد قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الموفدين لأداء مناسك الحج إلى غاية تاريخه وصل ما مجموعه 1084 منتمية ومنتما.

التعويضات المالية والمعاشية:

رواتب معاش العطب:

كما هو معلوم، أحدث راتب معاش العطب المخول لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.075 المؤرخ في 16 رمضان 1378 (16 مارس 1959م) بشأن نظام الرواتب المعاشية الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم والذي يقضي بمنح معاش الزمالة لحاملي صفة مقاوم تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.381 بتاريخ 9 شعبان 1396 هجرية الموافق ل6 غشت 1976 ميلادية الذي يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.59.075 الصادر في 6 رمضان 1378 هجرية الموافق ل16 مارس 1959 ميلادية. ويتعلق الأمر بمن أصيبوا بزمالة من جراء عاهات ناتجة عن مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15 غشت 1953 وفتح ابريل 1960. ويتم تحويل هذا المعاش في حالة وفاة المقاوم إلى الأرملة شريطة أن تتجاوز نسبة العجز الممنوح للمقاوم المتوفى 60%. وإذا تعلق الأمر بمقاومين استشهدوا من جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي جرت خلال الفترة ما بين 1953 و 1960، فإن الأرملة واليتامى المعنيين يستفيدون من المعاش الممنوح للمصاب بزمالة تصل نسبتها إلى 100 %.

وإذ أنهت اللجنة المختصة بمنح معاشات العطب أشغالها منذ 15 سنة حيث أسفرت نتائجها عن تحويل 25618 معاش ما بين رئيسي وفرعي، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من أجل تحويل الاستفادة من معاش العطب إلى أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المستفيدين منها بنسبة عجز تساوي أو تفوق 60 %.

منح التعويض الإجمالي:

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من أجل تحويل منح التعويض الإجمالي لطالبيها المستوفين للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المؤرخ 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) ، والذي يقضي باستفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حاملي صفة مقاوم ، طبقا للظهير الشريف رقم 1.59.076 الصادر في فاتح رمضان 1378 (11 مارس 1959) بتحويل صفة مقاوم حسبما

وقع تغييره وتتميمه، من تعويض إجمالي سنوي وفي حالة الوفاة أراملهم وأيتامهم، كما تستفيد من منحة التعويض الإجمالي أرامل وأيتام المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استشهدوا جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15 غشت 1953 وفتح ابريل 1960.

ويشترط في الحصول على منحة التعويض الإجمالي أن لا يكون الأشخاص المعنيون بها يتوفرون على منافع سنوية تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد مبلغه حاليا في 18.194,16 درهم سنويا.

وهكذا ويرسم سنة 2020 ، واصالت لجنة التعويض الإجمالي أعمالها بدراسة الملفات المحالة عليها حيث أسفرت نتائج المداولة التي شملت 85 ملفا معروضا عليها بقبولها كاملة وبالتالي أصبح تعداد الحاصلين على منحة التعويض الاجمالي إلى حدود الان 19970 ما بين رئيسي وفرعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 19 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المشار إليه أعلاه ، يخول للصندوق المغربي للتقاعد صلاحية استصدار في بداية كل سنة، كل رسم أو وثيقة يراها لازمة وضرورية لتقدير الحالة الاجتماعية للمستفيد من منحة التعويض الإجمالي، ومن تم النظر في ما إذا كانت المنافع السنوية التي يستفيد منها لا تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد في 18.194.16 درهم سنويا لاستمرار صرف المنحة.

وفي هذا المضمار ، عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد على انجاز المراقبة السنوية للدخل برسم سنة 2019. وقد مرت العملية في ظروف جيدة بفضل التعاون المستمر بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والمتمثلة في تبادل المعطيات والبيانات معلوماتيا بين الإدارتين .

كما حرصت ، في إطار تتبع مختلف عمليات المراقبة التي يجريها الصندوق المغربي للتقاعد على المعاشات ، على إخبار جميع قدامى المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم الذين خضعوا للمراقبة السنوية على شهادة الحياة وعلى عدم الزواج برسم سنة 2020 بضرورة موافاة الصندوق المغربي للتقاعد بالوثائق الضرورية في الأجل المحددة تفاديا لتوقف صرف مستحقات هذه المعاشات.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه منذ سنة 2017، بدأ العمل بنظام معلوماتي جديد لتبادل المعطيات والبيانات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، أكثر إحاطة ونجاعة ويقضي بتجاوز نواقص النظام السابق ويستجيب لانتظارات وتطلعات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد من حيث تتبع معاشات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بشكل دقيق ومضبوط.

أسرة المقاومة وجيش التحرير

تساهم في مجهود التعبئة الوطنية للحد من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

تجسيدا لقيم التضامن والتكافل وانخراطا في التعبئة الوطنية الشاملة التي تتغيا الحد من آثار ومخاطر جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، بادرت أسرة المقاومة وجيش التحرير إلى المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير ومواجهة جائحة "فيروس كورونا" المستجد، الذي أمر جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإحداثه، إيمانا منها بضرورة تضافر جهود كل المغاربة لمكافحة هذا الوباء الخطير وآثاره الصحية والاقتصادية.

وتعبأت أسرة المقاومة وجيش التحرير من أجل القيام بواجبها الوطني وساهمت في الصندوق المذكور بدءا بوكلاء أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك الذين ساهموا بمبالغ تتراوح ما بين خمسة آلاف درهم 5000 درهم وعشرة آلاف درهم 10.000 درهم للفرد الواحد.

وتلتها مساهمة باقي قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الميسورين بمبالغ مالية مماثلة.

وفي هذا السياق، بلغت هذه المساهمات ما مجموعه 2.072.993 درهم، موزعة كالتالي:

- قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وكلاء أسواق الجملة وذوي حقوق الشهداء والمتوفين منهم: 370.300 درهم وعدددهم 135 مقاوم وكيل؛

- المقاومون وأعضاء جيش التحرير من مجموع التراب الوطني وعدددهم 98 منتما بمبلغ 1.539.193 درهم؛

- مساهمة المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير براتب شهر؛

- مساهمة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمبلغ مائة ألف درهم 100.000؛

- مساهمة جمعية مولاي احمد بن الحسن السبعي بمبلغ 10.000 درهم.

المحور الثالث : تدبير الموارد البشرية والمالية والتدابير التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير

1 - تدبير الموارد البشرية:

عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على مواصلة تدبير مواردها البشرية بروية تنشُد التوفيق بين التقلص المستمر لهذه الموارد بفعل الإحالة على التقاعد ومحدودية المناصب المالية المخصصة للقطاع و تنامي وثيرة إنشاء وافتتاح فضاءات للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من عمالات وأقاليم المملكة. ولهذه الغاية، واصلت العمل على توفير آليات للرفع من القدرات التدبيرية لهذه الموارد وتحسين وتجويد مردودية المرفق العام خدمة لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، وأخذا بعين الاعتبار الاكراهات التي فرضتها ظروف جائحة كورونا ، ويمكن بسط حصيلة تدبير الموارد البشرية في المحورين التاليين:

- تدبير المسارات المهنية للأطر والموظفين والأعوان:

قامت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية والمسطرية الجاري بها العمل، بإنجاز حوالي 81 قرار إداري همت الجوانب الآتي ذكرها:

- الحركة الإدارية والتعيين في مناصب المسؤولية :

تواصلت أعمال مبادئ ومقتضيات المرسوم رقم 2.11.681 المؤرخ في 25 نونبر 2011 بشأن كفاءات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية ، حيث عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تنظيم عملية الحركة العادية مع نهاية الشطر الأول من كل سنة وكذا فتح باب الترشيح والتباري في الارتقاء إلى مناصب المسؤولية وفق مبادئ الكفاءة والقدرات التدبيرية والعلمية والمعرفية والمهنية للمرشحين كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي انتظار تفعيل قرار رئيس الحكومة بتنزيل التنظيم الجهوي الجديد للمصالح الخارجية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والذي وجب التذكير بأنه سيتم من الارتقاء ب 12 نيابة إقليمية إلى مستوى نيابة جهوية وكذا بعشر وحدات إدارية قائمة الذات إلى درجة نيابة إقليمية، فقد تم إصدار 09 قرارات لفتح باب الترشيح لشغل مناصب رئيس قسم الشؤون الاجتماعية ورئيس قسم الدراسات التاريخية ورئيس مصلحة الموظفين ورئيس مصلحة الدراسات و التوثيق ورئيس مصلحة التكوين وتنشيط فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ومنصب نائب اقليمي بكل من بركان وبولمان والخميسات وطنطان.

- الوضعية الإدارية :

تمت معالجة كافة الوضعيات المطروحة وفقا للمساطر المعتمدة. وهكذا جرت تصفية معاشات الموظفين المحالين على التقاعد برسم سنة 2020 والذين بلغ عددهم 17 موظفا تم إعداد ملفاتهم الخاصة بالتقاعد وإحالتها على مصالح الصندوق المغربي للتقاعد في الأجال القانونية قصد تصفيتها. كما تم إعداد 9 قرارات بتمديد حد السن للإحالة على التقاعد بعد موافقة السيد رئيس الحكومة. وعلاوة على هذا، عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تسوية الوضعيات العائلية لعشرين موظفا وتتبع الرخص المرضية متوسطة وطويلة الأمد بتنسيق مع المجلس الصحي التابع لوزارة الصحة.

- تحديث وتطوير الكفاءات للموارد البشرية:-

وفي سياق سعيها للتوفر على موارد بشرية قادرة على التأقلم مع المتغيرات والمستجدات التي يعرفها حقل الوظيفة العمومية، وضخ دماء جديدة لربح رهانات التحديث والاستجابة للمتطلبات المتجددة المرتبطة بمحيط المؤسسة، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعزيز موارد البشرية بأطر شابة ذات قدرات وإمكانيات علمية وأكاديمية للعمل في الأوراش المفتوحة بهذه المؤسسة وخاصة منها ورش صيانة و تثمين الذاكرة التاريخية الوطنية بكافة مكوناته.

وبتنامي مهامها وتوسع مجالات تدخلها بعد إحداث مجموعة من فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم وعمالات المملكة وانخراطها في المشروع الوطني الهام المتعلق بتجميع الأرشيف التاريخي الذي يوثق لفترة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية المودع بمراكز الأرشيف بالخارج، غدت حاجة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ماسة وملحة أكثر من ذي قبل.

وهكذا عملت هذه الإدارة على تعزيز موارد البشرية بموارد جديدة عبر توظيف 10 أطر من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمنهم 03 متصرفين من الدرجة الثانية و 05 متصرفين من الدرجة الثالثة تم تعيينهم بالمصالح اللامركزية وتقنيين اثنين تم تعيينهما بالمصالح المركزية. كما تجري حاليا إجراءات تلقي الترشيحات للمشاركة في مباراة توظيف 10 متصرفين من الدرجة الثانية سيتم تعيينهم بالمصالح اللامركزية للاضطلاع بتنشيط وتدبير فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التي تم إحداثها لحد الآن أو تعزيز نيابات تعاني من خصائص ملحوظ في الموارد البشرية.

- العناية بالجانب الاجتماعي للموظفين :

أولت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش الدعم الضروري اللازم لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية السامية لتمكينها من القيام بمهامها الاجتماعية لفائدة الموظفين. وقد تم تخصيص دعم مالي للجمعية في حدود 400.000 درهم مكنها من تمويل و تنفيذ جزء من برنامج عملها والمتمثل في تأمين قروض استهلاكية بمناسبة الأعياد الدينية ومنح للدخول المدرسي ومواصلة دعمها لتحقيق نظام تكميلي للتغطية الصحية لفائدة منخرطيها. ولن تدخر الإدارة جهدا لمعالجة كل القضايا التي تستأثر باهتمام الموظفين والأعوان ومد جسور الحوار والتواصل مع ممثلي الموظفين كقوة اقتراحية تجسيدا لمبادئ الحوار الجاد والبناء والمقاربة التشاركية وعلاقات التعاون الايجابي والمثمر.

- التدابير التشريعية والتنظيمية :

ووعيا منها بأهمية اتخاذ المبادرات وإنجاز الإصلاحات التشريعية والقانونية لخدمة الشأن العام والمرفق العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، أولت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عناية خاصة لمجال إثراء الترسانة التشريعية والقانونية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير بالمزيد من النصوص القانونية والتنظيمية وتعديل بعضها بما يكفل ويحقق الأهداف التالية:

- * النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لهذه الشريحة الاجتماعية الجديرة بمؤفور الرعاية واضطراد التكريم المعنوي والمادي؛
- * تفعيل التوجهات والخيارات المعتمدة في برنامج العمل المرهلي المرسوم من لدن قطاع المقاومة وجيش التحرير برسم الفترة الثلاثية 2019 – 2021 ،

* الاستجابة لمتطلبات اعتماد أنماط جديدة تتوخى وتتغياً حسن تدبير المرفق العام وتأمين أساليب النجاعة والشفافية في التسيير والرفع من مستوى الأداء وإرساء مبدأ الحكامة الجيدة في هذا القطاع على هدي التوجيهات الملكية السامية وانسجاماً مع التوجيهات الحكومية.

- مواكبة المقتضيات القانونية والضوابط التنظيمية الجارية بها العمل .

وهكذا، تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.03.544 بتاريخ 4 ماي 2004 بمنح تعويضات جزافية للأساتذة والمحاضرين المساهمين في التظاهرات المنظمة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل التعريف بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير وصيانة الذاكرة الوطنية ، يتوخى تعديل مادتيه الرابعة والخامسة قصد تحديد بكيفية ودقيقة ومركزة طبيعة ونوعية الأعمال المسندة لأعضاء اللجنة العلمية الاستشارية المنضوية بهذه الإدارة بالتصميم – بدلا من السهر على الإصدارات والمنشورات – على قراءة الأطاريح والمؤلفات والدراسات والمقالات والسير الذاتية المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير من جانب ، ومن جانب ثاني ، تقنين تحويل تعويض لأعضاء هذه اللجنة عن مهام قراءة الوثائق والمستندات وكل المصادر التاريخية المكتوبة منها أو المرئية ذات الصلة بملاحم الحرية والاستقلال والوحدة.

وقد أحيل مشروع النص التنظيمي لأجل استكمال مسطرة المصادقة ، على أنظار الأمانة العامة للحكومة بعدما حظي بتأشيرة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 24 فبراير 2020 .

وفي سياق التطابق مع أحكام مشروع المرسوم الأنف الذكر ولا سيما المادة الخامسة منه ، تم إعداد مشروع قرار لرئيس الحكومة بتحديد معايير تحويل تعويض جزافي لأعضاء اللجنة العلمية الموكول لها قراءة الأطاريح والمؤلفات والدراسات والمقالات والسير الذاتية والوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير .

كما تم إعداد 8 قرارات بتفويض الإمضاء إلى بعض رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارة المركزية والمشرفين على المصالح اللامركزية ممن شملتهم الحركية الإدارية في مناصب المسؤولية، تم نشر 5 منها بالجريدة الرسمية، وذلك بهدف تيسير وتسريع إنجاز مختلف العمليات المالية والمحاسبية المرتبطة بصرف الاعتمادات المرصودة بالميزانية السنوية لقطاع المقاومة وجيش التحرير في مجالات اختصاصات الوحدات الإدارية التي يشرفون عليها، وكذا تيسير وتسريع التأشير والتوقيع على جميع الوثائق الإدارية والمالية الصادرة عنها.

- العلاقة مع البرلمان :

وترسيخاً لروابط التواصل والتعاون مع المؤسسة التشريعية خدمة للشأن العام والمرفق العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من لدن السادة النواب البرلمانين خلال السنة التشريعية 2019-2020 من الولاية التشريعية 2016-2021 ما مجموعه 3 أسئلة كتابية حول " وضعية قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في حالة الطوارئ الصحية " و " تدبير مناصب المسؤولية في المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير " و " حرمان الدكاترة الموظفين بهذه المؤسسة من تراخيص إجراء مباريات التوظيف بالجامعات " .

- تفويض الاعتمادات :

حرصاً من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الحثيث والدؤوب على تطوير ميثاق العمل الجاد والبناء الذي تنهجه منذ سنة 2001، والذي يقوم على تكاتف الجهود والتنسيق بين مختلف مكونات هذه المؤسسة على المستوى المركزي وعلى مستوى المصالح اللامركزية حول القضايا الأساسية

والأولويات الكبرى التي تتبني عليها إستراتيجية عملها، وفي سياق التوجه الحكومي الهادف إلى تعزيز اللامركزية واللامركز بالادارات العمومية، قامت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2020 بتفويض اعتمادات مالية لحساب النواب الأميين المساعدين بالصرف في إطار التدبير اللامركز بهدف إصلاح وصيانة وتجهيز المباني الإدارية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بغلاف مالي إجمالي بلغ 2.166.766 درهم.

جدول تفويض الاعتمادات المالية لإصلاح وتجهيز المقرات الإدارية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير خلال سنة 2019 .

رتب	النيابة الجهوية	الاعتماد المالي المفوض
1	الرباط	146 698,00
2	مراكش	65 940,00
3	أكادير	545 048,00
4	الداخلية	18 180,00
5	الرشيدية	204 980,00
6	فاس	187 700,00
7	العيون	126 910,00
8	طنجة	125 810,00
9	بني ملال	157 650,00
10	الدار البيضاء	369 540,00
11	كلميم	116 910,00
12	وجدة	94 700,00

جدول الصفقات العمومية:

- 1- تم خلال سنة 2020 انجاز الصفقات العمومية التالية:
- 2- صفقة بمبلغ 2 720 420,64 درهم لحراسة مقرات المصالح الخارجية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المتواجدة بجهات طنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة و فاس-مكناس وجهة الشرق؛
- 3- صفقة لحراسة مقرات المصالح الخارجية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير بمبلغ إجمالي قدره 4 561 920,00 درهم في حصتين :
- 4- الحصة رقم 2: تتعلق بجهة الدار البيضاء-سطات وجهة بني ملال-خنيفرة وجهة درعة-تافلات ثم جهة مراكش-آسفي؛

5- الحصة رقم 3: وتخص جهة سوس ماسة وجهة كلميم واد نون وجهة العيون الساقية الحمراء
فجهة الداخلة -واد الذهب.

6- صفقة طبع ونشر المؤلفات لحساب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في
حصتين مجزئتين : الحصة رقم 1: نشر المؤلفات، الحصة رقم 2: نشر المؤلفات بالرسومات التوضيحية بمبلغ
762 290,00 درهم؛

7- صفقة استنساخ بواسطة الميكروفيلم ورقمنة الوثائق التاريخية لمركز الأرشيف الأجنبي، وكلها لدى
مصلحة التاريخ بوزارة الدفاع الفرنسية بمبلغ 1 258 661,10 درهم؛

8- صفقة إنجاز وتسليم ميداليات تذكارية لفائدة مديرية الأنظمة والدراسات التاريخية للمندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط بمبلغ 107 712,00 درهم

9- صفقة اقتناء معدات وأدوات وأثاث المكاتب الإدارية ومعدات وبرامج معلوماتية ومعدات سمعية
بصرية مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة وادي زم بمبلغ 219 648.00
درهم؛

10- صفقة اقتناء معدات وأثاث المكتب ومعدات وبرامج معلوماتية ومعدات سمعية بصرية مخصصة
لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة بطاطا بمبلغ 204 072.00 درهم؛

11- صفقة اقتناء معدات وأثاث المكتب ومعدات وبرامج معلوماتية ومعدات سمعية بصرية
مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة تازارين بإقليم زاكورة بمبلغ
214 940.40 درهم؛

12- صفقة طبع ونشر مؤلفات بالرسومات التوضيحية لفائدة المندوبية السامية لقدماء المقاومين
وأعضاء جيش التحرير بمبلغ 567 740,00 درهم؛

13- صفقة تتعلق بتنظيف المقرات الإدارية للمصالح اللامركزية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين
وأعضاء جيش التحرير بوجدة وطنجة و الدار البيضاء و الجديدة ومراكش واكادير بمبلغ
124 935.55 درهم.

إجراءات مراقبة التدبير الإداري :

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020 إنجاز المهام
المرتبطة بتفقد وتتبع حسن التدبير الإداري بالمصالح الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية ومراقبة مدى
الالتزام بتطبيق البرامج و الأوراش المسطرة في إطار برنامج العمل التعاقدية .

وفي هذا الإطار، تم انجاز المهام التالية :

عقد الجمع السنوي للنواب الجهويين والإقليميين والمكافئين بالمكاتب المحلية يومي 6 و 7 فبراير 2020. ويعد هذا الاجتماع موعدا سنويا لتقييم حصيلة المنجزات والبرامج والأنشطة المبرمجة وفرصة للوقوف على الإكراهات والصعوبات التي اعترضت سير عمل المرافق الإدارية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش على الصعيدين المركزي واللامركز.

دراسة التقارير الدورية المتوصل بها التي تستعرض مجمل أعمال المصالح الخارجية وإحالة خلاصات واستنتاجات هذه التقارير على الأقسام والمصالح المركزية للإطلاع عليها ولاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة، كل في حدود اختصاصه للرد على القضايا والمشاكل المطروحة والبت فيها؛

دراسة وتقييم نتائج الاجتماعات الجهوية للنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية، في سياق تفعيل التدبير الجهوي والسعي لخلق تواصل وتنسيق دائمين ومستمرين على صعيد الجهات ؛ متابعة تنفيذ برنامج العمل في جوانبه المرتبطة بتدبير ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وتدبير مستحقات المنافع والامتيازات العينية والإعانات الاجتماعية المخولة للمنتسبين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وتدبير الموارد البشرية والمادية واللوجيستية؛

مواصلة مجهود التتبع المستمر والمتواصل للورش الكبير المتعلقة بإحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من خلال التواصل اليومي مع النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية الحاضنة لأوراش أو فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير أو مع الشركاء المؤسساتيين في هذه المشاريع من أجل مواكبة وتيرة العمل بأوراش البناء وتتبع الإجراءات الإدارية والتقنية الضرورية لأجراة المشاريع وتتبع إنجازها على الوجه المطلوب.

وتطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2001/8 المؤرخ في 25 غشت 2011 المتعلق بتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات، تم تسطير برنامج للزيارات التفقدية وتقديم الدعم والمراقبة، شملت بالأخص النيابات الجهوية والإقليمية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدن فاس ووجدة وبركان وتازة والحسيمة وبرشيد وسطاط وخريبكة ووادي زم وبجعده وقصبة تادلة وقلعة السراغنة وابن جرير ومراكش وايت اورير وشبشاوة والصويرة وأسفي واليوسفية وسيدي بنور والجديدة.

من جانب آخر، وفي إطار الحركة الإدارية، تم الإشراف على عملية تسليم المهام ببعض النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية، حيث همت هذه العملية الوحدات الإدارية التالية:

- النيابة الجهوية بكلميم ؛
- النيابة الجهوية بفاس؛
- النيابة الإقليمية بالخميسات؛

- نيابة عمالة سلا؛
- النيابة الإقليمية بطاطا؛
- النيابة الإقليمية ببركان؛
- النيابة الإقليمية بيولمان؛
- النيابة الإقليمية بزكورة؛
- النيابة الإقليمية بطانطان؛
- المكتب المحلي بالعرائش.
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بزكورة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بامحاميد الغزلان؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بكلميمة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالقنيطرة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بسيدي قاسم.

بوابة الشكايات :

وفي سياق تطبيق التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعميم الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطن، والاهتمام بقضايا المرتفقين والارتقاء بالعلاقة التي تجمع الإدارة بالمواطن من خلال العناية بملتمساته وشكاياته والإجابة عليها، وتبعا لمقتضيات المرسوم رقم 2-17-265 الصادر في 28 من رمضان 1438 (23 يونيو 2017) بشأن تحديد كفاءات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، بهدف إرساء منظومة موحدة لتلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها كإحدى الإجراءات الاستعجالية ضمن البرنامج الحكومي الهادف إلى ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة والاستقامة والعمل على إصلاح الإدارة وحسن التدبير والحكمة الجيدة، انخرطت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في هذا التوجه عبر استخدام البوابة الوطنية للشكايات "Chikaya.ma"، التي انطلق العمل بها رسمياً في يناير 2018، والتي، للتذكير، تتيح للمواطن المرتفق إرسال شكاياته إلى الإدارة المعنية التي تسهر على معالجتها، مع العمل على إمكانية تتبعها إلكترونياً.

وفي هذا الإطار، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2020 عبر هذه البوابة الإلكترونية ما مجموعه 190 شكاية من مختلف أقاليم المملكة تمت الإجابة عليها في الأجل المحددة عبر نفس البوابة.

وإذ سجل ارتفاع في عدد الشكايات بين شهر مايو ويونيه ويوليو حيث تم التوصل خلال هذه الشهور الثلاثة بما مجموعه 169 شكاية أي حوالي 85 % من مجموع الشكايات ، تبين بعد دراستها أن غالبيتها كانت تتعلق بمواطنين غير منتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير يطلبون الدعم الذي أقرته الحكومة جراء جائحة كوفيد 19، ومن تم اعتبرت شكايات خارج الاختصاص.

أما الشكايات التي تدخل في اختصاص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، فقد همت بالخصوص طلبات الحصول على صفة مقاوم (وكلها طلبات خارج الأجل

القانونية أو طلبات سبق للجان المختصة البت فيها بصفة قطعية بعدم القبول)، وشكايات ذات طابع اجتماعي موضوعها الاستفسار عن المعاشات (معاش العطب والتعويض الإجمالي) والإعانات التي تقدمها هذه الإدارة لأسرة المقاومة وجيش التحرير وشكايات تتعلق بالحصول على رخص سيارات الإيجار والنقل الصغير .

وقد تمت الإجابة على جميع هذه الشكايات والاستفسارات في حينها وفق المقتضيات والضوابط القانونية والتنظيمية التي تحكم وتؤطر موضوع الشكايات والاستفسارات المعبر عنها من لدن المواطنين المعنيين.

المحور الرابع : النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين**وأعضاء جيش التحرير**

في إطار تمثيل مؤسسة المقاومة وجيش التحرير في المؤتمرات والملتقيات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون قدماء المقاومين والمجاهدين والمحاربين وضحايا الحرب وإبراز مواقفها تجاه القضايا الراهنة الوطنية منها والدولية ، وتمتينا لعلاقات التعاون والصداقة والعمل المشترك مع نظيراتها بالخارج من مؤسسات ومنظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وإبرازا لملاحم تاريخ الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية والتعريف بالقضايا والمواقف الوطنية على الصعيد الدولي ، تميز النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020 بالأنشطة والمبادرات التالية:

1 – المشاركة في أشغال الاجتماع 165 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين**المنعقد عن بعد بتقنية الفيديو يوم 26 يونيو 2020:**

بصفته رئيسا بالنيابة للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين وعضوا في مكتبها التنفيذي ، شارك السيد مصطفى الكتيري ، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في أشغال الاجتماع 165 للمكتب التنفيذي لهذه المنظمة العالمية التي تحظى بمكانة مرموقة ومتميزة في المجتمع الدولي لقدماء المقاومين والمحاربين وضحايا الحرب ، لما تتمتع به من وضع اعتباري كعضو مستشار لدى منظمة الأمم المتحدة وكرسول أممي للسلام والسلم عبر العالم.

وقد تمحور جدول أعمال هذا الاجتماع حول دراسة السبل الكفيلة بتحسين الوضعية المالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين قصد تمكينها من أداء مهامها وأنشطتها بما يخدم مصالح وقضايا قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمحاربين والعسكريين المتقاعدين وضحايا الحرب عبر العالم ، وعرض أنشطة لجانها الدائمة القارية الإفريقية والأوربية والأسبوية والأميركية ، والبت في طلبي الانضمام لهذه الفيدرالية العالمية المقدمين من لدن منظمة قدماء المحاربين بقوات الدفاع بجمهورية إيرلاندا وجمعية قدماء المحاربين بجمهورية منغوليا، واللذين تم قبولهما بالإجماع.

كما جرى خلال هذا الاجتماع تدارس تداعيات انتشار وباء كورونا كوفيد 19 وتأثيراتها السلبية اجتماعيا ونفسيا على فئة قدماء المقاومين والمحاربين وضحايا الحرب بكافة أنحاء المعمور ، مما يستوجب مزيدا من الرعاية والعناية بأحوالهم وأوضاعهم المادية والاجتماعية والصحية والمعنوية.

ومن جانب آخر، وبسبب تردي الأوضاع الناجمة عن تفاقم انتشار وباء كورونا كوفيد 19 ، تم الاتفاق على تأجيل انعقاد كافة الدورات المقبلة للجان الدائمة للشؤون الأوروبية والإفريقية والآسيوية المنبثقة عن الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، في غضون سنة 2021.

2 – المشاركة في أشغال الاجتماع 166 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين

المنعقد عن بعد بتقنية الفيديو يوم 23 شتنبر 2020:

شارك السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الاجتماع 166 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، الذي انعقد عن بعد بتقنية الفيديو يوم الأربعاء 23 شتنبر 2020.

وخلال هذا الاجتماع ، تمت المصادقة على تقرير الاجتماع 165 للمكتب التنفيذي وعرض أهم الأنشطة الإدارية والمالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، وخاصة منها المتعلقة بالوضعية المالية ووضعية تسوية واجبات انخراط المؤسسات والجمعيات الأعضاء في الفيدرالية العالمية يرسم سنة 2020 ، وكذا التدابير والإجراءات المتخذة للحفاظ على التواصل والتنسيق بين الأجهزة التقريرية للفيدرالية العالمية والمؤسسات والمنظمات الأعضاء ، عن طريق إصدار نشرات التواصل واعتماد الإدارة الإلكترونية في تبادل المراسلات والأخبار.

وتميزت مشاركة السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الاجتماع المذكور بتقديم اقتراحات وجبهة وقيمة للنهوض بالوضعية المالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين التي تأثرت بفعل تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد 19 ، داعيا كافة أعضاء المكتب التنفيذي لاقتراح تدابير وإجراءات من شأنها المساهمة في معالجة هذه الوضعية ، ومقترحا تخصيص الاجتماع 167 المقبل لتدارس هذا الموضوع بهدف تسويته بصفة نهائية.

ما أكد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال هذا الاجتماع على ضرورة المشاركة الفعلية والمكثفة للمؤسسات والمنظمات الأعضاء الإفريقية في أشغال الدورة 16 للجنة الدائمة للشؤون الإفريقية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، المزمع عقدها بالمملكة المغربية في غضون سنة 2021، وذلك من أجل ضمان نجاحها وتوجيهها بقرارات وتوصيات هامة تتغيا الرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية والتشريعية والمعنوية للمحارب الإفريقي القديم.

3 – إصدار كتاب حول حصيلة مبادرات وأنشطة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء**جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي من 2015 إلى 2019 :**

سعت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إصدارها الأول إلى تدوين وتوثيق حصيلة مبادراتها وأنشطتها على الصعيد الدولي خلال المدة المتراوحة بين سنتي 2001 و2007. وفي نفس السياق، خصصت إصدارها الثاني المتكون من جزأين إثنيين لتدوين وتوثيق نشاطها الدولي والعربي والإفريقي على مدى سبع سنوات من 2008 إلى 2014. وبإصدارها للنسخة الثالثة لهذه السلسلة التي تعرض حصاد وحصيلة مبادراتها المتخذة وأنشطتها المنجزة دوليا وعربيا وإفريقيا، في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 ، تتوخى هذه المؤسسة الوطنية المشرفة على الشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير مواصلة مجهود التعريف والتوثيق لمهامها وأدوارها الطلائعية في المحافل والمؤتمرات والمنتديات الدولية والقارية والإقليمية، كامتدادات لمهامها وأنشطتها على المستوى الوطني.

فمنذ انضمامها لكل من الاتحاد العربي للمحاربين القدامى وضحايا الحرب سنة 1989 والفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ولجنتها الدائمة للشؤون الإفريقية سنة 1988، تميزت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كعضو نشيط في كلتي المنظمتين العربية والدولية، بمشاركتها الفاعلة ومساهماتها الرائدة في جميع دورات واجتماعات هيأتهما وأجهزتهما التقريرية، وكذا في كافة المؤتمرات والندوات والتظاهرات المنظمة من لدهما.

وقد تجسدت هذه المشاركة الواسعة وبرز هذا الحضور الوازن والمؤثر للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي في مجال الدفاع عن حقوق وقضايا ومصالح وشؤون قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وقدماء المحاربين، وكذا في مضمار الالتزام بالقضايا العادلة والمشروعة للشعوب في سعيها للعيش الكريم في عالم يسوده السلم والسلام والتعايش ومبادئ الحرية والكرامة والإنصاف والقيم الإنسانية المثلى والنبيلة.

كما يمثل العمل الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منصة كبرى للدفاع عن قضايانا الوطنية المشروعة والعادلة وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية الأولى، قضية صيانة الوحدة الترابية وتثبيت المكاسب الوطنية، باعتبار مدى أهمية وجدوى النشاط

الدولي سواء في العمل الدبلوماسي الرسمي أو غير الرسمي والدبلوماسية المؤسساتية والشعبية والموازية.

ذلك هو موضوع الإصدار الجديد بعنوان : "حصيلة مبادرات وأنشطة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي من 2015 إلى 2019 " ، الذي تعتزم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير نشره للاطلاع عليه ولكل غاية مفيدة ، تعميما للفائدة.

الجزء الثاني: استشراف آفاق العمل لسنة 2021

- السيد الرئيس ؛

- السيدات والسادة المستشارين المحترمون.

تلكم الخطوط العريضة لحصيلة المنجزات والمكاسب المحققة في سنة 2020 في كافة مجالات و أورش العمل وستواصل المساعي والجهود في إطار مشروع ميزانية سنة 2021 في ظل التوجهات والأهداف المرسومة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفي سياق برنامج العمل المرحلي للثلاثية 2019-2021 وبرنامج العمل للسنة 2021 الذي يضع في صدارة أولوياته مواصلة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاضطلاع بواجب صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والانتماء عليها وتثمينها وإشاعة دروسها وعبرها في صفوف الناشئة والأجيال الجديدة والمتعاقبة.

كما سيواصل مجهود تحسين وتجويد الخدمات المادية والاجتماعية والصحية والمعيشية ودعم ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي المفتوح لتيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأوسع فئات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا القيام بمهام تمثيل أسرة المقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية ذات الصلة بشؤون وقضايا المقاومة والتحرير وتوطيد علاقات التعاون والصداقة مع نظيراتها بالخارج خدمة لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية، فضلا عن مواصلة ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد المادية والبشرية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

ومن أجل إجراء التوجهات والأهداف المرسومة لقطاع المقاومة وجيش التحرير وبلورتها في الاتجاه الذي يخدم المرتفقين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تم رصد غلاف مالي إجمالي يتحدد في 145 096 000 درهم في مشروع ميزانية سنة 2021.

ويتوزع هذا الغلاف المالي حسب أبواب ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير كالتالي:

- ميزانية التسيير : 138 432 000 درهم منها :
 - 67 020 000 درهم كنفقات الموظفين ؛
 - 71 412 000 درهم برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة.
- ميزانية الاستثمار: 6.664.000 درهم كاعتماد الأداء و 3.0000.000 درهم كاعتماد الالتزام.

وبناء على ذلك، سيهدف برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2021 إلى إنجاز المهام والمشاريع التالية:

-

أولا : ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح**الوطني:**

في سياق المساعي والمبادرات الهادفة إلى تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إيلاء ما يجب من العناية لورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية وإبراز الملاحم البطولية وأمجاد وروائع الكفاح الوطني وما أسداه الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي المنيف في سبيل نصررة القضية الوطنية والذود عن مقدسات البلاد وثوابتها، ستتواصل المبادرات والأنشطة التواصلية مع الذاكرة التاريخية لاستظهار واستحضار بطولات الشهداء والمقاومين والتزود من نضالهم الوطني والتذكير بما بذلوه من تضحيات جسام والإشادة بأدوار كافة فئات المجتمع المغربي في ملاحم التحرير والوحدة. وفي هذا المضمار ، ستتواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مهامها الأساسية والتي تتجلى في مواصلة تعزيز صروح الفضاءات الحاضنة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، استمرارا للمقاربة التشاركية وللتعاون الجاد والايجابي والمثمر الذي أظهرته مشكورة بعض المجالس المنتخبة الجهوية والإقليمية والمحلية والنابع من غيرتها الوطنية واعتزازها بتاريخنا المجيد الطافح بالدروس والعبر والزاهر بالرسائل الوطنية البليغة ، من خلال مساهمتها في دعم ورش إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني، من المنتظر في سياق تنفيذ الجدول الزمني لانجاز هذه الفضاءات التي يبلغ عددها الإجمالي المبرمج 120 مشروعا ، أن تتواصل الجهود والمساعي بالتنسيق مع الشركاء المؤسستيين الذين أبرمت معهم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقيات شراكة وتعاون لبناء فضاءات ومقرات إدارية قصد التسريع بإنجاز الأشغال الجارية بها وكذا العمل على إعطاء انطلاقة أشغال الفضاءات المبرمجة برسم سنة 2021. ويتعلق الأمر بالمقرات والفضاءات التالية:

- مقر النيابة الإقليمية بطرفاية؛
- مقر النيابة الإقليمية بالسمارة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعين بني مطهر؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأحفير؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالدريوش؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بازغنان؛

- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببركين؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمديونة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن سليمان؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن احمد؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالبئر الجديد؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأزمور؛
- فضاء محمد السادس لذاكرة المقاومة والتحرير الإفريقية بأصيلة؛
- بالإضافة إلى توسعة فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التالية،
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببئر الكندوز بإقليم اوسرد؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بوجدة؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتاركيست؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازارين؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميضار؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتاوريرت؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتالسنت.

وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية لإيلاء المزيد من العناية بالذاكرة التاريخية الوطنية وتنوير أذهان الأجيال بما تزخر به من معاني سامية ودلالات عميقة لإذكاء روح الوطنية الحقبة وقيم المواطنة الإيجابية، ومواصلة للمبادرات والأنشطة التي دأبت عليها مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتفعيلا لبنود اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع عدد من الوزارات والمؤسسات الجامعية والهيئات والمجالس المنتخبة والجمعيات الثقافية ومنظمات ونشطاء المجتمع المدني، ستتم برمجة عدد من البرامج والأنشطة العلمية والفكرية برسم السنة المالية 2021 تشتمل على ندوات فكرية ومحاضرات وملتقيات دراسية وتخليد الذكريات الوطنية وذلك في سياق تكثيف الجهود والمساعي الحثيثة لتعميق البحث في تاريخ المقاومة المغربية وتوثيق مضامينه ومفاصله وأرصدته.

- الانفتاح على الفضاءات التربوية و المؤسسات التعليمية :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبتنسيق مع قطاع التربية الوطنية وتكوين الأطر والتعليم العلي والبحث العلمي وقطاع الشباب والرياضة

وكافة المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية، تنظم أنشطة تستهدف تنوير أذهان الناشئة والأجيال الجديدة بما يزرع به تاريخ الكفاح الوطني و المقاومة و التحرير من أرصدة غنية بالدروس والعبر واستخلاص أبعاد ودلالات وملاحم المغرب الخالدة و التشجيع بقيمها ومثلها العليا.

- إطلاق التسميات التي لها ارتباط بتاريخ المقاومة :

في سياق تفعيل بروتوكول الاتفاق المبرم مع قطاع التربية الوطنية ، ستتم خلال هذه السنة مضاعفة الجهود لإنجاز برنامج إطلاق التسميات بأسماء ذات صلة بالمقاومة على المؤسسات التعليمية ومواصلة التنسيق في هذا المضمار مركزيا وعلى صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر والتعليم العالي والبحث العلمي والنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، وكذا مواصلة العمل لتفعيل المقررات المصادق عليها من لدن المجالس المنتخبة والجماعات الترابية في دوراتها السابقة بما فيها دورات سنة 2021 والمتعلقة بإطلاق أسماء لها ارتباط بملاحم الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، على الساحات والشوارع والأماكن العمومية والمرافق الاجتماعية.

- المؤلفات والمنشورات :

- في مجال النشر:

في إطار إثراء وتثمين رصيد المكتبة الوطنية عموما ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني بالإصدارات والمؤلفات والمذكرات والسير الذاتية وكتب الأطفال والأبحاث الموثقة لتاريخ المغرب في أبعاده المحلية والجهوية والوطنية وكذا المشتركة والمتقاسمة مع بلدان شقيقة وصديقة، وسعيا إلى التعريف برموز الوطن وأعلامه وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين الذي شهد أطوار معركة الاستقلال والوحدة، ستواصل الإدارة جهودها ومبادراتها لتنفيذ برنامج العمل المرسوم وتحديد لسنة 2021 وذلك من خلال إعداد:

مواد العددين 37 و 38 من مجلة الذاكرة الوطنية؛

- 35 إصدارا ما بين أطروحة وسيرة ذاتية وكتاب جماعي ومخرجات أشغال وفعاليات

ندوات علمية؛

- ثلاثة أعداد من الدفاتر المخصصة للوثائق التاريخية للمقاومة و التحرير؛

-مجلدين في سلسلة موسوعة الحركة الوطنية و المقاومة و التحرير؛

~ 60 ~

10- أعداد من مجلة التواصل ؛

وتشجيعا على التأليف والكتابة الموجهة للأطفال والناشئة، أعادت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الإعلان عن مباراة وطنية في نسختها الثانية لإعداد قصص قصيرة موجهة للأطفال والناشئة، تتناول رموز وأعلام وأحداث وملاحم ثورة الملك والشعب من أجل الحرية والاستقلال في المواضيع التي لم يتم التطرق لها في مادة قصصية تمت إجازتها من لدن اللجنة العلمية الاستشارية المنضوية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وقد تم التوصل إلى حدود منتصف شهر أكتوبر ب 12 عنوانا لقصص جديدة.

- في مجال التوزيع:

وضمانا لوصول المعلومة لطالبيها وأيضا الكتاب للراغبين في الاطلاع عليه، ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إمداد مكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير المفتوحة عبر التراب الوطني و البالغ عددها 94 مكتبة بكل الإصدارات المتوفرة لديها أو تلك التي يتم الحصول عليها من مختلف الشركاء المؤسستين كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الثقافة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أو بما استجد لديها من كتب ومؤلفات يتم إصدارها في إطار الصفقات العمومية السنوية.

ثانيا : تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمعيشية والرعاية الصحية

لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

1- منظومة التأمين الصحي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة لتجويد وتحسين الخدمات الصحية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بتنسيق مع شركة التأمين وإعادة التأمين المتعاقد معها وكذا تتبع تنفيذ عقدي الاتفاقين المبرمين معها و لاسيما بعد تغيير بعض بنود العقدين بموجب ملحقي عقدي الاتفاقين اللذين دخلا حيز التنفيذ بمفعول من فاتح يناير 2019.

والعزم معقود على مواصلة مواكبة منظومة التغطية الصحية والإسعاف الصحي بما يكفل تجويد تدبيرها واتخاذ ما يلزم من تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بها

ولاسيما ما يتعلق بتعميم مسطرة التحمل المباشر سواء بالمراكز الاستشفائية الجامعية أو بالمستشفيات العمومية.

كما ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومبادراتها لإقناع المركزين الاستشفائيين الجامعيين بالدار البيضاء وأكادير من أجل اعتماد مسطرة التحمل المباشر لمصاريف الاستشفاء لفائدة المؤمنين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الأرامل والفروع بهذين الوجدتين الاستشفائيتين الجامعيتين.

ومن جانب آخر، ستستمر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في تنظيم حملات طبية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في كافة التخصصات بالتنسيق مع القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تربطها بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقية تعاون في مجال الخدمات الطبية مع السعي إلى إبرام اتفاقيات جديدة في تخصصات طبية متعددة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم.

وعلى صعيد آخر، ستعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير قدر المستطاع للاستجابة لطلبات الراغبين في الحصول على كراسي متحركة وذلك بفضل التعاون المثمر بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وكذا منظمات المجتمع المدني.

2-ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء

جيش التحرير وفروعهم:

تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لتشجيع ودعم المبادرة الحرة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم والانخراط أكثر في خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي بتعاون وتنسيق مع المؤسسات والهيئات المهتمة بالتنمية البشرية والاجتماعية من خلال:

- تتبع تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات ذات الاهتمام المشترك والبالغ عددها 152 اتفاقية ؛
- مواصلة تنظيم لقاءات تواصلية وأيام إعلامية وتحسيسية ودورات تكوينية لفائدة شباب أسرة المقاومة وجيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع من أجل تأهيلهم وإكسابهم المعرفة

والخبرة في مجال إحداث منشآت ومشاريع صغرى ومتوسطة بالتنسيق مع كل الأطراف المعنية والمهتمة؛

- تقوية وتوسيع مجال الشراكة والتعاون مع المقاولين والمنعشين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي؛

-مضاعفة الجهود من اجل حث بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم، من حاملي أفكار مشاريع، على الاندماج في العمل المقاولاتي، بالتنسيق مع القطاعات المهتمة بالتكوين وكذا مع النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

-إحاطة ملتزمات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم، بالعباية اللازمة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لقضاياهم وشؤونهم قدر الإمكان وبما تسمح به مقتضيات القانونية الجاري بها العمل؛

ومن اجل دعم العمل الجمعي وسعيا إلى تحفيز وتشجيع أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الرفع من مستوى الأداء والنجاعة والارتقاء بهم إلى مستوى أفضل، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تنظيم اللقاءات التحسيسية والتوعوية لأطلاع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المهام والأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية على صعيد جهات المملكة وحثهم على الانخراط في العمل الجمعي والتنموي والمبادرة إلى خلق جمعيات ترفد وتسدن التشغيل الذاتي و التنمية المحلية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية.

3-التعويضات المادية والامتيازات العينية المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء

جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم؛

وسعيا إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة واتخاذ المزيد من المبادرات التي من شأنها تأمين ظروف العيش الكريم واللائق للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير مع الحفاظ على الامتيازات والمنافع المكتسبة والدعم الاجتماعي لذوي الاحتياجات وذوي الدخل المحدود .

-التعويض الإجمالي ومعاش العطب :

ستستمر لجنة التعويض الإجمالي في النظر والبت في الملفات المؤجلة والمكتملة الوثائق الإدارية وكذا الملفات الجديدة المتوصل بها للاستفادة من منحة التعويض الإجمالي. ومن المنتظر أن تزايد وثيرة تلقي الملفات بالنظر إلى أن عددا من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم سيكتسبون الحق في الحصول على منحة التعويض الإجمالي على أساس رفع سقف الدخل المخولة بموجبه منحة التعويض الإجمالي الى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235، وهو ما يتحدد في مبلغ 1.516.180 درهم.

وسيتم اتخاذ الإجراءات الإدارية التالية:

- تتبع تنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، والعمل بمقتضاه على تبادل المعطيات معلوماتيا، تحقيقا ل ضمانات الجودة في العمل و ربح الوقت وتفادي حالة ضياع الملفات؛
- الحرص على إحالة الجداول المتوصل بها من الصندوق المغربي للتقاعد والمتعلقة بمنح التعويض الإجمالي ورواتب معاش العطب على النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية قصد تتبع مآلها؛

- تتبع عملية المراقبة السنوية للدخل لسنة 2020 وعملياتي المراقبة السنوية على الحياة وعلى عدم الزواج بالتنسيق مع مصالح الصندوق المغربي للتقاعد؛

- تتبع صرف مستحقات رواتب معاشات العطب و منح التعويض الإجمالي الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر النظام المعلوماتي الجديد لتبادل المعطيات والمعلومات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والحرص على تجويد استخدامه؛

- مواصلة إحاطة ملفات تحويل منح التعويض الإجمالي ومعاش العطب لفائدة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالعناية اللازمة.

-الإعانات النقدية:

- الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن:

سيواصل إعداد مقررات الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن لفائدة الأرمال اللواتي توفي عنهن أزواجهن، علما انه تم رصد اعتماد مالي برسم السنة المالية 2021 قدره 1.500.000 درهم لفائدة 380 حالة محتملة.

-الإسعاف المادي:

وستخصص مساعدات مالية في شكل إسعاف مادي للمنتميين الذين هم في ظروف اجتماعية صعبة، خاصة منهم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم الذين يوجدون في وضعية العوز المادي والعسر الاجتماعي..

وقد رصد اعتماد مالي برسم السنة المالية 2021 قدره 1.500.000 درهم لتلبية طلبات الإسعاف المادي في حدود 1500 حالة.

- السكن الاجتماعي:

والعزم معقود على مواصلة دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتمكينهم من اقتناء قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن اللائق بهم، وذلك بتقديم إعانات مالية للمستحقين. ويقدر الغلاف المالي المقترح تخصيصه لهذا المرفق برسم السنة المالية 2021 بمبلغ 550.000 درهم.

ووعيا بأهمية تأمين متطلبات السكن الاجتماعي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإن الإدارة لن تدخر جهدا في تتبع تنفيذ بنود اتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز 2008 للاستجابة لطلبات المنتميين وضمان أسبقية الاستفادة لهم وتيسير تملكهم لبقع أرضية مجهزة للبناء الموجهة للتعاونيات السكنية في المشاريع التي تنجزها مؤسسة العمران أو من مساكن جاهزة أو نصف جاهزة في إطار برامج السكن الاجتماعي المعدة لذوي الاحتياجات ولذوي الدخل المحدود.

كما سيتواصل التنسيق مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة من أجل الاستجابة للطلبات التي تقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الراغبون في الحصول على قطع أرضية ودور سكنية لتمكينهم من الارتقاء إلى السكن الاجتماعي الرئيسي لهم.

-الإمدادات المالية لدعم إحداث وتوسيع المشاريع الاقتصادية الصغرى

والمتوسطة:

تقديم المزيد من الإمدادات المالية للراغبين في إنشاء تعاونيات وإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية متوسطة وصغرى تندرج في إطار خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي والمبادرة الحرة. ولهذه الغاية، تم رصد غلاف مالي بمبلغ 1800.000 درهم برسم السنة المالية 2021.

-آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة:

سيواصل العمل من أجل تلبية طلبات منح إعانات على اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة في حدود الاعتماد المالي المرصود لهذا الغرض وقدره 45.000 درهم. كما ستحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على مواصلة التعاون المثمر مع وزارة الأسرة والتضامن و المساواة والتنمية الاجتماعية للاستجابة إلى طلبات المنتمين المحتاجين إلى كراسي متحركة.

-المنافع والامتيازات:

وفي سياق الجهود المبذولة للنهوض بالشأن العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإبلاءها المكانة اللائقة بها ماديا واجتماعيا، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني للتعاون معها في تعبئة منافع مالية وعينية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من خارج إطار ميزانية القطاع تجسيدا لروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

-تتبع تدبير رخص النقل العمومي :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التنسيق مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك لتدبير رخص النقل العمومي للمسافرين ورخص النقل المزدوج المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإيجاد الحلول الممكنة للقضايا المطروحة.

كما سيواصل جهود التنسيق مع وزارة الداخلية لتمكين أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من الاستفادة من تحويل رخص سيارات الإيجار لفائدتهم طبقا لمقتضيات الدورية عدد 656 الصادرة بتاريخ 24 يونيو 2002.

وسيوصل قسم الشؤون الاجتماعية اتصالاته مع قسم التنسيق الاقتصادي بوزارة الداخلية من أجل العمل على تحيين قاعدة المعطيات الموضوعة رهن إشارة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمتعلقة بالرخص الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا تلك المخولة لذوي حقوق الشهداء والمتوفين منهم.

-الحج إلى الديار المقدسة:

وسعى إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الدعم المطلوب لأداء مناسك الحج ، ستواصل الإدارة بذل الجهود والمساعي لدى الأطراف المانحة لتوفير تذاكر السفر وإمكانيات الدعم للمتوجهين للديار المقدسة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. كما ستعمل في

إطار تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على استصدار المزيد من الدعم المادي لفائدة الراغبين في أداء مناسك الحج. هذا وتظل هذه العملية المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير رهينة بتحسين الظروف والأوضاع الصحية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا - كوفيد 19.

- أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه:

وفيما يخص مربعات أسواق الجملة، فإن الجهود ستتواصل لمواكبة تجديد وكالات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك التي انتهت مدة الثلاث سنوات للانتداب في تدبير الوكالة المنصوص عليها في المقتضيات والضوابط الجاري بها العمل، وذلك في إطار الحصاة المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير. ويرتقب أن تشمل هذه العملية 6 أسواق لبيع الخضر والفواكه بالجملة لفائدة 29 وكيلا من أسر المقاومة وجيش التحرير عبر التراب الوطني.

وسعيا منها إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير هذه الأسواق، ستتواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تتبعها لمشروع إحداث صندوق دعم يتم تمويله من عائدات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك والذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بعائدات الوكالة المخولة لهم فيما سترصد مصادر مالية إضافية لحساب صندوق الدعم لتلبية طلبات الإعانات والمساعدات التي يتقدم بها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين يوجدون في وضعية عوز مادي وعسر اجتماعي.

وستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى القطاعات الحكومية ذات الاختصاص والمعنية من أجل أن تتم إجراء هذا المشروع في اقرب الأجال الممكنة.

ثالثا : المقتضيات التشريعية والتنظيمية وتدبير الموارد البشرية والمالية

ومراقبة التدبير

1- تدبير الموارد البشرية:

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل من أجل الرفع من مستوى وكفاءة مواردها البشرية وتنمية قدراتها التدبيرية ومؤهلاتها المعرفية والتقنية والتكوينية وذلك عبر :

- مواصلة تتبع صرف الميزانية الخاصة برواتب وأجور الموظفين تمشيا مع القانون التنظيمي للمالية؛

- مواصلة إرساء تدبير جيد للمسارات المهنية للأطر والموظفين بإجراء الترقيات في الرتبة والدرجة سواء عن طريق الاختيار أو عن طريق الامتحانات المهنية بناء على معايير الاستحقاق والمردودية والفعالية والنجاعة الإدارية ؛

- فتح باب الترشيح لولوج مناصب المسؤولية وفق مبادئ الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص ؛

- اتخاذ كل الإجراءات الإدارية اللازمة في إبانها والمتعلقة بتصفية ملفات معاشات الموظفين الذين سيحالون على التقاعد خلال سنة 2021 ؛

- دعم برنامج التكوين والتكوين المستمر واستكمال الخبرة بدورات تكوينية بناء على حاجيات القطاع؛

- دعم الموارد البشرية بكفاءات جديدة متخصصة حسب المناصب المالية المحدثة في تخصصات التحافة والتاريخ والتدبير والاقتصاد والمعلومات من أجل ضخ دماء جديدة في منظومة الموارد البشرية العاملة بالقطاع (10 مناصب محدثة بموجب قانون المالية لسنة 2020 والتي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021؛

- مواصلة دعم الخدمات الاجتماعية المقدمة للموارد البشرية عبر جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- برمجة دورات تكوينية لفائدة أطر وموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير استجابة للحاجيات والمتطلبات المعبر عنها من لدن المصالح المركزية واللامركزية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وهكذا سيتواصل برنامج تكوين وتأهيل الأطر المشرفة والقيمة على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير؛

- تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 بتاريخ 26 دجنبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للامركز الإداري وذلك بتنسيق مع سائر الأقسام والمصالح والنيابات الجهوية والإقليمية؛

- إعداد ملفات ترشيح الموظفين لنيل أوسمة ملكية شريفة ودراسة طلبات الموظفين الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة.

2- المنظومة التشريعية :

يتركز برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال السنة القادمة 2021 على تتبع المآل المخصص لمختلف مشاريع النصوص المحالة على أنظار الدوائر الحكومية المختصة قصد التسريع باستكمال مسطرة الدراسة والمصادقة عليها ، ومنها :

-مشروع قانون بتعديل الظهير الشريف رقم 1.73.252 المؤرخ في 15 يونيو 1973 بإحداث المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.03.544 بتاريخ 4 ماي 2004 بمنح تعويضات جزافية للأساتذة والمحاضرين المساهمين في التظاهرات المنظمة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل التعريف بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير وصيانة الذاكرة التاريخية الوطنية؛

- مشروع قرار لرئيس الحكومة بتحديد معايير تخويل تعويض جزافي لأعضاء اللجنة العلمية الموكل لها قراءة الأطاريح والمؤلفات والدراسات والمقالات والسير الذاتية والوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير .

وسعيا إلى تحيين وتحديث الترسانة التشريعية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير لمواجهة متطلبات مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي أو تخويل المزيد من المنافع والامتيازات لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما يضمن تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وأحوالهم المعيشية ، سيتم اتخاذ بعض التدابير والإصلاحات التشريعية من خلال اقتراح مشاريع قوانين ومراسيم جديدة .

رابعاً: برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير برسم سنة 2021 على الصعيد العربي والإفريقي والدولي .

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أنشطتها الدولية ، وذلك بالمشاركة في فعاليات وأشغال المؤتمرات العربية والإفريقية والدولية واللقاءات التواصلية المبرمجة برسم سنة 2021 والتي يمكن إنجازها وإجمالها في ما يلي:

- تنظيم النسخة الثانية للندوة الفكرية حول الذاكرة المشتركة المغربية الفيتنامية بمناسبة تخليد الذكرى 61 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والجمهورية الاشتراكية الفيتنامية ، وعقد جلسة عمل بين مكتب جمعية الصداقة المغربية الفيتنامية المحدثة بالرباط ووفد جمعية الصداقة المغربية الفيتنامية المحدثة بهانوي ، وذلك في غضون شهر مارس 2021 سواء بالرباط أو بهانوي؛

-المشاركة في مراسم تخليد الذكرى 81 لمعركة جومبلو ببلجيكا وفي أشغال الندوة الأكاديمية التي ستنظم بالمناسبة حول الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية البلجيكية ، وعقد لقاءات تواصلية بالمناسبة مع أفراد الجالية المغربية المقيمين بالديار البلجيكية ، خلال شهر ماي 2021 ؛

- اجتماع اللجنة المختلطة المغربية الفرنسية المكلفة بتفعيل التعاون بين المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكتابة الدولة الفرنسية المكلفة بقدماء المحاربين في مجال صيانة الذاكرة التاريخية المتقاسمة المغربية الفرنسية في مطلع سنة 2021 ؛

- المشاركة في الاجتماعات 167 و168 و169 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين برسم سنة 2021 ؛

- المشاركة في الدورة 29 للجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد العربي للمحاربين القدامى وضحايا الحرب المقرر تنظيمها بسلطنة عمان سنة 2021؛

- تنظيم الدورة 16 للجنة الدائمة للشؤون الإفريقية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين بالرباط أو مراكش في غضون شهر أكتوبر 2021 ؛

-المشاركة في الدورة 24 للجنة الدائمة لشؤون آسيا والمحيط الهادي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، المزمع تنظيمها بطايبي، عاصمة دولة تايوان في غضون سنة 2021؛

-المشاركة في الدورة 25 للجنة الدائمة للشؤون الأوروبية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، المقرر عقده بزاغريب عاصمة جمهورية كرواتيا في غضون سنة 2021 ؛

-المشاركة في المناظرة الدولية الثامنة للتشريع الخاص بقدماء المحاربين وقدماء المقاومين وضحايا الحرب التي ستنظمها الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين بباريز؛

-مواصلة الجهود في مجال استنساخ الوثائق التاريخية المغربية المودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية وخصوصا منها الفرنسية والإسبانية والبلجيكية والهولندية والتركية

والروسية والفيتنامية، مع الشروع في التنقيب عن الوثائق والمستندات التاريخية ذات الصلة
بالمشترك المغربي الإفريقي؛

-مواصلة المساعي والجهود لتفعيل ومواكبة اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة في
المجالات ذات الاهتمام المشترك مع المؤسسات والمنظمات النظيرة بالبلدان الشقيقة
والصديقة العربية والإفريقية والأوروبية والآسيوية والأمريكية.

السيدات والسادة النواب البرلمانيون المحترمون ،

في الختام ، أود أن أجدد عبارات شكري وامتناني وتقديري للسيدات والسادة أعضاء
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة في جلسة العمل المخصصة
لتدارس ومناقشة الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة وجيش التحرير ، على مساهماتكم القيمة
والثمرة في أشغالها وعلى إبداء الملاحظات والاقتراحات الوجيهة لإثراء الحوار والنقاش
الديمقراطي في قبة المؤسسة التشريعية. كما أثنى عالياً دعمكم الموصول للمندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في أورش العمل التي تضطلع بها وتنهض بها بعزم
وحزم وروح المسؤولية وخدمة الصالح العام والمرفق العام تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

واني أدعو لكم صادقاً بموصول السداد والتوفيق في مهامكم البرلمانية وفي كل أعمالكم
ومساعيكم لخدمة المصالح العليا لوطننا العزيز، والله المستعان ومن وراء القصد وهو ولي
التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته





المجلس الوطني
للخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فرصة أشاد من خلالها السيدات والسادة المستشارين بأسرة المقاومة، عرفانا لما حققوه من بطولات وتضحيات جسام من أجل استقلال واستقرار البلاد وخدمة الوطن .

حيث أكدوا دعمهم اللامشروط للقطاع إيماننا بالخدمات التي قدموها والتي تستحق العناية المادية والمعنوية،

كما نوه جل المتدخلين بمجهودات المندوبية بالرغم من ضعف الميزانية المرصودة، التي لا تكفي لتحقيق البرامج والأهداف المسطرة لهذا القطاع ،مطالبين بضرورة توفير الاعتمادات الكافية لتدبير الأوضاع المادية وتحسين الأحوال المعيشية الخاصة بأفراد المقاومة وأسرهـم.

ومن جهة أخرى، أكد أحد السادة المستشارين على ضرورة تنويع المداخل لخلق موارد جديدة ، عبر ابرام شراكات بالتنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات للرفع من القدرات التديرية للموارد البشرية، وتحسين وتجويد مردودية المرفق العام خدمة لأسر المقاومة.

أما فيما يخص صيانة وحفظ الذاكرة الوطنية التاريخية، فقد طالبوا مواصلة الاعتناء بها من خلال طبع البحوث العلمية وتوزيعها بمختلف مناطق

المملكة، وكذا تنظيم الندوات وإصدار كتب ومؤلفات وقصص ورسوم متحركة للأطفال مترجمة باللغات وخاصة اللغة الإنجليزية. هذا فضلا عن تقوية الحضور الاعلامي وتشجيع الانتاجات السينمائية كالأفلام الوثائقية، والاستعانة بالقنوات التلفزية الوطنية واستغلال التكنولوجيات الحديثة كالتطبيقات المحملة على الهواتف الذكية، للتعريف بأهم الأحداث والقضايا الوطنية منها " أحداث معبر الكاركرات" وكذا " قضية الصحراء المغربية"، وذلك لإذكاء روح المواطنة الحقة والانتماء للوطن. وفي السياق ذاته أكد أحد السادة المستشارين على ضرورة اقامة شراكات مع الأكاديميات والجامعات والمراكز الثقافية المختصة لتوثيق وتدوين تاريخ المغرب.

ومن جهة أخرى اقترح العديد من المتدخلين ضرورة دعم ورش إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية بجميع المدن والمناطق المغربية لدورها في الحفاظ على الموروث التاريخي الخاص بالحركة الوطنية.

أما فيما يخص الموارد البشرية فقد تمت الدعوة إلى وجوب دعمها بتوفير آليات الاشتغال بها للرفع من قدراتها التدييرية عبر توفير مناصب الشغل لتدارك الخصاص. وفي هذا السياق تم اقتراح رفع توصية للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تقضي بإضافة مناصب مالية جديدة لتجاوز الخصاص بهدف تجويد مردودية هذا القطاع خدمة لأسرة المقاومة ، ومن جهة

أخرى تساءل أحد المتدخلين حول مصير اللجنة المختصة باستيفاء وفحص ملفات منح صفة مقاوم.

كما استفسروا حول معنى المقاومة بمفهومها الحديث وعلاقتها ببناء الحضارة الوطنية وعلاقة بالموضوع أكدوا على وجوب إعادة بلورتها وتطويرها حتى تتماشى مع السياق التاريخي والمجتمعي وفق مقاربة تشاركية.

وبخصوص الخدمات الاجتماعية فقد أكدوا على وجوب مواصلة تجويدها عبر توسيع سلة الخدمات المقدمة من قبيل توفير السكن بامتيازات تفضيلية، وكذا الخدمات الصحية والمعيشية. عبر التنسيق مع القطاعات الحكومية من خلال اتفاقيات تعاون، كما طالبوا بالرفع من الإعانات المادية المقدمة لهم.

ومن جهة أخرى دعا أحد المتدخلين إلى وجوب إيلاء العناية الخاصة والاهتمام بعائلات أسرة المقاومة وضمان العيش الكريم لهم، عبر إدماجهم في النسيج الاقتصادي ودعمهم وتشجيع التشغيل الذاتي والعمل المقاوالاتي، كما تم التساؤل حول حول وثيرة انجاز البرامج المسطرة والمقاربة المتبعة وكذا الفئات المستهدفة مع مراعاة العنصر النسوي في هذا الإطار.

وعلى المستوى الدولي، أشادوا بالدور الكبير الذي تقوم به المندوبية للتعريف بتاريخ المقاومة من خلال المشاركة في المنتديات و الملتقيات الدولية .

جاءت السنة المالية 2021

في مستهل جوابه شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين، على التفاعل الجاد والمثمر وعلى روح المواطنة التي يتميزون بها، كما أشاد بمستوى النقاش الذي يجسد الاهتمام الكبير بأسرة المقاومة والتقدير والعرفان الذي تحضى به من لدن المؤسسة التشريعية.

فيما يخص الذاكرة الوطنية، والحفاظ على الموروث الخاص بالمقاومة، فقد أكد السيد المندوب السامي أنه من الأولويات وأحد أهم الاوراش في مخطط عمل المندوبية بهدف إغناء الرصيد التاريخي، وجلب الوثائق من مراكز الأرشيف الأجنبي أو في مجال الكتابة، عبر فتح فضاءات جديدة سنويا بمختلف مدن المملكة هذا فضلا عن تنظيم الندوات والملتقيات الفكرية، من أجل التواصل مع الفئات المستهدفة من الشباب والناشئة والأجيال الصاعدة وتعبئتهم، وعلاقة بالموضوع أكد دعمه للذاكرة المشتركة على الصعيد الدولي الهادفة الى تثمين الذاكرة مع مختلف الدول، عبر إنتاج العديد من الاصدارات الخاصة منها كتاب الذاكرة المشتركة المغربية الجزائرية الذي ساهم في تأليفه 42 باحث مغربي، جزائري " كتاب الفرنسيون الأحرار" وغيرها من الاصدارات، أما فيما يخص التأليف والنشر والتوثيق، فقد أفاد باستمرار مواصلة المندوبية لجهودها في هذا المجال من خلال إغناء المكتبة الوطنية ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة بنشر الدراسات والأبحاث العلمية الجديدة المتعلقة

بالحركة الوطنية، وذلك بالتعاون والشراكة مع المراكز الثقافية المختصة وكذا الجامعات.

أما بالنسبة للأوضاع الإجتماعية والمادية لهذه الفئة وذوهم أكد حرص المندوبية على السعي إلى تجويد التشريعات الخاصة بأسرة المقاومة بغية تحسين الخدمات الممنوحة لها ووفق مقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وكلما اقتضى الأمر ذلك كالزيادة في التعويضات خصوصا التعويض عن معاش العطب وكذا التعويض الاجمالي الذي يتجاوز 1500 درهم، بالإضافة إلى تقديم امتيازات عينية خاصة في مجال السكن بأثمان تفضيلية وكذا خدمات صحية حيث أشاد بالعناية الخاصة وبالمعاملة التي يحضون بها في مختلف المستشفيات العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية هذا فضلا عن الاستفادة من التأمين الصحي الإجباري حيث ثمن عمل المندوبية كإدارة مواطنة في خدمة أسرة المقاومة.

أما بالنسبة للتشغيل، أبرز أنه تجربة رائدة تم من خلالها تحقيق العديد من المشاريع كإنشاء مجموعة من التعاونيات والمقاولات الاقتصادية بفضل التعاون المشترك مع مؤسسات و شركاء وفاعلين عموميين.

أما فيما يتعلق بتخصيص المناصب المالية أشار لحرص المندوبية على بذل جهود في هذا المجال بالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة للقطاع.

كما تطرق أيضا لأهمية دور الاعلام بجميع أنواعه المكتوب، المرئي والرقمي حيث نوه بالدور الكبير الذي يلعبه المركز السينمائي في التعريف بتاريخ المقاومة. ومن جهة أخرى أشار لعمل المندوبية خلال فترة جائحة كورونا ووسائل الاشتغال تماشيا مع التدابير الاحترازية الجاري بها العمل في هذا الإطار.

في الختام شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين على دعمهم الموصول لقطاع أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير ونوه باقتراح رفع توصية إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تقضي بتخصيص مناصب مالية جديدة لتجاوز الخصائص الذي تعرفه المندوبية السامية بالنسبة للموارد البشرية.

ملحق أوراق إثبات العضور

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 ديسمبر 2020 على الساعة الواحدة زوالاً.

موضوع الاجتماع: 1. الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم اتفاقيات أولية :

م.ق. رقم 09.20 / م.ق. رقم 11.20 / م.ق. رقم 14.20 / م.ق. رقم 15.20 - م.ق. رقم 33.20 / م.ق. رقم 34.20 / م.ق. رقم 37.20 / م.ق. رقم 65.19 / م.ق. رقم 75.1.

2. دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج
برسم السنة المالية 2021.

عدد الحاضرين في اللجنة : 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6

عدد المعتذرين :

عدد المتغييبين : 13

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : 6 ساعات و 40 دقيقة

الولاية التشريعية : 2015 - 2021

السنة التشريعية : 2020 - 2021

دورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم : 4

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمت		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 ديسمبر 2020 على الساعة الواحدة زوالاً.

موضوع الاجتماع: 1. الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 9 اتفاقيات كاولية:

م.ق. رقم 09.20 / م.ق. رقم 11.20 / م.ق. رقم 14.20 / م.ق. رقم 15.20 - م.ق. رقم 33.20 / م.ق. رقم 34.20 / م.ق. رقم 37.20 / م.ق. رقم 65.19 / م.ق. رقم 75.19.

2. كرامة مشروع الميزانية الفكرية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج برسم

السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المشاركة على بجد	الفريق الحركي		السيد بتمبارك يحفظه	الأمين
	فريق الاتحاد المغربي للشغل 	مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء البيحاوي	
	المقرر	السيد أحمد بولون		
	مساعد المقرر	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	-----	

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الأربعاء 02 ديسمبر 2020 على الساعة الواحدة زوالاً.

موضوع الاجتماع: : 1. الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 9 اتفاقيات حولية :

م.ق.رقم 09/20، م.ق.رقم 11/20، م.ق.رقم 14/20 / م.ق.رقم 15-20- / م.ق.رقم 33.20 / م.ق.رقم 34.20، م.ق.رقم 37.20 / م.ق.رقم 65.19 / م.ق.رقم 75.19.

2. دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج برسم

السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
أحمد كرم كونا بجر		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة والمعاصرة
		السيد الحبيب بن الطالب	
		السيد العربي الهرامي	
		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية
		السيد أحمد لخريف	

3

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس: 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الأربعاء 02 ديسمبر 2020 على الساعة الواحدة زوالاً.

موضوع الاجتماع: : 1. الحراسة والتصويت على مشاريع قوانين رقم 9 اتفاقيات حولية :

م.ق. رقم 09.20 / م.ق. رقم 11.20 / م.ق. رقم 14.20 / م.ق. رقم 15.20 - / م.ق. رقم 33.20 / م.ق. رقم 34.20 / م.ق. رقم 37.20 / م.ق. رقم 65.19 / م.ق. رقم 75.19.

2. دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج برسم

السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي
		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 ديسمبر 2020 على الساعة الواحدة زوالاً.

موضوع الاجتماع: 1. المداومة والتصويت على مشاريع قوانين نهم 9 اتفاقيات محلية:

م.ق. رقم 09/20 / م.ق. رقم 11/20 / م.ق. رقم 14/20 / م.ق. رقم 15/20 - م.ق. رقم 33/20 / م.ق. رقم 34/20 / م.ق. رقم 37/20 / م.ق. رقم 65/19 / م.ق. رقم 75/19.

2. مداومة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج برسم

السنة المالية 2021.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	التجمع الوطني للأحرار	حسن أديمي
	الكتلة الديمقراطية	نوريا الخوري
	الكتلة الديمقراطية	عبدولاي ديوب
	P.A.M.	هدى أمعزة
	البريق الحرفي	هارك السباعي

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة السابعة عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021 .

عدد الحاضرين في اللجنة : 7

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7

عدد المعتذرين :

عدد المتقربين : 12

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : ساعتان و 10 دقائق

الولاية التشريعية : 2015 - 2021

السنة التشريعية : 2020 - 2021

دورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم : 2

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	المستشارين بعد
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعا 25 نوفمبر 2020 على الساعة العاشرة عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021 .

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحيياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل 
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي
مساعد المقرر	-----		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس: 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
المشاركتم عننا بعدد		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالت و المعاصرة
		السيد الحبيب بن الطالب	
		السيد العربي الهرامي	
المشاركتم عننا بعدد		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدديت
		السيد أحمد لخريف	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة العاشرة عشرة صباحا .
موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2021 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق أكركي
		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 24 نونبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
السنة المالية 2021.

عدد الحاضرين في اللجنة: 84
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 13
عدد المعتذرين: 8
عدد المتقبيين: 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية: 3 ساعات

الولاية التشريعية: 2015 - 2021
السنة التشريعية: 2020 - 2021
دورة: أكتوبر 2020
اجتماع رقم: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 14/15/21 83 (212) - الفاكس: 80/26 73 537 (212)

Email: Commissionae@gmail.com

1 (معه 3 نسخ)

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 24 نونبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

اطساركتة ني بحد	الفريق الحركي		السيد بتمبارك يحفظه	الأمين
	فريق الاتحاد المغربي للشغل		السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي	مساعد الأمين
	الفريق الاشتراكي		السيد أحمد بولون	المقرر
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية		-----	مساعد المقرر

صبارك السباعي البريف الحركي

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 24 نونبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع
والهجرة برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
المشاركين بع		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة والمعاصرة
		السيد الحبيب بن الطالب	
		السيد العربي الهرامي	
		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمزة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية
		السيد أحمد لخريف	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 26 80 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 24 نونبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع
الوطني برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي
		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 24 نونبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لكون رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع
الوطني برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن مديحوة	الفريق الاستقلالي	
الحمامي محمد	فريق الاقاليم والمغاربة	
عائشة اعلا	الاسترادي الديمقراطي	
فاطمة عصري	الاستقلالي والوحدة والتمثيل	
احمر حديد	الفريق الاستقلالي	
محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
امبارك حميد	الفريق الحركي	
جسيان عبد الحف	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
تريا لحرس	الاستقلالي	
البارك الصادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
عبد الحفيظ	الاستقلالي	
عبد الحفيظ فاتيما	الفريق الاستقلالي	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 26 نونبر 2020 على الساعة الرابعة بعد الزوال.
موضوع الاجتماع: كرامة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقومين وأعضاء جيش التحرير
برسم السنة المالية 2021.

عدد الحاضرين في اللجنة: 8

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 8

عدد المعتذرين:

عدد المتقبيين: 11

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

المدة الزمنية: 3 ساعات و 30 دقيقة

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

السنة التشريعية: 2020 - 2021

دورة: أكتوبر 2020

اجتماع رقم: 3

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	المشاركة كند بعد
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	المشاركة كند بعد

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس: 80 26 73 537 (212)
E-mail: Commissionae@gmail.com

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الخميس 26 نوفمبر 2020 على الساعة الرابعة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: كرامة مشروع الميزانية الفرعية للمنكوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بتمبارك يحفظه		الفريق الحركي
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحيياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي
مساعد المقرر	-----		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الخميس 26 نونبر 2020 على الساعة الرابعة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: لحراسة مشروع الميزانية الفرعية للمنكوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
المشاركة من بعد		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة و المعاصرة
		السيد الحبيب بنطالب	
		السيد العربي الهرامي	
المشاركة من بعد		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلي
		السيد أحمد لخريف	

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: : الخميس 26 نونبر 2020 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: حراسة مشروع الميزانية الفرعية للمنكوبية السامية لقضاء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد عبد الإله الحوطي	فريق العدالة والتنمية
	السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق أكركي
	السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 04 ديسمبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الرابعة المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2021.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021 .

عدد الحاضرين في اللجنة : 9 و
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة :
عدد المعتذرين :
عدد المتقبيين :
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 45 دقيقة

الولاية التشريعية : 2015 - 2021
السنة التشريعية : 2020 - 2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 5

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز يوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 14/15 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 04 ديسمبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الرابعة المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2021.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تكفل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021 .

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بتمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقرر	السيد أحمد بوتون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	-----		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 04 ديسمبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الرابعة المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2021.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
المشاركة من بعد		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة و المعاصرة
		السيد الحبيب بن الطالب	
		السيد العربي الهرامي	
		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية
		السيد أحمد لخريف	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 04 ديسمبر 2020 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الرابعة المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2021.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تكمل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجمالي	الفريق الحركي
امشاركة منا بعد مع تعذر التصويت. سبب عطية تفني.		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية